



مصر بين عشرين

استراتيجية الإصلاح وبناء الدولة العصرية

محمود فهمي

عبد المجيد إبراهيم

تقديم: د. على لطفى • صفوت الشريف

مصر بين عصرين

استراتيجية الإصلاح وبناء الدولة العصرية

مصر بين عصرين
استراتيجية الإصلاح وبناء الدولة المصرية

محمود فهمي
عيد المجيد إبراهيم

© الطبعة الأولى، ١٩٩٧

الغلاف : إهداء من الفنان مكرم شحاته

رقم الإيداع : ٩٧ / ١١٥٣٧

الترقيم الدولي L.S.B.N.

977-19-4492-4

التوزيع: النولية للإعلام والنشر-

٥٠ شارع الشيخ ربحان، القاهرة

مصر بين عصرين

استراتيجية الإصلاح وبناء الدولة العصرية

محمود فهمي • عبد المجيد إبراهيم

مراجعة

د. سهام البلك
أحمد القصير

مساعدة التحرير
نادر دياب
عماد عاشور

إلى شعب مصر الباسل، تاريخا لحقبة من نضاله المشهود،
واجتهادا في مقتضيات حقبة تالية. وإلى الرئيس مبارك
مناخلا وضعت الأقدار في طليعة هذا الشعب، ليعبر
بالوطن زمنا من التحديات الجسيمة بين عصريين.

يتقدم المؤلفان بكل الامتنان إلى الدكتور على لطفى رئيس وزراء مصر
الأسبق والأستاذ صفوت الشريف وزير الإعلام، تقديرًا لمشاركتها في
تقديم هذا الكتاب إلى القائد وإلى جماهير شعب مصر، في كل
المواقع. ويذكران لهما أنهما قد توجا بهذه المشاركة جهد المؤلفين في
قراءة واقع مصر ومستقبلها الذي يريانه جهدا متواضعا، وإن حركته
مشاعر فياخة من الإحساس بالمسئولية والغيرة على الوطن.



كلمات لمبارك

يسعدني ويشرفني أن أضع بين يدي ريان سفينة العبور إلى القرن الواحد والعشرين، هذا العمل المتميز الذي يتحدث عن مصر بين عصرين - استراتيجية الإصلاح وبناء الدولة العصرية. ولعل أكثر ما يميز هذا العمل أنه قام على أكتاف مجموعة من شباب الإعلاميين، عاشوا معكم، وعاصروا أفكاركم، وتابعوا خطواتكم، وشهدوا أولى خطوات تحقيق الحلم القومي الكبير المتمثل في إقامة الدولة العصرية، فجاء الكتاب ترجمة أمينة لفكر القائد، وتعبيرا صادقا عن سياساته، وطرحا شاملا لأماله الكبار لمصر الغد... مصر التي توهبها - يا سيادة الرئيس - في أعلى مكان، والتي تبذلون في سبيلها كل الجهد وكل العرق والوقت.

وكشاهد مع أبنائي الإعلاميين على عصر مبارك، فإنني أسجل أن أغلى ما تحقق في ظل ولايتك وزعامتك هو حرية الإنسان المصري... وحرية الكلمة والرأي... وحرية الإبداع التي فجرت طاقات شباب الإعلاميين.

من هنا، ومن جنور نبئت المصريين الطيب، سطر أبنائك، بكل مشاعر الحب والاعتزاز والتقدير، هذا العمل «مصر بين عصرين - استراتيجية الإصلاح وبناء الدولة العصرية» الذي يشرفني أن أشاركهم شرف أن يكون بين يدي الرئيس، ريان السفينة المصرية العابرة - بإذن الله - بالعمل والبناء والأمل، إلى آفاق القرن الجديد.

مع أحرّ الدعوات بدوام الصحة والسعادة والتوفيق.

محمد صفوت الشريف

وزير الإعلام

٢٦ سبتمبر ١٩٩٧

عندما طلب إلى الأستاذ محمود فهمي والأستاذ عبد المجيد إبراهيم كتابة تقديم للكتاب الذي قاما بإعداده تحت عنوان «مصر بين عصرين: استراتيجية الإصلاح وبناء الدولة العصرية»، انتابني لونا من الشعور: شعور بالسرور وشعور بالخوف. أما الشعور بالسرور، فمرجه إلى أهمية الموضوع، وشدة حاجتنا إلى بحث مختلف جوانبه ولا سيما في هذه المرحلة المهمة والخطيرة التي تمر بها مصر، وسط ما يحيط بها من متغيرات عالمية وإقليمية ومحلية. وأما الشعور بالخوف، فمرجه إلى إقدام شابين من جيل الستينات، ولما يعض على تخرجهما في الجامعة خمسة عشر عاما، على إعداد استراتيجية لمصر تدخل بها القرن الواحد والعشرين. وازداد تخوفي حينما رأيت أن الجزء الأكبر من موضوعات الكتاب عن الجوانب الاقتصادية، حيث إن المؤلفين ليسا من المتخصصين في الاقتصاد.

وسط هذه المشاعر، قرأت الكتاب، وسرعان ما تنامي الشعور الأول (السرور) وتبدد الشعور الثاني (الخوف). ويرجع ذلك إلى أن المؤلفين استطاعا أن يعرضا بأسلوب مبسط، بدون التوضيح بالجوهر، برنامج الإصلاح الاقتصادي في مصر، سواء المحور الأول (التثبيت)، أو المحور الثاني (التكيف الهيكلي)، أو المحور الثالث (مواجهة الآثار الجانبية). وقد سمح لهما ذلك بأن يقدموا تصورا عن كيفية بناء الدولة العصرية.

إن المؤلفين - باعتبارهما من العاملين في حقل الإعلام - أثبتا أنهما على قدر كبير من الثقافة الاقتصادية والسياسية، وأنهما يتابعان ما يجري على أرض مصر من تغييرات عميقة، ويقومان برصدها وتحليلها، ويشاركان بالفكر في التوصل إلى استراتيجية لمصر تسمح لها بالانطلاق نحو بناء الدولة العصرية.

ولا شك فى أن من يقرأ هذا التقديم سيصبح فى شوق ولهفة لقراءة هذا الكتاب الذى يحمل نبضات شعب مصر العظيم وطموحاته وآماله. ولذلك، أترك القارئ ليستمتع بقراءة الكتاب ويتعاش مع، وسوف يشعر فى النهاية - كما شعرت أنا - بأن مصر ليست فحسب وطننا نعيش فيه، ولكنها أيضا وطن يعيش فينا.

حفظ الله مصرنا الحبيبة التى تحنو علينا... فهى بلد الأمن والسلام... والحق والعدل.

دكتور على لطفى

رئيس الوزراء الأسبق

٢١ يوليو ١٩٩٧



مقدمة

«إن التطورات التكنولوجية المذهلة... قد خيّرت كثيرا من الظروف الموضوعية التي نشأت فيها النظريات الاقتصادية والسياسية... ومن هنا وجد المفكرون في كل البلاد، على اختلاف بنائها المقاتية، أنه لا مهرب من التوافق بين النظرية والتطبيق الذي يجب أن يلائم ظروف كل مجتمع، ويتماشى مع تطورات العصر، وإلا كانت النتيجة هي التخلف والانحلال. ومن أجل مصالح شعوبهم، رفعوا شعارات التطوير الجديد، بكل ثقة وشجاعة، متحريين من إبطاء القهيد الهامدة المتجذرة».



من أقوال الرئيس

[هناك أوقات يحشر فيها جيل كامل في الطريق الواقعة بين عصرين وأسلوبين للحياة]، وخبرة المراحل الانتقالية التي مرّ بها المجتمع العالمي، وبنيها المرحلة الراهنة، تؤكد أنه يتطور بفعل سلسلة متصلة من التأثيرات المتتالية والمداخلة في ما بين مختلف الظواهر الطبيعية والاجتماعية. والأوقات التي نعيش، بالذات، تصبح فيها التكنولوجيا، باضطراب، العامل الأساسي المحدد للتغيير الاجتماعي الذي يعيد تشكيل المجتمعات ثقافيا ونفسيا واجتماعيا واقتصاديا. والتغيير يؤدي إلى نشوء التوترات في المجتمعات ويفاقم معاناة البشر، وعندئذ يبدون رحلة البحث عن طريق جديدة، أو، بالأحرى، مسيرة إدراك معالم هذه الطريق الواقعة بين عصرين.

[وفي عالمنا المعاصر المتشابك إلكترونيا لن يكون التخلف المطلق أو النسيى أمرا متحتملا، خصوصا عندما تبدأ البلدان الأكثر تقدما تخطى المرحلة الصناعية التي لا يزال على البلدان الأقل تطورا أن تدخلها... والمدش أن التغلب على أوضاع الفقر والتخلف، هو مصدر آخر للتوتر واحتكاك، فإنه إذا ساعد في تحسين الوضع الموضوعى آثار مزيدا من التوتر الذاتى... ولا يمكن لهذه الجهود (يعا في ذلك المعونات الاقتصادية) أن تكون فعالة، إلا إذا تم، بالإضافة إليها، تعبئة الموارد العاطفية للبلد، واستثير شعور بالصامسة الشعبية نحو غاية واحدة، أو مشروع قومى].

[ويؤكد التطور التكنولوجي (أيضا) أن المجتمع الحديث سيحتاج بشكل متزايد إلى التخطيط... ولقد جعلت التقنيات الحديثة في الاتصالات والحاسبية، اليوم، جعلت من الممكن زيادة السلطة المستويات الأدنى، والتسويق القوي على المستوى القومي، في أن... وهذا يتحقق بتجميع الخطوط الفاصلة الحادة بين المؤسسات العامة والخاصة].

[والأثر التراكمي لثورة التكنولوجيا والإلكترونيات هو أثر متناقض، فمن جانب تميز هذه الثورة بدايات مجتمع عالمي، ومن جانب آخر تفتت الإنسانية... فهي توسع الهوية في الظروف المادية في ما بين بنى البشر... والتعايش بين مجتمعات متباينة كل منها يقدم منظورا مختلفا للحياة، قد يجعل الفهم أكثر صعوبة].

هذا هو ما يجري، بإيجاز، في عالمنا المعاصر: تداخل بين عصرين وأسلوبين للحياة، في ظل تمايز متشعب بين المجتمعات الإنسانية، يُلْقِدها هوياتها، ويَهْزِ معاييرها القيمية الراسخة. وانغماس المجتمعات في هذا التغيير وتركيزها جهودها للملاصقة، عبر جهود «إصلاحية»، يسبب المزيد من المعاناة والمحن، هي عارضة في النماذج المنجزة، بينما تواجه المجتمعات التي تتخذ موقف الانعزال والاحتجاب مصائر مختلفة تتراوح بين الإلحاق والانفلات من مسار التاريخ المعاش!

من هذا المنطلق لا يكون هناك مغرٌ من خيار التعاطي مع التحولات العالمية في مرحلة انتقالية يدخل فيها المجتمع العالمي عصرًا جديدًا، ويؤسس فيها لنظام دولي جديد، وبإضافة ملاسبات الأوضاع المحلية والإقليمية في نواخل النول، فإن الهياكل والأشكال التقليدية تفقد القدرة على استيعاب القوى والاتجاهات الجديدة، بالتدريج، فتقلل مرونة البناء المجتمعي لمواضعه قيمه الأصلية في بيئة جديدة، وتدنى قدرته على تلقى الجهود المادية للإصلاح، إنْ وجدت، والاستفادة منها، وتزيد توتراته، [فالإطار القائم يمكنه لفترة من الزمن أن يستوعب الجديد بمرونة، بأن يَكيفه في أشكال أقرب إليه، ولكن عند نقطة معينة يصبح الإطار القديم محملاً بالكثير مما يستطيع].

إن الكلمات - والإشارات - التي تتكرر أكثر من غيرها في ثنايا هذا الكتاب، هي أن مخططي برنامج الإصلاح في مصر «فكروا» و«توقعوا» و«اقترحوا» و«قرروا»، وكلها، وغيرها، تلخص بوضوح فكرة احتياج المجتمع الحديث بشكل متزايد إلى التخطيط. والتخطيط عملية تقتضي النظر في شبكة معقدة ومحددة من الأسباب والاسباب، اعتمادا على معلومات وخلفيات ومناهج تمكن من التفسير والاستنتاج، لتحليل مجريات القضايا في سيرورتها الراهنة والمستقبلية، وإدراك البناءات العامة لها والاتجاهات التي تحكمها.

ولكن، يمكن الزعم، من جانب آخر، أن البرنامج الإصلاحى في مصر كان حتمية أملتها طبيعة المجتمع المصرى الذى هو، بالقطرة، مجتمع صانع التاريخ، لا يستطيع أن يستمر خارجه أو أن يأخذ

منه موقف الصامت أو المثلثي، مجتمع موجّه ومشارك، اعتاد بصورة تقليدية أن يساهم وأن يبادر وأن يقود، أن يكون له دور وتأثير في ما يجري. فمن المعقول، إذن، قبول فكرة أن الوعي الثاقب المستند إلى موروث حضارى فذ، قد أمدّ مصر بحُدس يقودها دائما إلى الاتجاه الصحيح، ويجعلها أكثر قدرة من غيرها على استشراف هذا الاتجاه، وتقرير السير فيه، فى اللحظة المناسبة. وقد أنتج هذا الوعي، بتداخله مع التغيير الجارى باتساع العالم، حركة استباقية انسلخ فيها التوجه المصرى من عصر لا تزال نعيش ببقاياه، للاندماج المحسوب فى سياق جديد يتشكل، حركة تتقاطع مع مفاهيم جديدة وقيم بازغة، وتتفاعل معها أخذاً وعطاءً، وهكذا، استثمرت كل القوى والموارد وراء غاية محددة تم التعبير عنها بعبارة غنية اعتبرت المشروع القومى لمصر إلى القرن الواحد والعشرين، هى: بناء الدولة العصرية.

والواقع أن طغيان التوجه الاقتصادى على هذا المشروع، إلى الآن، حتى غلبت على تكوينه الإصلاحات الاقتصادية، لا ينفي مطلقاً أبعاده الأخرى التى ستميّز عن نفسها لاحقاً، تبعاً، بالضرورة، لكنه يمتنطق تماماً مع الموقف العالمى الراهن الذى يتسجم بدوره مع الاتجاهات الأكثر زخماً وتأثيراً فى تشكيل العصر الجديد، وفى مقدمتها بزوغ اشتراكية السوق الحرة.

ويرغم طابعها الاقتصادى بوجه عام، فإن تلك الاتجاهات تحمل فى طياتها اتجاهات أخرى لها السمات نفسها، وهى تتعلق بالقيم الاجتماعية ويصلب عملية التحول والتغيير الجارية بين عصرين، وفى مقدمتها اتصال حركة الداخل بالخارج فى سياق عملية متزايدة الحدة والتعقد، وتعدد المعايير والبدائل الممكنة، وتصارع النظرة إلى العالم والأشياء بين منظور مركزى - كبرى وأخر متعدد المراكز، واتجاه الحركة والعمل والتصرف على أساس التماثل وأخر ضد التماثل، ونزوع إلى التفتت إلى وحدات صغيرة وآخر إلى التوحيد، فى المستويات كافة، وتعمّع الخطوط الفاصلة بين العام والخاص لصالح اتجاهات بسيطة.

إننا لا نتناول هنا تجربة الإصلاح الاقتصادى فى مصر من منطلق تحويل السياسات إلى مجال للعدواة بين مرحلة تاريخية وأخرى، أو للمقارنة فى ما بينها، لكننا نسمى إلى طرحها على أساس موضوعى يتعلق بسياق عالمى شامل، ينبّه إلى أن المجتمع العالمى بكامله يعبر مرحلة انتقالية بين عصرين، أملت الإصلاح، حكيمية، وركزت جهوده الأولية فى المحيط الاقتصادى، كضرورة.

لهذا، يجب التأكيد، بدءاً على أن ما آلت إليه الأوضاع الاقتصادية فى مصر، على أعتاب الثمانينات، لم يكن بحال من الأحوال محصلة لممارسات داخلية وكفى، حددتها عوامل الداخل، وحدها، وشكلتها، إنما كانت نتاجاً لتفاعلات داخلية وإقليمية كبرى، شغلتها قوانين مستجدة ومتغيرة ومتصادمة، فى واقع عالمى يتغير بين عصرين، واقع يعد بتغيير غير مسبوق فى شدته وسرعته.

إن الإصلاح الاقتصادى قضية تحتاج إلى توضيح جماهيرى. ذلك، لأننا نزعم أن الفهم الشائع

لمعملية الإصلاح الاقتصادي في مصر، قد بلّوّه القوى ذاتها التي تحرك تطور المجتمع العالمى فى الفترة تلك الواقعة بين عشرين.

وإنه لأمر مثير للغاية، أن تحقق هذه القوى، وهى عالمية، نفسها، حتى على مستوى التعريف بعملية الإصلاح الاقتصادي فى مصر. ويمكن مشاهدة هذا الأثر فى الكثير المتاح من المعلومات عن جهود الإصلاح الاقتصادي فى مصر وإنجازاته، ورغم ذلك فإنه لا يلبس (وهنا تكمن المفارقة) الاحتياج الجماهيرى لإدراك دلالة هذه العملية الكلية ومقتضياتها وبوافعها وكيفية صياغتها وفلسفتها وهياكلها وطبيعتها. وهذا الاحتياج هو ما تحاول سده، عبر تقديم صورة كلية لمسيرة الإصلاح فى مصر، لا تتوقف عند الأرقام أو الاصطلاحات الموزقة فى العلمية، ولا تأسرها التفاصيل الجزئية الدقيقة، برغم أهميتها، جميعا، صورة كلية تتسم بوضوح الرؤية وشموليتها.

ولما كانت الصورة تلعب دورا مركزيا فى تشكيل فهم البشر، فإن الصور الجزئية، بالذات، يكون لها مخاطرهما، إذ هى قد تشوه الحقيقة أحيانا، وأحيانا أخرى تنتقص من مدلولها الشامل أو تزعمها من سياقاتها الأشمل، وكثيرا ما تقترح عالما آخر يختلف تماما عن الواقع، ومن ثم تعطى مربودا مخالفا لما تتوخاه.

والإشكالية الكبرى للصور الجزئية أنها تترك لخيال البشر مواضعها فى إطارها الشامل الكلى، وتلك عملية تحكمها مهارات المثقوى وثقافته وملاحظاته الشخصية. وهكذا، تمثل الصور الجزئية خطرا دائما محتملا دائما على تقدم المجتمعات فى مسار تطورها التاريخى، فهى قد تحرف مكونات الوعى الإنسانى من اتجاهاتها المنطقية.

والفترة التى نعيش بين عشرين تشبع فيها الصور الجزئية التى تبتز الحقائق وتجزئها وتحرم البشر من دلالات عامة توفرها صور كلية، يشكلون تحيزاتهم على أساسها، فيشحنوا جهودهم وراء ما يخدم حقا مصالحهم المادية والروحية. ولهذا كله، فإن المسمى الأساسى الذى أهد من أجله هذا الكتاب هو تقديم صورة كلية واضحة المعالم ومبسطة للإصلاح فى مصر.

بيد أن «الكلية» كإحدى القوى المحركة للتطور فى المجتمع العالمى المعاصر ليست عاملا وحيدا الجانب، فإذا كانت «الكلية» كقوة تغيير، مرغوبة ومطلوبة لتحقيق الفهم والإدراك الصحيح والشامل لقضايا المجتمع، فإنها قوة تستدعى مقاومتها والتصدى لها، عندما تتعلق بالتصوير الزائف لكون حضارة أو رؤية واحدة (هى الحضارة والرؤية الغربية) تلف العالم، فى الوقت الحاضر، وأن الحضارات الأخرى تكتسب الطابع الحديث بينما هى تكتسب الطابع الغريب.

فمن هذا الجانب (أو المنظور العام) تتحول «الكلية» إلى رَم مضلل، يُلْقى إلى توتر المجتمعات وفقدانها خصوصيتها الخلاقة، وتشثيت جهودها التنموية وعقمها، بينما يفترض أن البحث من وسيلة خاصة ومتميزة ومفردة فى مجال التحديث والتنمية، تستقى من قيم المجتمع وحضارته وتتسق معها -

يعزز نهضة حضارة هذا المجتمع ويجدد الالتزام بها.

والتجربة الإصلاحية لمصر تجربة متميزة ومتفردة، بالفعل، ترتكن إلى مجموعة من القيم والمصادر الحضارية الذاتية المتصلة بثراث هذا البلد وطبيعته وتاريخه، يجب إبرازها وحفزها للتمكين لخطوات إصلاحية تالية. وهذه زاوية للنظر نادرا ما تمت الإشارة إليها أو التأكيد عليها أو جرى تقييم الإصلاح الاقتصادي في مصر على أساسها.

إننا نريد أن نؤكد من خلال هذا الكتاب أن النموذج المصري للإصلاح الاقتصادي هو نموذج فريد، ينبع تفرد من كونه يخص هذا البلد بالذات، نموذج لا يكرر تجارب سابقة، ولا يطمح إلى ما يماثل طموح الآخرين، إنما هو نموذج يستفيد من التجارب السابقة لآخرين، ويصوغ طموحاته في ظل معطيات الذاتية، ويتبع استراتيجياته الخاصة التي تلائم تلك الطموحات والمعطيات، ويبدع لها الأدوات والأساليب والمنهج المناسبة.

لكل هذا، توزع مضمون الكتاب في مدخل وفصلين وخاتمة. فاهتم المدخل بإجراء محاولة تجريبية، هي ضرورية وتمس الحاجة إليها، لإجلاء دلالة الاصطلاح «إصلاح»، وإحالاته إلى السياق المدرس والمعاصر كمنهج للتغيير، ألح الموقف العام للاقتصاد المصري والموقف العالمي ككل على الأخذ به، كحتمية. واهتم أيضا باستكشاف القراءة التطيلية التي أملت الإصلاح كعملية واستراتيجية، وجعلت منه ردا استباقيا في مواجهة الضغوط التراكمية في الداخل والاحتمالات (التي تكادت) في الخارج. وعالج المدخل، بالإضافة إلى ذلك، سوء الفهم الأساسي المتعلق بفلسفة الإصلاح باعتباره تحولا أو انتقالا من نظام إلى آخر، مستعينا في ذلك بشرح ضمني متحرك ذي علاقة لفكرة البنيان الاقتصادي، منتهيا بعرض المكونات الهيكلية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي، بوجه عام.

أما الفصلان اللذان عنواننا ترتيبا: «استراتيجية الإصلاح» و«بناء الدولة العصرية»، فيمثلان المضمون التفصيلي للكتاب، وهما معنيان معا بتبيين المراحل التي مرت بها عملية الإصلاح في مصر، وقياس مدى تحقق الهدف الاستراتيجي العام لها، وصولا إلى فهم دقيق لطبيعة المرحلة التي نمر بها الآن ضمن مسيرة الإصلاح، باعتبارها قاعدة الانطلاق إلى بناء الدولة العصرية.

ومن أجل ذلك، تضمن الفصل الأول ثلاثة أجزاء، تعامل كل منها مع واحد من المحاور الثلاثة الرئيسية لعملية الإصلاح وهي: محور التثبيت، محور التكيف الهيكلي، محور مواجهة الآثار الجانبية، باتباع أسلوب الرصد التفصيلي والمرحلي للجهود الإصلاحية المبذولة، منذ بداية عقد الثمانينات حتى العام ١٩٩٧، العام الذي استهلته فيه الخطة الخمسية الرابعة للدولة ضمن خطة عشرينية أولى، على طريق بناء الدولة العصرية، من خلال عرض مسهب لها، روى فيه تبسيط التناول والبعد، كلما كان ذلك ممكنا، عن الاصطلاحات والمفاهيم المتخصصة، كما روى فيه تبويب المضمون وترتيب السياسات

بطريقة توضح الطابع الاستراتيجى والعمليانى للإصلاح الاقتصادى، بما يمكن القارئ من الحصول على صورة جامعة تحمل دلالة كلية تتعلق بالإصلاح. وفى نهاية المحور الثانى، أى محور التكيف الهيكلى، تم إعطاء صورة سريعة من الوضعية التى وصلت إليها مختلف قطاعات الدولة، الإنتاجية وغير الإنتاجية، لتوضيح الانتقالة الهائلة التى أنجزت على المستوى الجزئى والمعموس، للجمهور العام.

أما الفصل الثانى من الكتاب، فيعنى بإظهار الطبيعة الخاصة للمرحلة الراهنة للإصلاح، أى الانطلاق الإنتاجى والنفعات القوية، عن طريق الدخول فى المشروعات الكبرى، استناداً إلى ما تحقق على مستوى الاقتصاد الحقيقى والنقدى خلال المرحلة السابقة، وإنجاز هدف الدولة العصرية.

وفى الخاتمة، ننظر إلى عملية الإصلاح الجارية فى مصر، من منظور لم يلتفت إليه، إلى حد الآن، هو المنظور النظامى - العضائى، من أجل استشراف الخطى التالية فى مسيرة النهضة المصرية (والعربية) البارزة بين عصرين.

إن هذا الكتاب مدين للكثيرين الذين لم تذكر أسمائهم فى الصفحات الأولى، ومع ذلك فإن الجهود التى أسهموا بها حتى أنجز، تأتى فى الصدرة، فلهم، جميعاً، كل العرفان والامتنان.

المعارف بين الأقواس المربعة مقتبسة بتصرف من كتاب ريجينيو بريجينسكى «أمريكا والحصر التكنشرنى» الذى صدر فى الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٧٠، وترجمه الدكتور محبوب صر إلى العربية فى ١٩٨٠.

«إن الإصلاح الاقتصادي سلسلة متصلة الحلقات... إنه عملية متتابعة ومتعاقبة، تتواصل فيها جهود المخلصين من أبناء هذا الشعب وإلهادته، كل يسلم الراية إلى من يليه، وقد أدى ما عليه بوطنية وإخلاص».



من اقوال الرئيس

ترى النظريات الحديثة أن «التغيير» ظاهرة اعتيادية يتعرض إليها أى مجتمع أو بناء أو نظام، مثلاً يعرفها الإنسان الفرد، والتغيير، سواء كان ثورياً أو متدرجاً «إصلاحياً»، يحدث باستمرار، وفى أية ظروف، فهو لا يعزل عن عوامل الزمان والمكان التى تجيء متعاقبة ومتصلة وشاملة، ويشير التغيير إلى أوضاع جديدة، دائماً، يتم إبدالها بصورة مقصودة، أو غير مقصودة.

والمعروف أن أى مجتمع يتكون، بنائياً، من عدد من النظم (نظام العائلة، النظام السياسى، النظام الاقتصادى... إلخ)، يتشكل كل منها من مجموعة من الأعراف والعادات والقوانين والأنظمة المتداخلة فى ما بينها حول وظيفة، أو أكثر، محددة، أى حول هدف عام أو غاية يسعى إليها كل نظام.

والتغيير المتدرج أو «الإصلاحى» كاتجاه فى الفكر، ينكر الحاجة إلى العنف والصراع والحركة المفاجئة أو التقيضية، ويتهيز، بدلا من ذلك، للمناهج السلمية التعاونية المتدرجة، ولهذا السبب، تركز الأفكار الإصلاحية على الجوانب القيمية، والعلاقة بين هذه الجوانب والواقع القائم، حتى يكون لهذه الأفكار مبرر إيجابى متقدم، وتكون، أيضا، قابلة للتطبيق.

والمصطلح «إصلاح» الذى يبدو أن كتابات المؤرخين قد أحالته إلى أزمنة سحيقة، كان يستخدم بصورة شائعة فى سياقات فنية تطبيقية، لكنه لم يكن مستخدماً فى سياقات إنسانية أو اجتماعية حتى القرن السادس عشر، تقريبا، عندما استخدم للمرة الأولى، فى سياق دينى، ومنذ ذلك التاريخ، يجرى استخدامه للتعبير عن أى بناء أو نظام يعاد تكوينه أو تنظيمه، وهكذا، شاعت فى السنوات والقرون التى تلت فترة الإصلاح الدينى فى أوروبا، إحالات عديدة إلى الاتجاه الإصلاحى، فصار هناك إصلاح

سياسى واجتماعى وزراعى وإدارى ومالى... إلخ.

والإصلاح ينطوى، لفظيا، على مجموعة من الدلالات المتصلة تدور حول إعادة التنظيم والتكوين، ودرجة أقل حول التكيف وأتباع أصول محددة بدقة أو نمطية. لكنه اكتسب فى القرن التاسع عشر، إضافة مفاهيمية أصبحت الآن فى جوهر دلالاته، وهى الحرية (الأخلاقية) أو التحرر من القيود التى تكبل انطلاق أى بناء، باعتباره أن باب التقدم فى العمل والحياة مفتوح لنوى الجراة والموهبة والابتكار، فى محيط يقدم فرصا متكافئة للجميع.

والواقع أن ذلك السياق التاريخى المتطور هو نفسه الذى طبع الفكر الإصلاحى بطابع مناقض للاتجاه الثورى (الرايكالى)، مبتعدا به عن الميل إلى الفوضى والانقلاب العشوائى فى وجه الأوضاع القائمة التى تكون بعيدة عن المثل الأعلى والطموح الإنسانى.

فمن الواضح، إذن، أن الإصلاح له طابع دينامى يعارض فكرة الصدمة أو المباشرة، أو هو واحد من أشكال التعبير عن ديناميات التغيير لأى نظام أو بناء فى تدرج وتؤدة وهده.

ولقد عاشت مصر المعاصرة خلال عقود قريبة أوضاعا بعيدة كل البعد عن مستوى قدراتها وطموحها، أوضاعا انعكست على مجمل النظم المشكّلة للمجتمع المصرى، فرغتها أحداث وقائع جسيمة، خاضت خلالها البلاد أربع حروب.

وكان «النظام الاقتصادى» من بين مختلف نظم المجتمع، هو الأكثر تضررا، نتيجة تخصيص الجانب الأكبر من الموارد الوطنية للمجهود الحربى، مما أدى إلى ظهور ضغوط تضخمية، وتضاؤل معدل النمو السنوى إلى حد بعيد، وقصور الموارد الإنتاجية عن ملاحقة الطلب.

وبوجه عام، خلّفت حالة الحرب المستمرة التى عاشتها مصر حتى ١٩٧٢، عجزا مزعنا فى الميزان التجارى وميزان المدفوعات، وانخفاضا فى مستوى الدخل المتوسط، وفى الإنفاق على الخدمات العامة، وديونا خارجية هائلة، قدرت بـ ٤, ١ مليار دولار فى أواخر ١٩٧٢، وهو ما فاق ثلثى الناتج القومى الإجمالى، فى ذلك الوقت.

وكانت العلامة الأكثر بروزا للحقبة التى امتدت من حرب أكتوبر حتى العام ١٩٨١، بالنسبة إلى النظام الاقتصادى فى مصر، أنها مثلت إرهابا لتغيير انقلابى فى فلسفة السياسة الاقتصادية للدولة، على الفلسفة التى كانت سائدة خلال الستينات، عرف بالانفتاح الاقتصادى، وتلك السياسة التى أعلنت فى إبريل ١٩٧٤، شابتها عيوب أساسية، فى صدارتها الطبيعة المحنودة والفجائية وغير المحسوبة لها، وكونها لم تتعامل بصورة شاملة مع مختلف جوانب الوضع الاقتصادى القائم.

واللغة، فإن سياسات السبعينات الاقتصادية لم تكن منقطعة الصلة بما سبقها من سياسات

وأحداث، فبالإضافة إلى الحروب التي عطلت عجلة الاقتصاد المصري، كانت هناك تراكمات سلبية للسياسة القائمة على الدور المتوسع للدولة في النشاط الاقتصادي، وفي مقدمتها إضعاف قوى السوق، وتقوية دعائم الأجهزة البيروقراطية، وعزل البنيان الاقتصادي وراء أسوار الحماية الجمركية، مما أضعف قدرته على المنافسة والتنمية الذاتية.

وعلى ذلك، فإن حقبة السبعينات الاقتصادية لم تكن خروجاً من حالة الأزمة السابقة عليها، وإنما كانت تعميقاً واستمراراً لها. ولهذا، أفضت سياسة الانفتاح إلى تزايد اعتماد الدولة على القروض، وتراجع نشاط التصدير، ومن ثم تزايد العجز في ميزان المدفوعات والميزان التجاري. وكانت الأسباب الرئيسية في كل ذلك، ضيق المزيد من الموارد من خارج الاقتصاد الوطني، وتوجيه غالبيتها إلى مجالات استثمارية منحازة لقطاعات غير سلمية، وزيادة الإنفاق العام بمعدلات أكبر من زيادة الإيرادات العامة، وانخفاض معدلات التنمية في القطاعات الرئيسية (الزراعة والصناعة والتشييد)، وضعف الطاقة الاستيعابية لتنمية هذه القطاعات، أي قصور طاقة الكهرباء والقوى العاملة والاستثمار من تلبية الاحتياجات التنموية لها.

ولكل ذلك، كانت المحصلة في عام ١٩٨٢/٨١ زيادة حجم المديونية الخارجية إلى نحو ١٨,٦ مليار دولار، وارتفاع الفجوة الغذائية من نحو ١,٧ مليون طن في عام ١٩٧١ إلى نحو ٧,٤ مليون طن، وبلوغ العجز الكلي في الموازنة العامة للدولة نحو ٦ مليارات جنيه.

كان ذلك هو الموقف العام للاقتصاد المصري في ١٩٨٢، وكان يعني أن الدولة تسير إلى هاوية سحيقة، لا بالنظر إلى الوضعية الذاتية والراهنة والمتوقعة لحسب، ولكن بقرارة الوضع الإقليمي والعالمي الراهن والمتوقع، على أساس أن الاقتصاد الوطني هو جزئياً بالنسبة إلى الاقتصادات الدولية الكلية.

من هنا، برزت الحاجة الماسة إلى برنامج شامل متكامل، يمكن بواسطته إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني، وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، واستعادة التوازن الاقتصادي، وإصلاح هيكل الاقتصاد. ولقد استقرت رؤية القيادة عند ذلك التاريخ، على الأخذ بمنهج إصلاحى متدرج لإنجاز هدف النهوض بالاقتصاد الوطني، وإطلاق طاقاته للوفاء بالاحتياجات المرتقبة والتحديات المنظورة مع الدخول إلى قرن مقبل وألفية ثالثة. ولهذا، وضعت خطة طويلة الأجل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (١٩٨٢ - ٢٠٢٠)، تنفذ في إطارها أربع خطط خمسية، متتالية. ولقد جسدت تلك الرؤية النافذة، استراتيجيات وأعية ذات غايات وأهداف محددة مرحلية طويلة الأمد، بهدف الانتقال من الأوضاع التي أشرنا إليها إلى وضع أفضل اقتصادياً واجتماعياً، عبر عنه الضباب السياسى للقيادة تعبيراً دقيقاً، واعتبره مشروع مصر القومي إلى القرن الواحد والعشرين، وهو «بناء الدولة المصرية».

لم يكن هذا المشروع مجرد شعار يطرح في فراغ، وإنما كان تمثلاً للمستقبل القريب، بكل ملامساته وأحداثه التي تتري، لتؤكد حكمة الاستراتيجية الإصلاحية التي انتهجتها مصر.

وعلى نقيض الفهم الشائع لهذه الاستراتيجية باعتبارها «انقلاباً» على المحتوى الأيديولوجى الذى كانت تبناه الدولة - وهو فهم يرى فيها استمراراً لسياسة الانفتاح - فإن المنهج الإصلاحي (ولأنه كذلك) لا يعنى إطلاقاً التحول إلى أيديولوجية بديلة.

فحسب الشروح التى قدمها العالم الألمانى كارل مانهايم، تتضمن الأيديولوجية مزيجاً من العناصر بعضها ثابت وبعضها متغير، بتغير الظروف الاجتماعية والثقافية، وعلماً لها، أيضاً، فإن الاقتصاد هو أبرز العناصر المتغيرة فى محتوى الأيديولوجية، بغير أن يؤثر ذلك على تكوينها الثابت - أو الثابت نسبياً - الذى يشمل عناصر البيئة والديانة السائدة والأوضاع الطبقيّة والقومية، لذلك، مثلت الاستراتيجية الإصلاحية التى انتهجتها مصر منذ مطلع الثمانينات نوعاً من التطور والتجديد والانبعاث والاستمرار، عن طريق التفاعل بين الثابت والمتغير فى أيديولوجية الدولة المصرية، وبينها وبين الأيديولوجيات الأخرى.

لقد كانت الاستراتيجية الإصلاحية التى تبناها المخطط الاستراتيجى المصرى محصلة لممارسة تحليلية جيدة، من ذلك النوع الذى ينبّه المرء إلى الاحتمالات الطيبة أو غير المرضية التى يمكن أن تواجهه، ويعينه على مجاباتها والعمل على تغييرها، إذا كانت تعمل ضد مصالحه وانحيازاته - ممارسة تحليلية من النوع الذى يعادل ما يمكن تسميته، تجاوزاً، بالألب السياسى الشعبى، عبّره ينتهى الوجدان الجمعى للشعب إلى مثاليات يراها عادلة، ويبحث عن أسباب الإخفاق الراهن أو المتوقع، وطرأ على الفضل فى مواجهتها، متصلاً فى كل ذلك بأمانيه ومواقفه العامة من التاريخ، وهو يفعل ذلك، ليس على سبيل الطرفة، وإنما بالتعبير عن تطورات تراكمية للأحداث والوجدان الجمعى، تصور الموقف العام فى اللحظة الراهنة وفى المستقبل. وهذا كله، لخصته ولادة المنهج الإصلاحي الذى اتبعته مصر منذ بداية الثمانينات، بالنظر إلى الملابس والتوقعات بشأن الأوضاع المحلية والإقليمية والعالمية.

وأهل السنوات التى انقضت منذ ذلك التاريخ تؤكد بما لا يدع مجالاً للشك، صبقية التحليل الذى استهلّت به قيادة مبارك إدارتها لحركة التغيير الاقتصادى والاجتماعى فى مصر، بعد انحسار ظروف الحرب المستمرة، وصحة الأخذ باستراتيجية الإصلاح لإحداث هذا التغيير، ذلك أن قدرة التحليل على الصمود وإثبات جدارته مع الزمن هى علامات أساسية لصبقيته، ودليل على قوة الحجج التى يستند إليها ومدى منطقيتها واتصالها فى إطار بنائى، وعلى استخدامه شواهد ومؤشرات يصعب الاختلاف حولها أو التهورين من شأنها.

وهكذا، كان التحليل الذى أفرز استراتيجية الإصلاح فى مصر مناهضة قوية لعملية تشكيل الوعى، لأنه يستعر على تأثيره الأساسى المتمثل فى صرف الناس عن الوقوع أسرى بنمات تدور حولها مزاعم الثبات أو الزوال الحتمى، مناهضة جعلت المثاليات فى التداول بصفة مستمرة، تستثيرهم ليدافعوا عنها، وبهذا الفعل، هدمت أفكار القيادة التحليلية كل ما هو زائف، لتخرج المثاليات الكامنة فى وجدان الشعب

وتنهض بإرادتها .

وانفع ما قدمه التحليل الذى تشير إليه، أنه تنبأ بالتغيرات الوشيكىة الحدوث، بقراءة واضحة للواقع، وما يمكن أن ترتبه فى بئى المجتمع. وهذا النفع ينبع من كون المستقبل حافلا دائما بتطورات شتى يصعب تحديدها، ويجب، ومن كونه يقدم صئوفا عديدة من الخيارات، ومن كوننا - نحن - بحاجة دائمة إلى تعلم أن الوضع الراهن ليس أمرا مقضيا .

وترتبيا على ذلك، يجب أن يكون واضحا للجمهور العام، فى إطار توسعة الفهم والوعى بالاتجاهات الإصلاحية الجارية فى مصر الآن، أن استراتيجية الإصلاح الاقتصادى فى مصر لم تتبع فحسب من قراءة الوضع الراهن مطيا فى حينه أو التوقعات بشأنه، وإنما كانت مستقاة من قراءة عميقة لجمل الأوضاع القائمة والمقترىة محليا وإقليميا وعوليا أيضا، وليس على المستوى الاقتصادى وحده، وإنما على مختلف مستويات البناء الاجتماعى العالمى المتصلة والمتفاعلة، على أساس أن تفاعلات أى سياق سياسى يضم مجموعة من الفاعلين، تؤدى بالضرورة إلى تعديل وضع القوة لهؤلاء الفاعلين. وإحدى ضروريات التحليل الذى أفضى إلى هذه الاستراتيجية (وأى تحليل آخر معادل) هى ما تسمى بالموضوعية، أى قيام منهج التحليل على فهم وتحرى ما هو كائن وما يجب أن يكون، بمعنى ألا يكون المنطق والموضوع منصبا فى الواقع، وإنما يكون الهدف هو الوصول إلى تفسير قيمى وقواعد قيمية تدفع إلى التغيير الإيجابى المنشود.

لم تكن الأوضاع السائدة فى النظام الاقتصادى المصرى فى مطلع الثمانينات، كما هو واضح الآن، هى وحدها التى حركت خيال المطل والمخطط السياسى المصرى (صانع القرار - الاستراتيجية)، ليضع استراتيجية متكاملة للإصلاح الاقتصادى، رأى فيها مفتاحا لاستنهاض الأمة فى مرحلة تحويلية مهمة وحاسمة فى التاريخ العالمى والإنسانى، ولكن كانت هناك قراءة لجمل الاتجاهات العالمية والتفاعل المتصور بينها وبين الداخل المصرى، الاقتصادى والسياسى والاجتماعى.

لقد دخلت قيادة مبارك أعتاب الثمانينات محملة بتصور مستقى من خبرة حية ملموسة تراكت خلال أربعين عاما ماضية، مؤداها أن إرادة التغيير ليست إرادة خيالية، وأن التنمية السريعة والمستمرة ليست مستحيلة. وأمام الوضع السائد مطيا، فى ذلك الوقت، كان لا بد من التساؤل عن السبب الكامن وراء القدر الكبير من التباين فى تجارب الأمم. وكانت الإجابة الواضحة والموجزة هى أن التفاوت يثبث يوما بعد يوم أنه أفضل وسيلة لتنظيم إنتاج السلع والخدمات وتوزيعها بكفاءة، وأن الأخذ بالأساليب التكنولوجية الحديثة هو الذى مكّن بلدانا عديدة من تحقيق أفضل استخدام لمواردها، انعكس فى مكاسب مبهرة فى مختلف المجالات الخمية وفى مستوى الإنتاجية.

وفى وقت مبكر تنبته القيادة إلى أن العالم يتجه إلى إعادة تشكيل حاسمة وتاريخية فى صورة كتل اقتصادية، وأن الدول التى كانت أكثر انغماسا فى ترتيبات القطبية الثنائية سوف تدخل فى الثمانينات

والتسعينات مرحلة من الإنهاك الداخلي، جراء انشغالها على مدى أربعة عقود بدعم قواتها العسكرية على حساب تنمية قواها الاقتصادية.

لم تكن تلك هي النتيجة الوحيدة لقيادة مبارك التي ما لبثت أن تحققت. فقد مكّنت القراءة الواعية والهادئة لمجمل الظروف والأوضاع والاتجاهات القائمة في مطلع الثمانينات، من وضع تصور عام وديق لنظام اقتصادي متكامل أخذ في التشكل يقوم على دعائم أساسية هي: الاتجاه إلى التجمعات الاقتصادية الدولية، وإلى التحرر الاقتصادي، والأخذ بمبدأ الاعتماد الاقتصادي الدولي المتبادل، وظهور بيئة اقتصادية جديدة أبرز معالمها اندماج الاقتصادات في أوروبا الشرقية في الاقتصاد الأوروبي، وظهور قوى اقتصادية جديدة في آسيا، وسريان مبدأ الشروط السياسية للمساعدات، والاستعداد الإنساني العام لدخول قرن جديد يستهل ألفية ثالثة.

وأكملت هذه القراءة مجموعة تالية من التوقعات أو الاتجاهات المتوقعة، أهمها بروز اشتراكية السوق الحرة بانتهاء التناقض بين الرأسمالية والاشتراكية الذي كان يحول دون تحقيق الوفاق الدولي، وحلول مبدأ توازن المصالح محل مبدأ توازن القوى كيداً حاكماً للصراع الدولي. وهذه وغيرها اتجاهات توقعت القيادة أن تؤدي إلى تدفق المعونات والمساعدات بقوة إلى العالم النامي.

وبإيجاز مفيد، أدركت قيادة مبارك، مبكراً، أن أولويات الدول الصناعية الغربية الرئيسية ومؤسسات التمويل الدولية، كعامل لازم لتفطيط سياسات تحويلية في الداخل، تتغير، وأن الأحداث السياسية التي تلاشت يوماً بعد حرب أكتوبر، ولم تكن كلها، بالطبع، نتيجة لها، سيكون لها أصداء واسعة في السياق الاقتصادي العالمي والإقليمي، ولهذا، قدرّت أن الدول التي حققت فوائض كبيرة في السبعينات ستتحول بعد وقت قصير إلى دول مقترضة، وأن التدفق القوي المتوقع لموارد التمويل إلى العالم النامي قد يكون قصير الأجل، وأن كل هذه العوامل في تفاعلها يمكن أن تساعد على بروز قوى احتكارية كاتجاه يستوجب الصلح مناقض للاتجاه المتوقع، أو على الأقل، على تزايد تأثير الدول الصناعية الغربية في توجيه السياسات الاقتصادية الدولية، في ما يتعلق، بصفة خاصة، بالاستقرار النقدي في العالم وسياسات مكافحة الكساد، وعلى إنضاج اتجاهين متعارضين في الوقت نفسه في محيط الاقتصاد الدولي، هما الشراكة والصراع.

وبمرور الوقت وتوالي الأحداث تكدست هذه القراءة الشفافة للوضع العالمي، ومن ثم اكتسبت الخطط والسياسات الإصلاحية وما يساندها من تحركات على المستويين الإقليمي والدولي، صدقية ومصداقية متتالية، وكدت ضرورتها وفاعليتها باستمرار، فأعطت للبرنامج الشامل للإصلاح دفعا متواصلا لتحقيق انتقالة هائلة في القوة الاقتصادية المصرية في الداخل والخارج، وفي ظل أحداث كبرى ومتتالية وغير منظورة. وكان ذلك، بالفعل، أهم إنجاز للبرنامج المصري - كونه يتحرك في مجال واضح للرؤية وسط بيئة تتغير، ويصنف بالخبير.

وحوالى منتصف التسعينات أكدت الأحداث أن البيئة العالمية الجديدة تتصف أساسا بالشراكة فى ما بين دوائر النظام الرأسمالى العالمى، مما أسهم فى تغليب الاتجاهات التعاونية على حساب مفاهيم المصلحة القومية والتفتت والصراع، إلى حد بعيد. لكن وقائع عديدة مترابطة أثبتت فى الوقت نفسه - أن حقائق الاقتصاد العالمى الراهن لا تتفق كلية مع نظريات التنمية الغربية المتعلقة بمنافع النمو، حيث تشكلت ظواهر متباينة من التهميش والاستبعاد التدريجى جراء الاتجاه الكاسح إلى التحرير الاقتصادى، خاصة فى الدول والتجمعات التى لاتزال فى مرحلة نمو، والتى تعاني من أزمتان بنوية مزمنة تمس ببناءات المجتمع. وهو أمر كان يستوجب، بالطبع، التعامل الحذر والمتدرج مع سياسات التحرير. وبالمثل، تحققت توقعات أخرى مهمة فى السياق، فى مقدمتها سريان الاتجاهات المتعارضة من التداخل والتهميش لاقتصادات لولبية وإقليمية كان من صالحي النظام العالمى الاقتصادى تجنب إدماجها، بالنظر إلى أنها لم تعد تتماشى مع التغيرات الجديدة فى البيئة اللولبية.

والقراءة المبكرة التى أنجزتها قيادة مبارك فى مطلع الثمانينات للتفاعلات السياسية والاقتصادية، لم تتجاوز البعد الإقليمى هو الآخر، فقد تحسنت لانكاسات الأوضاع اللولبية على الاقتصاد الإقليمى، وراعت أيضا احتمالات التغير الإقليمى، فى ضوء عوامله الخاصة، وأثر ذلك على عوامل الاقتصاد فيه وعلى المستوى الوطنى. وكان العامل الأكثر اعتبارا فى هذا الصدد، هو التآكل المستمر للنظام الاقتصادى العربى ضمن النظم الإقليمية المكونة للاقتصاد العالمى، بسبب الافتقاد إلى إطار حقيقى لتنسيق وتأطير التفاعلات الإقليمية التى تحددها بقوة ظروف ومتغيرات عملية التسوية والصراع بين العرب وإسرائيل، سواء كان ذلك على مستوى العلاقات البينية بين أطراف هذا النظام أو على مستوى علاقاته بالنظم الإقليمية الأخرى والنظام اللولبى ككل.

وأدرك واضعو السياسة، فى هذا الاتجاه، أن جملة التغيرات المنظورة تنبئ بأنها ستمنح أطرافا إقليمية غير عربية فرصا كبرى للطموح أو أداء أدوار إقليمية مبرزة، قد تمكنها من التحكم فى مسارات التطور السياسى والاستراتيجى والاقتصادى للنظام العربى، وهى تركيا وإيران وإسرائيل. وهذه النوبة السيئة ما كان من الممكن منعها أو عرقلة تحقيقها بغير أن تبدأ الدولة المصرية الأكثر قدرة وتأثيرا فى الإقليم فى الأخذ ببرنامج طويل الأجل ومتدرج لإصلاح اقتصادها، باعتبار ذلك حجر الزاوية لإعادة لهم النظام الاقتصادى العربى، وتمكينه من الانعماج فى هيكل الاقتصاد العالمى، بحيث يكون قادرا على المنافسة لولبا، وعلى منع النزوح الاحتكارى والتحكمى من جانب القوى الإقليمية، غير العربية - وهو اتجاه ابتدأت القيادة السيرة فيه فى منتصف ١٩٩٧، عندما خطت بقوة نحو إنشاء السوق العربية المشتركة.

التوقعات بشأن سياسات مؤسسات التمويل تحققت هى الأخرى. فلقد وقع تحول انقلايى فى الدور الذى تقوم به تلك المؤسسات فى البيئة اللولبية الاقتصادية، وياتى تعمل كوكيل للدول الدائنة فى الضغط على الدول المدينة لانتهاج سياسات اقتصادية تحمى، أساسا، مصالح هذه الدول فى الاقتصاد العالمى.

وضمن هذه السياسات رفض صندوق النقد الدولي رفع الحد الأقصى الذي يمكن أن تتلقاه الدول النامية من قروض مربوطا بحصة كل منها في رأس مال الصندوق، وطالب الدول النامية بخفض أسعار الفائدة وخفض أسعار العملات المحلية، كسياسة شرط عملية الإقراض باتباعها، هذا التحول كان ضمن تقديرات صانع القرار الاستراتيجي، مستندا إلى توقعات تحققت خلال التسعينات حول ركود الاقتصادات الصناعية الكبرى، وهي حالة يكون الخروج منها أساسا برفع القدرة التنافسية لصادراتها على حساب مصالح الدول الأخرى واقتصاداتها، بالنظر إلى أن اقتصادات دول العالم تتجه إلى التحرك في علاقاتها ببعضها البعض في أسواق مفتوحة نسبيا، وهو ما عبرت عنه بشكل أو آخر الاتفاقية العامة للتجارة والتعرفة الجمركية «جات» التي تم توقيعها بصفة نهائية في إبريل ١٩٩٤.

لهذا كله كان برنامج الإصلاح المصري ردا استباقيا (بلغة الاستراتيجية) في مواجهة مجموعة من الضغوط التراكمية في الداخل والاحتمالات السيئة في الخارج، ولذلك، قامت فلسفته على الانتقال من موقف أو حالة معينة إلى موقف أو حالة أخرى تمكن الدولة (المجتمع) من استنهاض قدراتها الكامنة لصالح دور إقليمي فاعل يصون أمنها القومي ويرسخ مصالحها القومية، في سياق مجتمع عالمي تتغير علاقاته النظامية ومفاهيمه السياسية وأساليبه التكنولوجية بسرعة وبغير انتظام.

ومع عملية الانتقال تلك من موقف إلى آخر أو من حالة إلى أخرى هي التعبير المبسط عن مضمون الإصلاح الاقتصادي الذي يشمل مجموعة من السياسات والإجراءات الهادفة إلى إحداث تغييرات بنوية في الاقتصاد، فهو، إذن، انتقال بنوي وليس انتقالا نظاميا، لكن التغيير، كما أسلفنا، لا يفزل عن موامل الزمان والمكان، ومن ثم، فإن الإصلاح في بناء ما يوتب، كتغيير، انتقالا في كل البناءات الأخرى، يعلى أوضاعا جديدة في نظم المجتمع ومبادئه وأدواته. ونتيجة لذلك، فإن الإصلاح الاقتصادي لا يجعل النظام الاقتصادي هدفا مباشرا له أو حتى غير مباشر، وإنما عمله، كسياسات، ينصب على البنيان الاقتصادي للمجتمع، أما كون النظم المكونة للمجتمع، السياسي والاقتصادي والاجتماعي، تتأثر بهذه السياسات، فهذا أمر يتصل بطبيعة الإصلاح كتمط من أنماط التغيير.

وإذا كان التعريف المبسط والمستقر للنظام (الاقتصادي) يرى فيه كلا يتكون من غرض معين وإطار سياسي وقانوني واجتماعي يتفق مع هذا الغرض ومستوى معين من اللان الإنتاجي، فإن البنيان (الاقتصادي) هو النسب والعلاقات التي تميز هذا الكل القائم بزمان ومكان معينين.

ولا يعني ذلك أن البنيان مجرد لحظة على متسلسلة نظامية، وإنما يعني أن البنيان هو الكل المتغير دائما الذي يسرى باستمرار في مجرى النظام. وهكذا، يمكن تعيين بنيانات اقتصادية متباينة في نظام اقتصادي واحد باختلاف الزمان والمكان، مثلما يمكن أن تقوم أنظمة اقتصادية متباينة على بنيان اقتصادي واحد، باختلاف الزمان والمكان. وإذا افترضنا أن جهود مجتمع ما تنصب في تحقيق انتقال نظامية مقصودة، فإن عملا كهذا سيرتب، بالضرورة، تغييرات في بعض عناصر بنيانه الاقتصادي،

بينما مجتمع آخر يعمل من أجل إحداث تلك التغييرات، لا يساق بالضرورة إلى تبني نظام اقتصادي مختلف، مادامت التغييرات التي يسعى إليها متفقة مع الغرض الذي يقوم من أجله ذلك النظام.

هذه المسألة، بالتحديد، ينبع منها سوء الفهم الأساسي المتعلق بفلسفة الإصلاح الاقتصادي، بامتباره تحولاً أو انتقالاً من نظام إلى آخر، في حين أنه، في حقيقة الأمر، مجموعة من السياسات والإجراءات الهادفة إلى تغيير معطيات الاقتصاد لمجتمع معين، لصالح غرض نظام الاقتصادى، وبما يتفق معه، ويؤدى إلى تحقيقه على وجه ملائم، يلبي احتياجات المجتمع الحاضرة، ويجهز للتفاعل مع متغيرات المستقبل. لقد عرفت النظم الرأسمالية والاشتراكية تطورات متعاقبة في البنيان الاقتصادى، بغير أن تتخلى المجتمعات التي تتبنى هذه النظم عنها، لكنها أدت إلى تحولها في لحظات معينة إلى مذاهب متباينة في هذا النظام أو ذاك، نذكر منها للنظام الرأسمالى، كمثال: الرأسمالية التجارية، والرأسمالية الصناعية الثرية، والرأسمالية الصناعية الاحتكارية. وبالمثل، انتقلت نظم اقتصادية عديدة من حالة التخلف إلى حالة النعم، عبر تغييرات جذرية حادة أو متكررة في بنياناتها الاقتصادية.

والمستفاد من كل ذلك أن الإصلاح يقوم على تغيير العناصر المكونة للبنيان الاقتصادى، وأن هذا التغيير لا يقع إلا في الزمن الطويل جداً. والسبب أن هذه العناصر تتميز بالثبات، وإن كانت تتباين في درجة هذا الثبات. فعناصر البنيان الاقتصادى العائدة إلى الوسط الطبقي تتغير في حدود ضيقة، تحكمها قوانين الطبيعة ومستوى المعرفة، ومن ثم تحدد إطاراً شبه دائم للحياة الاقتصادية. أما عناصر البنيان الموصولة بالنظام الاقتصادى فهي أقل ثباتاً.

وتحليل البنيان الاقتصادى لمجتمع ما يقتضى تحليل نسب وعلاقات كثيرة تقوم في ما بين معطيات ومتغيرات هذا البنيان أو عناصره. من بينها، كمثال، النسبة بين عوامل الإنتاج القومى (العمل - المواد الأولية - الاستثمارات)، والنسبة بين فروع أو قطاعات الإنتاج (الزراعة - الصناعة - التجارة - الخدمات)، والنسبة بين الوحدات الإنتاجية (ثرية - احتكارية)، ونسب التوزيع والاستهلاك، والعلاقات بالخارج (الإنتاج الملقى - الاستيراد - التصدير)، وغيرها. والتبسيط، يتفق الاقتصاديون على إدماج مختلف هذه النسب والعلاقات في أربعة عناصر محددة هي: الإقليم أو الطبيعة، السكان (وهما الأكثر ثباتاً في البنيان)، الفن الإنتاجى، درجة المنافسة والاحتكار (وهما الأقل ثباتاً).

والواقع أن تطور البنيان الاقتصادى بانتهاج سبيل الإصلاح أو أى سبيل آخر، يقع في عناصر هذا البنيان أو في النسب والعلاقات القائمة في ما بين هذه العناصر، وعندئذ فإنه يعبر عن تطوره في الداخل، لكنه قد يحدث في العلاقات القائمة بين الاقتصاد القومى (المجتمع) وغيره من اقتصادات، وهذا هو التطور في الخارج. ويتخذ التطور، بوجه عام، واحداً من شكلين، فإما أن ينصرف إلى مجرد زيادة أحد عناصر البنيان، وهذا ما يسميه الاقتصاديون نمواً، وإما أن ينصرف إلى زيادة الإنتاج بالنسبة إلى السكان، فيقال له تقدماً. وإذا كان النمو يقاس بتحديد الزيادة المطلقة، إذ له طبيعة كمية،

فإن التقدم نسبى وله طبيعة كمية، ولذلك، يقاس بالتغيير فى نسبة بين عنصرين كالإنتاج إلى النفقة أو الإنتاج إلى عدد السكان. والتقدم الذى ينصرف عموما إلى زيادة الإنتاج بالنسبة إلى السكان هو الهدف الأساسى لعملية الإصلاح، ولذلك، فإنه، أى التقدم، يجد أسبابه الرئيسية فى تغيير عناصر البنيان الأقل ثباتا، خاصة مكونات الفن الإنتاجى (تقسيم العمل وألبيت والتنظيم العلمى له)، وطريقة التوافى فى ما بينها، ولأن الاقتصادات للدول ليست مغلقة، فإن عملية التقدم تلك تتصل أيضا بعلاقة اقتصاد الدولة مع غيره من اقتصادات خارجية، وهى علاقة تحكمها معايير الاستقلال والتبعية، وتحددها عوامل عديدة، منها علاقات التجارة الدولية، وارتباط أثمان المنتجات الوطنية بالسوق الخارجية، ومدى توافر رؤس الأموال محليا، وتنعكس، أى تلك العلاقة، فى نهاية الأمر، على تقدم الدولة فى الداخل، وتباشر الاقتصادات المسيطرة سيطرتها عبر التحكم فى حجم الاستثمارات التى تصدرها والاستيراد والتصدير الذى تسمح به من وإلى الدولة المعنية. ولهذا، تلازم هذه الدولة الاقتصادات المسيطرة عليها فى مورات الرخاء والكساد، وإن كانت الأولى عادة ما تصيبها بأزمة تضخمية، بسبب زيادة عوائد التصدير، مما يؤدى إلى زيادة الطلب الداخلى وارتفاع الأسعار، وتلك هى تحديدا الحالة التى سعى صانع القرار فى مصر إلى التخطيط للفكك منها، باتباع سبيل الإصلاح (المتدرج) الهادف إلى نمو وتقدم الاقتصاد الوطنى فى أن، بجانبه الحقيقى (العرض) والتقى (الطلب)، أى تحقيق زيادة فيزيقية فى الإنتاج، إلى جانب القضاء على الاختلالات الهيكلية، بإحداث تغييرات غير ملموسة فى الإنتاج من طريق الأسعار، أى تحقيق زيادة نقدية دون زيادة الإنتاج الفيزيقي.

إلى هذا، يمكن القول إن أى برنامج للإصلاح الاقتصادى يتكون من مجموعة من السياسات الرامية إلى تخفيض حجم الطلب وزيادة العرض، وإحداث تغييرات هيكلية فى الاقتصاد، بحيث تشمل كل من هذه السياسات طائفة من الإجراءات التى تحقق الهدف منها.

وبذلك، فإن برنامج الإصلاح الاقتصادى يتضمن عنصرين أساسيين، الأول هو سياسات التثبيت، وهذه تركز على جانب الطلب، من خلال اتباع سياسات نقدية انكماشية، أى تتعلق بالانقصاد النقدي. وتلك السياسات يجرى تنفيذها على المدى القصير، بهدف القضاء على الاختلالات الهيكلية التى تتمثل فى التضخم وحجز الموازنة وميزان المدفوعات وسعر الصرف، وفى هذا الجانب توجد مجموعة من السياسات الفرعية. فهناك السياسة المالية التى تقوم على خفض النفقات الحكومية وزيادة الإيرادات بغرض تخفيض العجز فى الموازنة العامة للدولة، باعتباره السبب الأساسى للتضخم. ومن أجل زيادة الإيرادات يتم تطبيق مجموعة من الإجراءات، منها إصلاح النظام الضريبى ورفع كفاءة تحصيل الضرائب، عن طريق تبسيط هيكل هذا النظام، وخفض حجم الإعفاءات الضريبية، وتحويل الضرائب النوعية إلى ضرائب قيمية، والحد من التهرب الضريبى، وزيادة الضرائب المباشرة (الدخل والشركات والملكية)، وتعديل الضرائب غير المباشرة (السلع والخدمات والواردات). ومنها، أيضا، إعطاء مزيد من الحرية لمدبرى مشروعات القطاع العام فى اتخاذ القرارات الخاصة بالأجور والأسعار

والاستثمارات، من أجل زيادة عوائدها، والسماح للهيئات العامة بتحصيل رسوم مقابل الانتفاع بخدماتها أو رفع قيمة هذه الرسوم (الصحة والتطعيم والمرافق). أما في جانب النفقات العامة، فإن أهم ملامح السياسة المالية تتمثل في تثبيت حجم الإنفاق على الأجور، من خلال خفض أعداد المشتغلين في الجهاز الحكومي، وجعل الزيادة السنوية في الأجور الإسمي أقل من معدل التضخم، وتمثل، أيضا، في تخفيض حجم الدعم، بإلغاء عمن السلع غير الضرورية، وتعديله بالنسبة إلى السلع الأساسية، بحيث يقتصر على الفئات المستحقة، وفي خفض الإنفاق الإداري، وترشيد الإنفاق العام الجارى على عمليات الصيانة والإحلال المتعلقة بالبنية الأساسية، بدون الإضرار بها - وهذه السياسة، تحديدا، لم يأخذ بها البرنامج المصرى.

وإلى جانب السياسة المالية، ضمن سياسات التثبيت، هناك السياسة النقدية والسياسة المتعلقة بسعر الصرف، والأولى تستهدف خفض حجم كمية النقود والطلب الكلى، وتتضمن رفع أسعار الفائدة على الودائع بالعملة المحلية، مع السعى إلى تحريرها، ووضع سقف ائتمانية محلية في صالح القطاع الخاص، وتشجيع سوق أدون الخزائن، بهدف الحد من حجم السيولة في الاقتصاد والسيطرة على معدلات التضخم، بينما تتضمن الثانية الوصول إلى سعر واقعى للصرف بالنسبة إلى العملة الوطنية، لتحسين أداء الاقتصاد، عن طريق توجيه هيكل الإنتاج نحو إنتاج السلع التى تدخل فى التجارة الدولية، إلى جانب توحيد أسعار الصرف السائدة فى سعر واحد، بهدف رفع كفاءة تخصيص واستخدام الموارد المتاحة، وترك تحديد مستوى هذا السعر إلى قوى العرض والطلب، بدون التدخل الحكومى.

أما العنصر الثانى من عناصر البرنامج، فيتعلق **بالاقتصاد العائلى** الذى يركز على جانب العرض، ويتضمن مجموعة من السياسات التى تسمى سياسات التكيف الهيكلى. وفى مقدمة هذه السياسات إصلاح القطاع العام، عبر إجراءات عديدة، منها إعطاء إدارات وحداته قدرا أكبر من الاستقلال، وإخضاعها لمؤشرات الربحية فى المحاسبة، وترشيد حجمه، بتطبيق سياسة مناسبة للتخصيصية أو المخصصة، تؤدى إلى تقليص حجم التدخل الحكومى فى الأنشطة الإنتاجية. وفى المقابل توجد مجموعة من الإجراءات التى تتبع لدعم القطاع الخاص، من خلال الموافقة على جميع مشروعات الاستثمار الخاصة، محلية أو أجنبية، التى لا تتواجد على قائمة المشروعات غير المسموح بإقامتها، ومنع الشركات الخاصة السلطة التى تمكنها من توزيع المنتجات التى يحتكر إنتاجها القطاع العام، وتشجيع القطاع الخاص المحلى والأجنبى بواسطة الحوافز السخية كإعفاءات الضريبية والجمركية والاستثناءات من بعض القيود التى يخضع لها القطاع العام، وإتاحة الفرصة أمامه للعمل فى ظل قوى السوق، والالتزام بجماعته من خطر التأمين والمصادرة. ويضاف إلى هاتين السياستين سياستان أخريان، أولهما تحديد الأسعار المحلية، ولهذه السياسة أهمية كبرى فى البرنامج الإصلاحى، وتشمل إجراءات عديدة فى مقدمتها رفع أسعار الوقود والكهرباء إلى مستويات أسعارها العالمية، وتحرير أسعار السلع الصناعية بدءا بالسلع الوسيطة والمواد الأولية، ثم السلع التى تتمتع بحماية

منخفضة، فالأخرى التي تتمتع بحماية موفقة، مع الأخذ في الاعتبار ضرورة التزام بين تحرير الأسعار وتحرير الواردات، بزيادة درجة المنافسة في السوق المحلية، وإبقاء على مجموعة محدودة للغاية من السلع تحت الرقابة السعرية للدولة، لأغراض اجتماعية، هذا إلى جانب تحرير أسعار المدخلات الزراعية حتى تعكس تكلفة الإنتاج الحقيقية، ورفع أسعار الخدمات بالتدريج، خاصة النقل والمواصلات، السياسة الأخيرة هي تحرير التجارة الخارجية. وفي هذا الصدد، توجد مجموعة كبيرة من الإجراءات، أهمها تعديل هيكل التعرفة الجمركية، وخلق نظام للحوافز يشجع على زيادة الإنتاج من أجل التصدير، وتخفيض قاعدة السلع التي تخضع للحماية، ورفع القيود الكمية المفروضة على الواردات، بدءا بالمواد الأولية ثم السلع الرأسمالية، إلى أن يتم الوصول إلى رفع القيود عن استيراد سلع الاستهلاك النهائي، ووقف العمل بالاتفاقات الثنائية للتجارة والدفع.

والتابع لخطوات «عملية» الإصلاح الاقتصادي في مصر (أو في غيرها) لابد من أن تستوقفه ملاحظتان على جانب كبير من الأهمية. الملاحظة الأولى هي أن القائمة المطولة التي ذكرناها من الإجراءات، وهي لا تشمل، بالطبع، جميع الإجراءات المتبعة في إطار العملية، لابد من أن يقرن الأخذ بها، وإن كان متدرجا ومحسوبا، ببعض الآثار السلبية، خاصة في المراحل الأولى منها، ولذلك، يضع المخططون قائمة موازنة ومتغيرة أيضا تتعلق بالضمان الاجتماعي، لحماية الطبقات الاجتماعية الفقيرة ومحدودي الدخل والشرائح والمؤسسات المتضررة من تنفيذ إجراءات الإصلاح.

الملاحظة الثانية هي أن الإصلاح «استراتيجي» و«عملية» في آن. فإذا كان الإصلاح هو خطة أو منهج أو برنامج عام، تتحدد فيه أهداف كبرى عريضة وإجراءات وأعمال تفصيلية لتنفيذها وضمان هذا التنفيذ في يسر وسرعة، من أجل تحقيق هذه الأهداف، فإن جريان هذه الاستراتيجية في ظل بيئة تتغير باستمرار وإنجاز مترامك ومتراكم، يقتضي اتباع تكتيكات عديدة متغيرة، والعمل بطريقة مرحلية، ولذلك، فإن الإصلاح له طبيعة عملية، فليس له جاهزية مسبقة ولا يتم تدبيره بإحكام وشمولية، ويفتقد تماما إلى سمة السرعة في الإنجاز، وإنما يحتاج إلى إعادة توجيه وتقويم مستمر ونفس طويل، وعملية الإصلاح ليست عملية توفيقية أو حتمية أو مقننة، بمعنى أنها لا تعالج واقعا قائما سعيًا إلى التوفيق بين مفرداته، وإنما لها نزعة تغييرية ولكن محسوبة ومتدرجة، وهي عرضة للفشل والنجاح والتعثر والتقدم، ثم إنها لا تلتزم قواعد وإجراءات ثابتة في الزمان والمكان. فالإصلاح كعملية لا تسبق جاهزية كاملة للعمل أو آلية موضوعية بدقة أو حتى مجرية. إنه مجرد سلسلة من العمليات المتعاقبة لإنجاز شيء ما، قد تتغير الأهداف التي ترمى إليها بترامك العمل وبمرور الزمن، لكنها تبقى في نطاق المبادئ العامة التي تشكل الاستراتيجية. فالإصلاح، إذن، عملية جارية مع الزمن ولها أطوار وتتمرحل عند حلقات، تحددها طبيعة العملية ومدى الإنجاز الذي يترتب عليها. ودائما يكون الهدف العام الذي يسعى إليه الإصلاح (كاستراتيجية) هو التحول، أي الانتقال من حال إلى أخرى. وعليه فإن الإصلاح من مدخل عملياتي مجرد عمل مستمر في سبيل تحقيق هدف يصعب التخطيط الكامل لإنجازه، وهذا العمل غير

مضمون أو يؤكد الاستمرار، ولذلك، يتطلب التدخل لإعادة توجيهه، وبسبب أنه عرضة للتوقف المفاجئ، فمن الواجب دراسة بيئته والعوامل المتحركة فيه باستمرار، من أجل تحييدها أو تدميرها أو حفظها أو المحافظة عليها. والإصلاح كعملية ليس لها جاهزية مسبقة أو كفاءات محددة، يتضمن مجموعة من العمليات المتتالية من النوع الذي له طابع ميكانيكي مجرب، تضمن تحقيق أهدافه الفرعية والمرحلية والبناء عليها، بغاية دفع العملية الإصلاحية التي يكون لها هدف استراتيجي أكثر اتساعاً وشمولاً، والتي لا تكون محددة بشكل قاطع، وتستغرق وقتاً طويلاً لإنجازها، وليس بالإمكان التحكم فيها أو في نتائجها. والواقع أن تبيين المراحل التي مرت بها عملية الإصلاح في مصر، وقياس مدى تحقق الهدف الاستراتيجي العام لها، يجيبان في صدارة المهام التي تحدثت لهذا الكتاب، مثلما أوضحنا في مقدمته.



الفصل الأول

استراتيجية الإصلاح

«لقد نزلنا معترك الإصلاح، بينما كانت هناك مصاعب جمة في السياسات التقنية والمالية... ولقد عبرنا هذه المرحلة... كان المورث صعبا، لكننا كنا نملك المزمع القوى والإرادة الصلبة، ونعرف أهدافنا... إننا لن نستطيع أن نحقق انطلاقتنا الكبرى دون مضاعفة حجم صادراتنا إلى الخارج... عن طريق الارتقاء بجودة الإنتاج، والوصول به إلى المستويات المالية، لأننا نعيش حالاً جديداً توحدت معايير ونظمه الاقتصادية، وتلقب فيه المنافسة صراماً على الأسواق العالمية... لقد بذلنا جهوداً ضخمة، كي نمهد بناء وطن تكاثفت عليه أقدار جسام، وظروف صعبة، وحروب متتالية، أثقلت كاهله، وعوقت مسيرته، وباعدت بينه وبين طريق التقدم والبناء... لا توجد دولة حطقت تقدماً واضحاً خلال هذا القرن، إلا بعد أن أعطت اهتماماً خاصاً بالإنسان، ليصبح قادراً على أن يتفوق في استخدام عقله ومهاراته وتحسين قدراته».



من أقوال الرئيس

مثلاً قديماً، كان واضحاً في مطلع الثمانينات أن الاقتصاد المصري يعاني خلا هيكلياً يؤثر بطريقة سلبية على مناحي الحياة كافة في المجتمع. ولذلك، فإن اعتماد سياسات التكيف الهيكلي نهج المخصصة والتحرير الاقتصادي وإصلاح القطاع العام، لأسباب بينها، وسنزيدها شرحاً في الصفحات التالية، كان يتطلب بالضرورة اتساق سياسات التثبيت مع هذا النهج. والمتابع للسياسات المتتالية التي أخذ بها ضمن برنامج الإصلاح الاقتصادي المصري خلال مراحلها الفاتنة، سيلاحظ أنها متناسبة تماماً مع تطوير دور الدولة في مجالات الاقتصاد القومي من منتج السلع والخدمات إلى مخطط

ومراقب لأنشطة الإنتاج والخدمات. وهكذا، قامت استراتيجية الإصلاح على الاعتماد على الاستثمارات الحكومية فى مجال المنافع العامة والبنية الأساسية، وقصر دور التخطيط على إرشاد قطاع الأعمال بشقيه العام والخاص إلى المجالات المرغوب الاستثمار فيها، لتلبية احتياجات المجتمع فى ضوء موارده المتاحة، مع ترك مهمة تحقيق التوازن لقوى السوق من خلال جهاز الثمن، والتدخل بالتأثير على اتجاهات الطلب من خلال السياسات المالية والنقدية، وما تتيحه من حوافز تسمح باستقطاب الاستثمارات لقطاعات معينة وأقاليم محددة.

وبالاستناد إلى التقييمات الصادرة عن الدولة، ولطبيعة منهج الإصلاح التى فصلناها فى المدخل، وأسباب أخرى تتعلق بخصوصية البرنامج المصرى - فإن السياسات والإجراءات التى أخذ بها تباه على مدى المراحل السابقة فى البرنامج، كان بعضها متصلا بطبيعة كل مرحلة، وكان من المخطط تغييره والانتقال إلى سياسات بديلة، والبعض الآخر ثبت عدم ملائحته أو صلاحيته ضمن المنظومة المتكاملة من الإجراءات والسياسات المتبعة، فكان يتم استبعاده أو تغييره، ثم إن هناك سياسات وإجراءات أخرى ما كان من الممكن اتباعها فى مراحل بعينها مراعاة لمفاهيم التدرج والتراكم المتصلة بالإصلاح كعملية، ولذلك تأخر الأخذ بها، تجنباً لتمرر تنفيذ عملية الإصلاح، وما يمكن أن ترتب من تكلفة اقتصادية واجتماعية باهظة، والمفهوم ضمننا أن طرق وأساليب الإصلاح فى كل دولة تختلف باختلاف قدرات الاقتصاد الوطنى. غير أنه مما لا خلاف عليه أن الإصلاح ليس عملية سهلة يمكن إنجازها بسرعة، مهما بلغ مستوى التقدم الاقتصادى.

وترتيباً على ذلك، فقد تبين صانعو السياسة، عند تمديد معالم استراتيجية الإصلاح فى مصر، أن محتواها يجب أن يتضمن تقديراً زمنياً دقيقاً للتعامل مع جانبيه الأساسيين، ولهذا، استقر الرأى على أن يتم التركيز، أولاً، على الوصول إلى حالة من الاستقرار المالى والنقدى، يمكن الانطلاق عند مستوى محدد فيها إلى الجانب المتصل بالإصلاح الهيكلى الهادف إلى دعم هياكل الإنتاج، والارتقاء بمستوى تشغيل الموارد إلى أعلى درجات الكفاءة، وتحقيق التكامل بين القطاعات الإنتاجية والخدمية والمتغيرات الاقتصادية كافة.

لهذا، نعرض، أولاً، لسياسات التثبيت التى طبقت ضمن عملية الإصلاح منذ بدايتها إلى الآن، مع التأكيد على أن التقدم الذى أحرز فى كل منها لم يكن متعادلاً بل فى حال، لأسباب تبنى مفهومه الآن بوضوح، فقد أخذت اتجاهات صاعدة فى مدى نجاحها: من السياسات المالية إلى النقدية إلى الائتمانية، وإن كانت قد وصلت جميعها بصفة عامة إلى مرحلة مكنت من الانطلاق نحو سياسات أكثر تركيزاً واحتمالات نجاحها مرتفعة، فى ما يخص جانب التكيف الهيكلى، ومع ملاحظة أن طبيعة المرحلة التى تخلفها عملية الإصلاح بالتزامن مع الخطة الخمسية الجديدة ١٩٩٨/٩٧ من المأمول منها أن تؤدي إلى وضعية من الاستقرار المالى والنقدى ملائمة ومتقدمة باضطراب، تقضى على بعض الإخفاقات التى

تعرضت لها السياسات المالية والنقدية بصفة خاصة، وتمكن من الانطلاق فى خطط التكيف الهيكلى الطامحة وصولاً إلى هدف بناء الدولة المصرية.

المحور الأول

التثبيت

أملى التصور العام الذى قامت عليه استراتيجية الإصلاح، خططا فرعية محددة فى الجانب المتصل بالاقتصاد النقدى، وجهت عملية الإصلاح فى بدايتها وخلال مرحلتها الأولى التى انتهت فى غضون عام ١٩٩٢. وقد استقر الرأى على وجوب مراجعة السياسات المالية والنقدية تباعا، وفقا لمراحل تطور عملية الإصلاح الاقتصادى، بما يحقق التوازن والتكامل المستمر. وتمثلت هذه الخطط أساسا فى الالتزام بتوجيهات الرئيس مبارك بالنسبة إلى قواعد الاقتراض الخارجى، بالا يكون هناك أى اقتراض للاستهلاك بل تكون القروض الخارجية لمشروعات إنتاجية من شأنها زيادة كفاءة وفعالية الاقتصاد، وأن يكون معدل الربح المنتظر من المشروع قادرا على الوفاء بخدمة هذا الدين على الأقل.

ثانيا، مزم الاتجاه إلى زيادة اعتماد الموازنة على الضرائب والرسوم لتمويل الإنفاق العام وسد العجز فيها، والعمل، بدلا من ذلك، على إسخال أساليب وطول أخرى لتحقيق هذا الهدف، بتخفيض الإنفاق العام بكل صوره وأشكاله، ومن خلال تخلى الحكومة كليا أو جزئيا عن بعض الأنشطة التى تقوم بها وترتكها القطاع الخاص، وبذلك يتحقق وفر فى عجز الموازنة بدون فرض ضرائب أو رسوم جديدة.

ثالثا، تقيد التوسع النقدى ومنع الإصدار بالزيادة على المعدلات الطبيعية، مع الاستمرار فى السياسة الرامية إلى سد عجز الموازنة الجارية من موارد حقيقية، وتطوير ميزانية الدولة تطويرا يلائم بين الموارد والاستخدامات، والاستغناء قدر الإمكان عن القروض لسد العجز.

رابعا، السعى إلى إعادة العلاقة الطبيعية والمتوازنة بين معدلات الادخار والاستثمار، وتوفير المدخرات الفردية والعائلية فى التنمية، مع مراعاة التوازن بين أسعار الفائدة على الودائع والمدخرات وموائد الاستثمار، بما يكفل توفير المدخرات للتنمية وضمان عائد مجز على الاستثمار.

خامسا، اتخاذ الإجراءات المتدرجة الكفيلة بتحرير أسعار صرف الجنيه المصرى وتحرير أسعار الفائدة.

ساسا، إعادة النظر فى الدعم المباشر وغير المباشر، الظاهر منه والمستتر، بمختلف أشكاله، ومعالجة التهرب الضريبى وتخفيض معدلات الفائض المحوّل من قطاع الأعمال العام وانخفاض الإنتاج والإنتاجية، وضرورة ترشيد إنفاق الحكومة - وكلها أمور تساعد على تقليل العجز فى الموازنة العامة للدولة.

سابعاً، قصر أعباء الموازنة العامة للدولة على ما يتعلق بالخدمات الأساسية في حدود الموارد المتاحة للدولة، والنظر في إمكانية تحويل بعض الخدمات إلى أنشطة اقتصادية تديرها هيئات ذات هدف اقتصادي، وهو ما يقتضى إعادة النظر في التنظيمات السائدة لفصل الأنشطة الاقتصادية عن الأنشطة السيادية.

ثامناً، تحسين أداء الهيئات الاقتصادية التي تحقق عجزاً جارياً أو رأسالياً تموله الخزينة العامة، بما يمكن من تغطية مواردها لتكاليف أنشطتها.

تاسعاً، العمل على تناسب تنشيط تحصيل الرسوم المحلية مع ما تتطلبه الزيادة في النفقات الجارية بالمحافظات لأداء الخدمات، بما يمنع تصاعد عجز موازنة الحكم المحلي.

هائولاً، متابعة السوق النقدية للتأكد من سير المعاملات في ما بين المصارف العاملة في مصر، لضمان الاستقرار النقدي من خلال البنك المركزي، مع متابعة النظر، من وقت إلى آخر، في نسب الاحتياطي الإلزامي للبنك المصري، وتشجيع البنوك على إيجاد سوق ثانوية لتداول الأوراق المالية القصيرة الأجل.

وجميع تلك السياسات مأخوذة مما كان من المنتظر منها أن تسهم في تقليل عجز الموازنة العامة الذي يؤثر سلبياً على النمو الاقتصادي، بامتصاص المدخرات وحجبها عن قطاع الأعمال، وبكثيرة حجم الاستثمار، وما ينتج من ذلك من ارتفاع أسعار الفائدة على المددات المعقولة للأجل.

ورأى مخططو البرنامج بوضوح، منذ الوهلة الأولى، أن السياسة الضريبية في مصر يجب أن تتطور بتطور الإصلاح الاقتصادي، فالضريبة هي عصب الحياة الاقتصادية وليست وظيفتها جباية الأموال فحسب. ومن المتفق عليه أن للسياسات الضريبية وظائفها المؤثرة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، من ناحية تنمية المدخرات ومووق المال والاستثمار، وجلب رؤوس الأموال، وتشجيع قيام الصناعات وحماية بعضها، ومعالجة التضخم، وخفض أسعار السلع، ومواجهة البطالة، وتحقيق العدالة الاجتماعية والتكافل الاجتماعي، والحصول على الموارد المالية التي تكفل مواجهة النفقات العامة للدولة. فهي بصفة عامة تعتبر حجر الزاوية في محوري الإصلاح الاقتصادي (التثبيات والتكيف الهيكلي)، ووسيلته لتحقيق الأهداف المرجوة. لذلك، قام واضعو البرنامج بمراجعة السياسات الضريبية في ظل هذه المفاهيم، على أساس الانتقال من نظام الضرائب النوعية إلى نظام الضريبة الموحدة التي سبقتنا إليها كثير من الدول، ضماناً للعدالة وتيسيراً على الممول وتحقيقاً لكفاءة الأداء والتحصيل، باعتبار أن تعدد أنواع الضرائب وارتفاع فوائدها، بالإضافة إلى عدم ملاعة الإعفاءات للأعباء العائلية، من أهم الأسباب المؤدية إلى ظاهرة التهرب الضريبي الذي يقلل من حصيلة الدولة، ويؤدى إلى انتشار الاقتصاد الخفى (غير المسجل) الذي تظهر آثاره السلبية على الاستهلاك ومستويات الأسعار والتضخم.

وافلقت آراء وأخضع البرنامج على عدم التوسع في الضرائب غير المباشرة، لأنها تؤثر على أسعار السلع والخدمات الأخرى، وتفتح مجالات شتى للمغالاة في أسعار بعض السلع والخدمات بدون مبرر - وهو الأمر الذي يؤثر على الطبقات ذات الدخل المحدودة، ويعد توزيع الدخل في غير صالح الطبقات الفقيرة - وعلى مراجعة فئات التعرفة الجمركية، حتى تكون وسيلة لحماية الصناعة المحلية التي يجب أن تفرق بين مستلزمات الإنتاج والمكونات الداخلة في مرحلة التصنيع أو التجميع والسلع التامة الصنع التي تدخل للاستهلاك المباشر، بالإضافة إلى مراقبة سياسة الإغراق التي قد تتبعها بعض الدول، وأثر ذلك على مستقبل صناعة مصر المحلية، واتخاذ الإجراءات الكفيلة بحمايتها.

ورأى المخططون أيضاً، ضرورة مواصلة ترشيد الدعم السلمي، وضمان وصوله إلى مستحقيه، وإيجاد وسيلة لاستبدال الدعم المادي به، والتحرير الكامل للتجارة الداخلية والخارجية، والسماح للقطاع الخاص بتصدير أنواع السلع كافة، والسماح له باستيراد أنواعها كافة، إلى جانب تطوير عمليات التسويق الداخلي، بعد إلغاء التوريد الإجباري والسلع والمحاصيل الزراعية، مع تطوير أجهزة التسويق والتوزيع بما يتواءم وآليات السوق، وكذلك المنظمات التسويقية الخاصة والتعاونية، واختصار حلقات التداول، وخفض نسب الفاقد والتالف، وصولاً إلى السعر المناسب للمستهلك.

تلك كانت الأسس العامة التي جرت عليها عملية الإصلاح الاقتصادي التي بدأت عام ١٩٨٦، تسبقها أربع سنوات من الإعداد والدراسة والتخطيط، والواضح أن قراءتها وتقييمها، هكذا، منقطعة الصلة ببعضها البعض وبالواقع التطبيقي، ويغير الاستعانة بمؤشرات رقمية وإحصائية مقارنة - هو عمل غير ذي جدوى لتحرى الإنجاز الذي تحقق في ما يتعلق بتهيئة مناخ ملائم من الاستقرار المالي، للانطلاق إلى مرحلة تالية في عملية الإصلاح بدأت عام ١٩٩٢، مثلما هو غير ذي جدوى لفهم الإجراءات والسياسات التي أخذ بها في المراحل التالية.

بدا، تجدر الإشارة إلى أن «الإنفاق العام» يعد إحدى الأدوات الأساسية للسياسة الاقتصادية التي تؤثر في الطلب الفعلي، ومن ثم، في مستويات التشغيل والدخل القومي والمستوى العام للأسعار. ومن خلال ضبط الإنفاق العام وترشيده من ناحية، وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد العامة وتمييزها، من ناحية أخرى، يمكن إحداث خفض تدريجي للعجز في الموازنة العامة للدولة.

وتشير الإحصاءات الرسمية إلى نجاح السياسة المالية، من خلال الموازنة العامة، في التحول من ظاهرة العجز في الموازنة الجارية التي استمرت لسنوات طويلة مضت، إلى ظاهرة الفائض الجارى. فقد أمكن في عام ١٩٩١/٩٠ - لأول مرة - تحقيق فائض جارى قدره ١٧٢٤,٨ مليون جنيه، كما أمكن زيادة هذا الفائض الجارى في الحساب الختامي العام الذي تلاه إلى نحو ٤٩٣٧,٧ مليون جنيه، ويعد خفض العجز في الموازنة العامة للدولة إحدى النتائج الإيجابية للسياسة الاقتصادية، لأنه يساهم في خفض معدلات التضخم، فضلاً عن الحد من الإصدار النقدي.

وتشير التقارير الحكومية المتاحة عن جهود الإصلاح المالي، خلال السنوات الأولى من برنامج الإصلاح، إلى تحقيق نجاحات محدودة للغاية في جانب الإنفاق العام، حيث لم تتجح الإجراءات التي اتخذت في خفض نسبة الأجور في إجمالي الاستخدامات الجارية بل زادت، وتضاوت، باستمرار، النسب المخصصة من الإنفاق العام لقطاعات الخدمات الاجتماعية، وهو ما يتعارض مع المفهوم التنموي الذي يعطى للبشر الوزن الأكبر في العملية التنموية، ولذلك، روعيت هذه الأمور في المرحلة التالية، وتم تصحيح هذا الوضع.

أما في جانب الإيرادات العامة، فقد حققت عملية الإصلاح في مرحلتها الأولى، إنجازاً أفضل، وهنا تجدر الإشارة إلى أن الضرائب باتواعها المختلفة تسهم بنحو ٦٥٪ من الإيرادات الجارية في الموازنة العامة للدولة. والسياسة الضريبية التي اتبعت حتى نهاية ١٩٩٢ كانت تعتمد على الضرائب العامة، والضرائب الجمركية، وفائض الهيئات الاقتصادية، ودرجة أقل نسبياً على ضريبة المبيعات التي بدأ فرضها في عام ١٩٩١.

وقد قامت الحكومة، في وقت لاحق، بإصدار القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٩٣ الخاص بالضريبة الموحدة التي تسرى على مجموع دخل الممول من المصادر كافة، وتفرض بسعر تصاعدي يتحدد بناء على إجمالي الدخل الخاضع للضريبة، مما يجعلها متفقة مع القدرة التكليفية للممول.

وبمقتضى هذه الضريبة تم تجميع إيرادات راس الأموال المنقولة والنشاط التجاري والصناعي والمرتبات، وما في حكمها، وإيرادات المهن غير التجارية والإيرادات العقارية ضمن الوعاء الخاص بالضريبة، كما رفعت حدود الإعفاء للأعباء المالية.

ومثلت الضريبة الموحدة أهم عناصر الإيرادات السيادية للموازنة العامة للدولة في ما بعد، إذ قدرت في مشروع الموازنة ١٩٩٥/٩٤ بنحو ١٦,٣ مليار جنيه، أي ما يعادل نحو ٤٤٪ من إجمالي الموارد السيادية، وإذا كانت الضريبة الموحدة خطوة على طريق الإصلاح الضريبي، فإنها اقتضت سياسة ضريبية متكاملة تم وضع معالمها الأساسية في المراحل التالية، للمساعدة على دفع مسيرة التنمية وتحقيق المزيد من العدالة الاجتماعية.

وخلال تلك المرحلة اعتمد النظام الضريبي على ارتفاع نسبة مساهمة الضرائب غير المباشرة (الضرائب على السلع والخدمات) في إجمالي الإيرادات الضريبية، والتزايد المستمر في عبء ضرائب المصفاة ورسم تنمية الموارد وضرائب التضامن الاجتماعي، وتزايد الأهمية النسبية للضرائب على المبيعات، وعلى الإعفاءات الضريبية الكثيرة والمتعددة للمستثمرين، مثل الإعفاءات الواردة في قانون الاستثمار رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩، أو في قانون المجتمعات العمرانية رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩، أو في قانون المنشآت السياحية رقم ١ لسنة ١٩٧٣، فضلاً عن الإعفاءات الواردة في القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢

الخاص بسوق المال، والأخرى الواردة في القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٩٣ الخاص بالضريبة الموحدة، مع ما يترتب على ذلك من فقدان جزء من حصيلة الضرائب، كان من الممكن أن توجه إلى تمويل الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية المختلفة، الأمر الذي أثر على مستوى الاستثمار العام وحجم الدين العام (المحلى والخارجي).

ولاحظ أن نظام الإعفاءات الضريبية، بالشكل الذي كان قائما، كان متحازا لصالح المشروعات القصيرة الأجل ذات معدل الربح الصافي المرتفع والتكلفة المنخفضة لرأس المال، وهذا ما فسر اتجاه المستثمرين - بصفة عامة - نحو المشروعات التي تنتج سلعا استهلاكية، ولذلك، أعيد النظر في كل هذه الأمور بعد ١٩٩٢، كما سنبين لاحقا.

لقد أشرنا في ما سبق إلى أن إصلاح الخلل المالي للدولة، سواء عبر ترشيد الإنفاق العام أو زيادة الإيرادات المحصلة، يتم بوسائل مباشرة أو غير مباشرة. وأهم الإيرادات غير المباشرة يتعلق بالسياسة النقدية والائتمانية، خاصة أن الجزء الأكبر من المدخرات في المجتمع المصري يأتي من القطاع العائلي، وأغلبه من الطبقة الوسطى، بينما لا تسهم الدولة والقطاع العام والخاص المنظم في الاسفار المحلي.

وفي هذا الإطار، قامت الدولة بإسخال تعديلات جوهرية على القوانين المنظمة لعمل القطاع المصرفي أو سوق المال، حيث صدر القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٩٢ بتعديل بعض أحكام قانون البنوك والائتمان والقانون رقم ٩٥ الخاص بسوق رأس المال.

وتعد سياسة تحرير أسعار الفائدة التي طبقت في يناير ١٩٩١، إحدى السياسات المهمة التي تم الأخذ بها أيضا، في إطار نفسه، فضلا عن التعديلات التي أدخلت على قانون البنوك والائتمان وقانون البنك المركزي والجهاز المصرفي التي استهدفت تدعيم سلطات البنك المركزي الإشرافية والرقابية، وإرساء الأساس القانوني لصندوق التأمين على الودائع، والسماح للبنوك بزيادة مساهمتها في ربح أموال المشروعات، وإجازة منح الوحدات المصرفية التي يقتصر تعاملها على العملة الأجنبية حق التعامل بالعملة المحلية أيضا. وفي أعقاب ذلك ارتفعت أسعار الفائدة على الودائع بالعملة المحلية بدرجة ملحوظة، وهو ما اقترن بتحقيق زيادة كبيرة في حجم هذه الودائع، ففي ظل العمل بأسعار فائدة موجبة واستقرار نسبي في سعر صرف الجنيه، تزايد تفضيل الأوعية الادخارية بالعملة المحلية، خاصة مع انخفاض أسعار الفائدة على الدولار، بل زاد قيام المدخرين بتحويل الودائع بالعملات الأجنبية إلى وداائع بالعملة المحلية.

وقد اتخذت عدة إجراءات مكاملة لهذه السياسة، منها إيقاف العمل بالسقوف الائتمانية للقطاعين العام والخاص، كما ألفي، في وقت لاحق، بعد أن ثبتت صلاحية هذه السياسات، وتحديدًا في منتصف عام ١٩٩٣، ألفي الحد الأدنى لسعر الفائدة على الودائع لمدة ثلاثة شهور، وسمح لشركات القطاع العام بالتعامل مع جميع البنوك، بدون التقيد بضرورة الحصول على موافقة مسبقة من بنك القطاع العام

الدائنة له. وفي سبتمبر ١٩٩٣، وافق مجلس إدارة البنك المركزي على تخفيض نسبة ما تودعه البنوك لديه من ودائع بالعملة الأجنبية من ١٥٪ إلى ١٠٪. واعتباراً من أول إبريل ١٩٩٤ ألغيت التطعيمات التي كانت تحظر على البنوك منح عملائها تسهيلات ائتمانية بالعملة المحلية، بضمان الودائع بالعملة الأجنبية، وقد هدفت كل هذه الإجراءات والسياسات إلى تشجيع الأفراد على الانسحاب، والحد من الاستهلاك، وإعطاء ثقة أكبر في عملة الدولة، بما يضمن عدم الهروب منها إلى عملات أجنبية، تجنباً لتآكل الأرصدة النقدية بالعملة المحلية بسبب التضخم.

إن النجاح الملحوظ الذي حققته السياسة الائتمانية في نهاية المرحلة الأولى وبداية المرحلة الثانية من برنامج الإصلاح، لم يكن كاملاً برغم ذلك. فبنوك الاستثمار والأعمال لم تؤد الدور المطلوب بها، إذ من المعروف أن دور تلك البنوك هو جذب المدخرات والودائع الطويلة الأجل، ومع ضعف الموارد الذاتية لها، فقد اتجهت إلى البنك المركزي والبنوك التجارية لتغطية جزء من إجمالي مواردها المتاحة للتوظيف، هذا في الوقت الذي اتسمت فيه استثماراتها المالية بالفشل، وتم توظيف جزء كبير من هذه الموارد في أرصدة لدى البنوك الخارجية.

ومما تثار قضية سوق المال، باعتباره تنظيمًا وترشيدياً لعملية تدفق المدخرات المالية من القطاع العائلي، وتسهيل حركتها داخل الاقتصاد، بما يكفل إمكانية تطوير إدارة مالية ذات كفاءة اقتصادية. ودور سوق المال لا يقتصر على تمويل الاستثمارات في قطاعات الاقتصاد القومي فحسب، وإنما يمتد ليشمل الخدمات الحكومية والأنشطة ذات الطابع العام، من خلال دعمه للسندات الحكومية والقروض التي تتداول فيها، وبمعنى آخر، فإن ضعف سوق رأس المال يؤدي إلى صعوبات عديدة في توفير التمويل والسيولة اللازمة لإنشاء المشروعات، مما يعرض الدولة إلى اللجوء إلى القروض الخارجية، مع ما يعنيه ذلك من أعباء مالية، أو يضطرها إلى الاقتراض من الجهاز المصرفي، مما يزيد حدة الضغوط التضخمية بالمجتمع.

في هذا السياق يمكننا عرض السياسة الحكومية تجاه أسواق المال، على ضوء القانون ٩٢ لسنة ١٩٩٢ الذي أنشأ العديد من المزايا المهمة، يأتي على رأسها تعديل المعاملات الضريبية. لتتسجم مع طبيعة الاستثمار في الأسهم والسندات، حيث أقيمت من ضرائب المدفوعة والضريبة العامة على الدخل، وتأتيها العوة إلى نظام الأسهم لحاملها تيسيراً على المساهمين والمستثمرين الذين وجدوا العديد من الصعوبات في التعامل مع الأسهم الإسمية، وثالثتها تحرير السندات والصكوك التمويلية والأوراق المالية الأخرى (غير الأسهم) من سعر الفائدة المنصوص عليه في القانون المدني. وهذه التعديلات أدت إلى زيادة الدور الحيوي لسوق الأوراق المالية، وأوجبت توقعات بأن يترافق وزنها باضطراب في عملية تعبئة الموارد للأجال المتوسطة والطويلة، وضمها للاستثمار بشكل مباشر، مستكملة بذلك الدور الذي يقوم به الجهاز المصرفي.

وكانت نتيجة هذا القانون تحول بيوت السمسمرة القائمة إلى شركات مساهمة، وقيام شركات جديدة متنوعة الأغراض، منها شركات السمسمرة، وصناديق الاستثمار، وشركات الترويج ورأس المال المخاطر، وشركات إدارة المحافظ.

وبالفعل، حدثت قفزة كبيرة في التعامل في سوق الأوراق المالية، حتى ارتفعت قيمة الأوراق المتداولة من ٥٠٠ مليون جنيه عام ١٩٨٥، إلى ما يقرب من ٣ مليارات عام ١٩٩٤، وزاد حجم الأوراق المتداولة من ١٢ مليون ورقة إلى ٤١ مليون ورقة، خلال الفترة نفسها.

أما القانون التالي رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢، فقد أباح إصدار أى نوع من السندات المتغيرة العائد، أى لم يشترط ثبات العائد كما كان الوضع عليه من قبل، الأمر الذى أتاح إمكانية لزيادة الدور الذى تلعبه السندات، باعتبارها إحدى الوسائل المهمة لحصول الشركات على تمويل طويل الأجل من الجمهور، بدون اللجوء إلى الجهاز المصرفى، وبالشروط والأوضاع المناسبة للشركة.

ومن ناحية أخرى، ظهرت في الأسواق المصرية فكرة صناديق الاستثمار، باعتبارها أحد البدائل الاستثمارية الجديدة، يستطيع المستثمر الذى لا يرغب فى التعامل مع الجهاز المصرفى، توظيف أمواله فيها. وجاء إنشاء هذه الصناديق بعد أن أجاز لها القانون الجديد التعامل في الأوراق المالية، بحيث لا تزال أية أعمال مصرفية، أو تتعامل مع القيم المنقولة، إلا بتصريح من هيئة سوق المال.

وتوقع المخططون، وهذا ما بينته بالفعل السنوات التالية، أن نمو هذه الصناديق سوف يساعد على رفع معدلات الانخار، وامتصاص جزء كبير من فائض السيولة الموجودة بالأسواق، الأمر الذى يساهم فى تهدئة التضخم، ويوفر مصدرا رخيصا للتمويل، خاصة بالنسبة إلى المشروعات الإنتاجية، بدلا من الاعتماد على قروض البنوك ذات الفائدة المرتفعة، ولذلك، لوحظ ازدياد عدد الصناديق التى حصلت على تراخيص للعمل، حتى نهاية عام ١٩٩٤، إلى ١١ صندوقا.

بيد إن مسألة سعر صرف الجنيه المصرى ظلت إحدى القضايا المهمة المثارة في أثناء المرحلة الأولى من الإصلاح الاقتصادى، وكان من الواضح أن هناك مفالة حقيقية في قيمة الجنيه، وهو ما يحد من قدرة الصادرات المصرية على التنافس في الأسواق الخارجية، إذ إن مساواة متوسط أسعار عوامل الإنتاج المحلية بمتوسط أسعار عوامل الإنتاج الأجنبية، برغم اختلاف الإنتاجية بين هذه العوامل وتلك، تعطل عمل قوى السوق، مما يلقى إلى ضياع القدرة التنافسية في الأسواق العالمية، وبهذا تحد من التصدير وتشجع على الاستيراد، فتزيد العجز في الميزان التجارى.

واتخذت الحكومة عدة إجراءات في هذا الشأن، فأصبح الجنيه المصرى معمّما في الأسواق، وتم تخفيضه أكثر من مرة، ومع ذلك استمر العجز في الميزان التجارى يتزايد عاما بعد آخر، وهو ما بين خطأ هذه النظرة، وتطلب البحث من الأسباب الجوهرية للمشكلة. ذلك إن سياسة تخفيض العملة لا تؤتى

ثمارها المطلوبة إلا تحت شروط وأوضاع معينة، ولذلك، استوجب الأمر التمييز في ما بين الاختلالات في ميزان المدفوعات من حيث طبيعتها وحجمها والفترة المحتمل دوام الاختلال فيها، حيث توجد بعض الاختلالات التي يمكن معالجتها في فترة زمنية لا تتجاوز عامين على الأكثر، بينما بعضها الآخر ينشأ من عوائق هيكلية لا يتم علاجها إلا في إطار زمني أطول.

وفي هذا السياق، سعى المخططون في المراحل التالية إلى توفير شروط معينة لإنجاح سياسة الخفض، أهمها أن يكون مجموع المرونة الخاصة بالطلب على الصادرات والواردات أكبر من الوحدة، للوصول إلى مرونة كبيرة في الطلب على الصادرات، وكذلك الواردات، وعدم التعرض إلى التدهور في معدلات التبادل التجاري، والتمتع بجهاز إنتاجي قادر على الإحلال محل الواردات، وإمكان انتقال عناصر الإنتاج في ما بين القطاعات الاقتصادية. وقد أثبتت عملية الإصلاح نجاحا مشهودا في هذا الجانب، عندما بدأ التركيز على الجوانب الهيكلية، باعتبار أن الجانب النقدي لا يمثل إلا جانباً واحداً من جانبي المشكلة، فهي نتيجة لجوانب الخلل الهيكلي في البنيان الاقتصادي أيضا التي تفرس نفسها على المشكلة النقدية، بحيث يصبح التحرك نحو المشكلة الأخيرة، وهذا بالقضاء على جوانب هذا الخلل.

وقبل تلخيص السياسات التي طبقت في الجانب المتعلق بالاقتصاد النقدي والنتائج التي أدت إليها، يجب الإشارة إلى أن هذه السياسات أعطيت دفعة قوية في عام ١٩٩١، عندما وقعت مصر اتفاق المساعدة الذي تبعة إلغاء مرحلي لجزء من مديونية الدولة الخارجية، وإعادة جدولة الجزء الآخر، وشمطب المديونية العسكرية للولايات المتحدة وبعض المديونيات العربية.

لقد تركزت السياسات النقدية والائتمانية الرامية إلى تحقيق التوازن بين العرض والطلب في تحرير أسعار الفائدة المدينة والدائنة، منذ يناير ١٩٩١، للوصول إلى أسعار واقعية يكون تأثيرها إيجابيا في زيادة المدخرات وترشيد الاقتراض، وترك أمر تحديد البنوك وتوحيد أسعار الصرف في فبراير ١٩٩١، وتحديداتها وفقا للعرض والطلب، ورفع سعر الفائدة على الودائع بالجنيه المصري لتشجيع المدخرين على التنازل عن ما في حيازتهم من عملات أجنبية، لدعم الجنيه المصري، مما ساعد على زيادة المعروض من النقد الأجنبي، وإطلاق السوق الائتمانية للقطاع الخاص منذ أكتوبر ١٩٩٢، وإلغاء الحدود الكمية المفروضة على البنوك لإقراض القطاع الخاص منذ مايو ١٩٩١، وتوحيد منافذ بيع العملات من خلال السماح لشركات الصرافة بالعمل في سوق الصرف الأجنبي، مما ساعد على زيادة المعروض من النقد الأجنبي، وأخيرا، تطبيق القواعد الاسترشادية الصادرة عن البنك الدولي لتوزيع التوظيفات النقدية في الخارج، وتفعيل الأدوات النقدية والائتمانية، مثل نسب الاحتياطي والسيولة ومعدلات وفترات احتسابها، إعطاء فاعلية أكثر لتلك الأدوات.

وترتب على هذه السياسات مجموعة من النتائج، أبرزها استعادة الثقة بالجنيه المصري وتقضيله على العملات الأخرى كدالة ادخارية، في ظل انخفاض أسعار الفائدة على النقد الأجنبي، مما أدى إلى

زيادة المسخرات المحلية، وحدوث زيادة واضحة في موارد السوق الحرة للتقد الأجنى، حيث وصلت مواردها إلى نحو ١٦ مليار دولار في نهاية ٩٢، كما بلغ عدد شركات الصرافة نحو ٥٥ شركة، وتحسن سعر صرف الجنية المصرى مقابل العملات الأخرى، وزادت الاحتياطات المالية بالعملات الأجنبية لأول مرة منذ سنوات طويلة، وتم ترشيد الاقتراض نتيجة لزيادة سعر الفائدة.

واتبعت الحكومة عدة إجراءات لتطبيق السياسات المالية الهادفة إلى السيطرة على مجز الموازنة العامة للدولة، وتمويل العجز بوسائل غير تضخمية وبدون أى أعباء على محدوى الدخل، من خلال ترشيد وتقييد معدل نمو الإنفاق العام، وبما لا يتجاوز معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى، وزيادة الإيرادات العامة.

وكان فى مقدمة هذه الإجراءات خفض الإنفاق العام من طريق تشجيع إجازات العاملين بدون أجر، سواء بالجهاز الحكوى أو بشركات قطاع الأعمال العام، وتشجيع تسوية المعاشات للخروج المبكر من الخدمة، والتخل من تعيين الخريجين فى الوظائف الحكومية، وإعطاء قطاع الأعمال العام والوحدات والهيئات الاقتصادية أو الخدمية حرية تسعير منتجاتها أو خدماتها، وفقا للتكلفة الحقيقية وبمفاهيم اقتصادية، ومراجعة بنود الدعم وإلغاء البعض منها أو خفض بعضها الآخر، وأخيرا، الحد من الاستثمارات الجديدة باستثناء ما هو ضرورى منها.

وانعكس ذلك كله فى تخفيض الإنفاق العام بالنسبة إلى الناتج المحلى الإجمالى إلى ٤٢,٧٪ عام ١٩٩٢/٩١، بعد أن كان ٥١,٣٪ عام ١٩٨٨/٨٧. وفى المقابل أمكن زيادة الإيرادات العامة بالنسبة إلى الناتج المحلى الإجمالى إلى ٤١,٢٪ عام ١٩٩٢/٩١. بعد أن كانت ٢٤,٨٪ عام ١٩٨٨/٨٧. وهكذا كانت نسبة الخفض فى الإنفاق العام ٨,٦٪، بينما كانت الزيادة فى الإيرادات العامة ٦,٤٪. وانخفضت النفقات الاستثمارية إلى ١٠,٣٪ عام ١٩٩١/٩٠. بعد أن كانت ١٧,٥٪ عام ١٩٨٩/٨٨ و ١٢,٤٪ عام ١٩٩٠/٨٩. وانخفض العجز الكلى إلى ٧,١٪ عام ١٩٩٢/٩١. بعد أن كان ٢٤,٧٪ عام ١٩٨٨/٨٧ و ١٨,٥٪ عام ١٩٨٩/٨٨ و ١٣,٦٪ عام ١٩٩٠/٨٩ و ١٠,٢٪ عام ١٩٩١/٩٠.

ولزيادة الإيرادات السيادية، اتبعت الحكومة عددا من الإجراءات، فى مقدمتها زيادة أسعار الخدمات التى تقدمها الهيئات والمصالح الحكومية، مثل خدمات الهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية، والنقل بأنواعه، والخدمات الكهربائية بأنواعها، والخدمات البريدية، ورسوم المطليات والتراخيص، مما أدى إلى زيادة الفوائض المالية والحد من اعتماد تلك الهيئات على الموازنة العامة.

كما تم تعديل هيكل التعرفة الجمركية، لى تحقق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية والمالية. واستلزم الأمر إحكام الرقابة على المنافذ الجمركية وسد ثغرات التهريب، والإعداد للأخذ بالنظام المنسق للتعرفة الجمركية، وتعديل سعر الصرف المستخدم للأغراض الجمركية ليتساوى مع سعر الصرف بالسوق الحرة، وإعادة النظر فى الضرائب الجمركية. ومنذ أغسطس ١٩٩٢، وتلا فى الأثر المتعلق بالبعد

الاجتماعى الذى نوهنا إليه، تم إجراء تعديلات على البنود الجمركية على ١٠٦ سلع، حيث تم خفض الضريبة الجمركية على مستلزمات الإنتاج والسلع الوسيطة، لتحقيق التوازن بين الضريبة على الخامات والمستلزمات والضريبة على المنتجات النهائية، للتخفيف عن كاهل المواطنين، ولأسباب اقتصادية أيضا، منها خفض تكلفة الإنتاج لمواجهة المنافسة الخارجية - لكن تنمية الإيرادات الجمركية لم يكن هو الهدف الأساسى، وإنما مراعاة البعد الاجتماعى والاقتصادى.

وزيدت أيضا رسوم الدمغة ورسوم استهلاك السجائر والبزيرين وبعض السلع الكمالية، غير إن زيادة رسوم الدمغة كان لها أثر سلبي على الاستثمارات، حيث أصبح المستثمرون من حملة الأسهم يعانون من تكاليف الدمغات النسبية.

ومنذ مايو ١٩٩١، تم إدخال تعديلات على النظام الضريبي باستحداث نظام ضريبة المبيعات لتحل محل ضريبة الاستهلاك التى كانت تفرض على عدد محدود من السلع، وتم تطبيق المرحلة الأولى منها وسط كثير من الجدل حول سلامة تطبيق باقى مراحلها، وما إذا كانت تعبر عن ازواجية فى النظام الضريبي، ولذلك، كان ينتهى العمل على معالجة ما خلفته من آثار سلبية على محدودى الدخل، نتيجة لارتفاع الأسعار، وما رتبته من ركود اقتصادى فى بعض المجالات، برغم أن تلك الضريبة حققت دخلا نقديا ملموسا للوزارة العامة ساهم فى خفض مجز الموازنة.

وفى مجال الضرائب المباشرة، بدأ العمل على تنظيم وتطوير الأداء فى مصلحة الضرائب، بتكثيف حصر المجتمع الضريبي، خاصة بعد إعادة الأخذ بالتقسيم الجغرافى للمأموريات، كما تم تطوير عمليات الفحص والربط والتحصيل والفصل فى المنازعات الضريبية، مما انعكس فى دعم الثقة بين الممولين والمصلحة إلى حد ما، علاوة على ما اتخذ من إجراءات للحد من حالات التهرب الضريبي وفى إطار سيادة القانون. وقد استفيد من الإيرادات المتحصلة بتوجيهها إلى مشروعات جديدة للقضاء على مشكلة البطالة، ولتمكين من خفض معدلات الضرائب عن الممولين الحاليين إلى نحو ١٨٪.

وتنتج من الإجراءات السابقة زيادة الإيرادات السيادية على النحو التالى: زادت الإيرادات الضريبية إلى ٢٤,٣٧٢ مليار جنيه خلال العام المالى ١٩٩٢/٩١ بالأسعار الجارية، بعد أن كانت ٨,٢١٥ مليار جنيه خلال العام المالى ١٩٨٨/٨٧. ثانيا، بلغت نسبة ضرائب الدخل والثروة نحو ٩٤,٤٪ من إجمالى الإيرادات الضريبية خلال العام المالى ١٩٩٢/٩١. ثالثا، بلغت نسبة الزيادة فى الإيرادات الضريبية للناتج الإجمالى فى ١٩٩٢/٩١ نحو ١٤٨٪ بالنسبة إلى قيمتها عام ١٩٨٨/٨٧ بالأسعار الجارية - وهو ما يعكس مدى الجهد المبذول لزيادة الحصيلة.

والسيطرة على التضخم بطريقة مباشرة، جرّبت الحكومة عدة سياسات تهدف إلى خفض معدله بالتدريج، باعتبار أن زيادته تؤدي إلى إضعاف الحافز على الادخار، وتشوّه الاستثمارات، وتخلّ بالعدالة الاجتماعية. وانحصرت هذه السياسات فى تخفيض عجز الموازنة العامة، وتمويل العجز

بمخدرات حقيقية، حيث تم إصدار أنون الخزانة منذ بداية ١٩٩١، لامتصاص السيولة. وتبين بمرور الوقت أن سندات الخزانة العامة ذات العائد المرتفع أصبحت منافسا خطيرا للاستثمار، فعلى الرغم من أنها وسيلة تمويل مؤقتة في الزمن القصير الأجل، وعائد منخفض جدا، من المفروض ألا يتجاوز ٢٪، لأنه عائد بلا مجهود أو مخاطرة ومعفى من الضرائب، إلا أن الخزانة المصرية كانت تصدرها بعائد مرتفع يفوق معدلات الاستثمار الحقيقية، مما جعلها منافسا للتوسعات الاستثمارية، وسببا من أسباب تفاقم مشكلة البطالة. والإجراء البديل الذي تم التركيز عليه، في ما بعد، هو تنمية الموارد الضريبية السيادية، لاستخدامها في تمويل عجز الموازنة، من خلال تتبع المتهربين من الضرائب الذين يقدرون بنحو ٩, ١٤ مليون مواطن.

والسياسة الأخيرة التي جريت لهذا الغرض، هي استخدام أسلوب السقوف الائتمانية للحكومة وقطاع الأعمال العام والخاص، لحد من الطلب على الائتمان المصرفي، ومن ثم تقادى التصاعد في الضغوط التضخمية في الأجل القصير، وقد أُلغيت السقوف الائتمانية بالنسبة إلى القطاع الخاص منذ أكتوبر ١٩٩٢، لتعظيم الاستثمارات، والاستفادة من الفائض النقدي الموجود لدى البنوك.

وهذه السياسات، إجمالا، أدت إلى خفض معدل السيولة المحلية، حيث هبطت إلى ١٣, ٩٪ عام ١٩٩٢/٩١، بعد أن كانت ٢٤, ٢٪ عام ١٩٩١/٩٠، وإلى هبوط عجز الموازنة العامة للدولة منسوبا إلى الناتج المحلي إلى ٧, ١٪ عام ١٩٩٢/٩١، بعد أن كان ٢٤, ٧٪ عام ١٩٨٨/٨٧، وانخفاض نسبة التمويل الخارجي للعجز الكلي بالنسبة إلى مصادر تمويل العجز، من ٢٩٪ عام ١٩٩٠/٨٩، إلى ٢٨٪ عام ١٩٩١/٩٠، وكذلك نسبة التمويل المصرفي من ٥١, ٤٪ عام ١٩٩٠/٨٩ إلى ٢٩٪ عام ١٩٩١/٩٠. وفي المقابل، ارتفعت نسبة التمويل المحلي من خارج الجهاز المصرفي من ١٩, ٦٪ عام ١٩٩٠/٨٩، إلى ٣٣٪ عام ١٩٩١/٩٠، عن طريق طرح أنون خزانة عامة للاكتتاب العام.

وجراء ذلك، تمت السيطرة على معدل التضخم السنوي الذي بلغ متوسطه للسنوات من ١٩٨١/٨٠ إلى ١٩٨٧/٨٦ نحو ٢٢, ٨٪، فانخفض إلى ٢٠, ٧٪ في نهاية يونيو ١٩٩١، واستمر انخفاضه، حتى بلغ ٩, ٧٪ في نهاية يونيو ١٩٩٢.

وكان ذلك نتيجة مباشرة لسياسة تمويل العجز بمخدرات حقيقية بدلا من الإصدار النقدي بطبع النقود، وإن كان ذلك الإجراء مقبولا في المرحلة الأولى، إلا أن المرحلة الثانية لم تأخذ به، لخطورته الاقتصادية على الاستثمار، فهو يقضي على الحافز الشخصي للاستثمار، ويوجه مخدرات المواطنين إلى تغطية عجز ميزانية الدولة لمقابلة الزيادة في الإنفاق العام الاستهلاكي، بدلا من توجيه تلك المخدرات إلى أنشطة استثمارية تزيد قيمة الناتج القومي الحقيقي، وتؤدي إلى خلق وظائف عديدة في المشروعات الجديدة، بما يساهم في حل مشكلة البطالة. لذلك، أميد النظر في سياسة تمويل عجز ميزانية الدولة بإصدار أنون الخزانة لخطورتها الاقتصادية المتعددة في المدى الطويل.

إن جميع المثالب التي ظهرت خلال المرحلة الأولى لبرنامج الإصلاح الاقتصادى تجاوزتها المرحلة الثانية، وتمكنت فى الوقت نفسه من توظيف المزايا التي تراكمت عن طريق تطبيق الإجراءات التي أشرنا إليها. وبغير ذلك قاعدة ملائمة تماما لدخول المرحلة الثالثة التي تمثل ثروة البرنامج، باعتبارها بداية التوجه إلى الدولة العصرية. وفى هذا الإطار الشامل من التخطيط والعمل، كان ينظر إلى السياسات المالية والنقدية بصفتها مركز التحرك لتحقيق الإصلاح والانتقال إلى مرحلة الانطلاقة الكبرى.

لقد أعدت الدولة خطتين خمسينيتين (١٩٨٧/٨٢) و(١٩٩٢/٨٧)، ركزت فيهما على إعادة تأهيل القاعدة الإنتاجية السليمة والخدمية، وإقامة البنية الأساسية للاقتصاد القومى، واستطاعت بذلك تحقيق إنجازات ضخمة كان من الصعب تحقيقها فى علم وجودهما.

ثم أعدت الخطة الخمسية الثالثة (١٩٩٧/٩٢) كمرحلة ثالثة من الخطة الطويلة الأجل (١٩٨٢/٢٠٠١). وفيها تم التركيز على رفع كفاءة تخصيص واستغلال الموارد المتاحة، وتحقيق البعد المكانى للتنمية (التنمية الإقليمية)، بجانب التركيز على المحليات، وتعميق المشاركة، بحيث تقلل الدولة نشاطها فى القطاعات التي لا يمكن الاعتماد فيها على قوى السوق.

وتمكّن نجاح السياسات المالية خلال سنوات الخطة الخمسية الثالثة (١٩٩٧/٩٢)، أو المرحلة الثانية من البرنامج، فى التحول من العجز فى الموازنة الجارية إلى تحقيق الفوائض الجارية، وقصر ما تتحمله الموازنة العامة للدولة على أعباء الخدمات العامة وفقا لأولوياتها، تدعima لسياسة تخفيض عجز الموازنة إلى أدنى الحدود بالمقارنة بالنواتج القومى، والتطبيق السليم للسياسة الضريبية، باعتماد الضريبة الموحدة على الدخل الشامل فى مجال الضرائب المباشرة (الضرائب على الدخل والثروات)، وتحقيق التوازن فى المعاملة الضريبية بين الاستثمار فى قطاع الأعمال من ناحية والمخدرات والودائع من ناحية أخرى، وترشيد الدعم فى إطار الأسعار الاقتصادية لقوى السوق وتحجيمها، مع التقدم فى تنفيذ سياسات الإصلاح الهيكلى للهيئات الاقتصادية وعلاج العجز الذى تواجهه، وتأمين الجوى الاقتصادية للمشروعات، خاصة التي تمول عن طريق القروض الخارجية، ومراعاة مقتضيات تنشيط الصادرات ومتطلبات التصنيع المحلى، وإعطاء الأولوية للاستفادة من المخزون السلى ومن الرواكد، قبل شراء مستلزمات جديدة، مع الاحتفاظ بالحد الأدنى من المخزون الاستراتيجى اللازم، والالتزام بإداء أقساط القروض المحلية والخارجية فى مواعيد استحقاقها، تأمينا للثقة والجدارة الائتمانية على المستوى المحلى والدولى، وأخيرا، الاهتمام باستثمارات القطاعات السلىة، خاصة الزراعة والصناعة وقطاعات البنية الأساسية، وفى مقدمتها المياه والطرق والاتصالات.

وقد نجحت هذه الإجراءات بالفعل فى تخفيض معدلات التضخم الذى تراوح متوسطه العام حول ٩/٩٣ عام ١٩٩٤ و٩/٣ عام ١٩٩٥، بالمقارنة بما كان عليه المتوسط العام فى ٩/٩٣ عام ١٩٩٣ أى نحو ١١,٤٪. وأدت إلى تزايد أرصدة الودائع لدى البنوك فى نهاية يونيو ١٩٩٥ بمعدل ١٢,٤٪، وهو معدل يفوق ما كان مسجلا فى يونيو ١٩٩٤ وهو ٧,٦٪. واستمرت الأهمية النسبية للودائع بالعملة

الحلطة تفوق نظيرتها اللودائع الأجنبية، وحل الجنيه المصرى بذلك محل الدولار كمخزن للقيمة.

بينما استمرت البنوك فى تدعيم مراكزها المالية، حيث بلغت جملة حقوق الملكية والمخصصات نحو ٣٦,٧ مليار جنيه فى يونيو ١٩٩٥، مقابل ٢٣,١ مليار جنيه فى نهاية يونيو ١٩٩٤، وبلغ المركز المالى للبنك المركزى المصرى فى نهاية يونيو ١٩٩٥ نحو ١٣١,٩ مليار جنيه بزيادة ٧,٨ مليار جنيه على العام الذى سبقه، بمعدل ٠,٢٪، وواصل البنك تدعيم احتياطياته لتصل حقوق الملكية إلى نحو ٢,٩ مليار جنيه فى نهاية يوليو ١٩٩٥، مقابل ٢,٤ مليار فى العام السابق عليه.

ولذلك، كانت المحصلة النهائية فى نهاية المرحلة الثانية هى تحقيق معدل نمو حقيقى فى الناتج الملى الإجمالى يصل إلى ٥,٧٪ سنوياً، وتخفيض عجز الموازنة العامة للدولة كنسبة من الناتج الملى الإجمالى إلى ١,٥٪، واستمرار خفض معدل النمو فى السيولة المحلية، ومعدل التضخم السنوى، ووضع متوسط سعر الفائدة على الإيداعات القصيرة الأجل بالجنيه المصرى عند مستوى يحقق معدلاً حقيقياً موجباً ومناسباً، والاستمرار فى تحويل الملكية العامة للبنوك المشتركة إلى ملكية خاصة، ورفع كفاءة وتطوير وتوسيع نطاق الخدمات المصرفية، وتنشيط دور البنوك التنموى من خلال صناديق الاستثمار وشركات إدارة الأوراق المالية، وتطوير دور أملاء الاستثمار وإدارات الأوراق المالية، خاصة فى ما يتعلق بتممية الخدمات التى تتطلبها سياسة توسيع قاعدة الملكية وتنشيط سوق الأوراق المالية وتنمية الاستثمار.

ويرغم كل ما سبق من جهود بذلت فى مجال الإصلاح النقدى والمالى، أولت الدولة مشروعات إعادة تأهيل وتوسيع البنية الأساسية اهتماماً بالغاً خلال المرحلة الأولى والثانية من البرنامج، إذ لم يكن من المتصور أن يحقق طموحاته أو تنجح مصر فى جذب الاستثمارات الضرورية للتنمية، فى ظل بنية أساسية متهاكة.

وخلال المرحلة الأولى وحدها، وجهت الدولة استثمارات ضخمة بلغت نحو ١٨١ مليار جنيه إلى مشروعات البنية الأساسية، فى قطاعات الكهرباء ومياه الشرب والمصرف الصحى والاتصالات والطرق والمواصلات وغير ذلك.

ففى مرفق الكهرباء زاد إنتاج الكهرباء، سواء من مصادر التوليد المائى أو التوليد الحرارى، من ٣٤ مليار ك. و. س فى عام ١٩٨٣/٨٢، إلى ٣٦,٦ مليار ك. و. س فى عام ١٩٩٤/٩٣.

وزاد إجمالى استخدامات الطاقة فى الصناعة والزراعة والاستهلاك المنزلى وغير ذلك من الاستخدامات، من ١٩٦٢٧ مليون ك. و. س فى عام ١٩٨٣/٨٢، إلى ٤٠٦٥٠ مليون ك. و. س عام ١٩٩٤/٩٣.

وفى مرفق مياه الشرب، زادت الطاقة التصميمية من ٦ مليون متر مكعب يومياً فى عام ١٩٨٢/٨١، إلى ١٥ مليون متر مكعب يومياً فى عام ١٩٩٦/٩٥. وخلال الفترة نفسها زاد الاستهلاك من ٣,٢ مليون متر مكعب يومياً إلى ٩,١ مليون متر مكعب. ومن هذا يتضح أن الطاقة التصميمية للمرفق قد زادت بنسبة ١٥٠٪، أما الاستهلاك فقد زاد بنسبة ١٧٥,٨٪.

وفى مرفق الصرف الصحي وتقنية المياه، زادت الطاقة الاستيعابية من ٢,٢ مليون متر مكعب يوميا فى عام ١٩٨٢/٨١ إلى ٧,٧ مليون متر مكعب يوميا فى عام ١٩٩٦/٩٥، وزادت الطاقة الإنتاجية لمحطات التنقية خلال الفترة نفسها، من ١,٢ مليون متر مكعب يوميا إلى نحو ٥ مليون متر مكعب يوميا.

وفى مرفق النقل والمواصلات والاتصالات، زاد عدد خطوط السكك الحديدية من ٥٣٢٧ كيلو متر عام ١٩٨٢/٨١ إلى ٨٨٤١ كيلو متر عام ١٩٩١/٩٠، ثم إلى ٩٢٠٩ كيلو مترات عام ١٩٩٦/٩٥. وزاد عدد المحطات من ٧٦٢ محطة فى عام ١٩٨٢/٨١ إلى ٧٩٠ محطة عام ١٩٩١/٩٠، ثم إلى ٨٣٤ محطة عام ١٩٩٦/٩٥. وزاد عدد عربات الركاب حتى بلغ ٣٤١٨ عربة عام ١٩٩٦/٩٥. وزاد عدد عربات نقل البضائع من ٧٥٧٦ عربة فى عام ١٩٨٢/٨١ إلى ١١٦٣٨ عربة عام ١٩٩١/٩٠، ثم إلى ١٢٥٣٥ عربة فى عام ١٩٩٦/٩٥.

أما الطرق المرصوفة، فقد كانت تبلغ ١٨٢١٨ كيلو متر فى عام ١٩٨٢/٨١، وارتفعت إلى ٣٥٢٦٣ كيلو متر فى عام ١٩٩١/٩٠، ثم إلى ٤٠٣٣٧ كيلو متر فى عام ١٩٩٦/٩٥.

وارتفع عدد خطوط التلغرافات من ٤٨٩ ألف خط فى عام ١٩٨٢/٨١، إلى ١٦٠٠ ألف خط فى عام ١٩٩١/٩٠، ثم إلى ٤٠١٥ ألف خط فى عام ١٩٩٦/٩٥. وارتفع عدد خطوط التلوكس العاملة من ٣٥١٦ خطا إلى ٦٣٢٦ خطا فى عام ١٩٩١/٩٠، ثم إلى ٩٣٤٠ خطا فى عام ١٩٩٦/٩٥.

وزادت مكاتب البريد الحكومية من ١٩٥٥ مكتبا فى عام ١٩٨٢/٨١ إلى ٢٥٠٠ مكتب فى عام ١٩٩١/٩٠، ثم إلى ٢٧٩٥ مكتبا فى عام ١٩٩٦/٩٥.

وفى قطاع المطارات زاد عدد الركاب من ٦١٧٦ ألف راكب عام ١٩٨٢/٨١، إلى ١١٤٣٥ ألف راكب فى عام ١٩٩٠/٨٩، ثم إلى ١٣٤٨٣ ألف راكب فى عام ١٩٩٦/٩٥، أما حجم البضائع، فقد زاد من ١٢٥ ألف طن إلى ١٧٩ ألف طن فى عام ١٩٩١/٩٠، ثم إلى ٢٥٧ ألف طن فى عام ١٩٩٦/٩٥. وارتفع عدد الطائرات القادمة من ٣٧٢٤٧ طائرة فى عام ١٩٨٢/٨١ إلى ٥٧٦٥٤ طائرة عام ١٩٩٠/٨٩، ثم إلى ١٦٠٠٩٠ فى عام ١٩٩٦/٩٥.

وبالإضافة إلى الإنجازات السابقة، يشار إلى أن مترو الأنفاق يعتبر من أهم ما تحقق من إنجازات على المستوى القومى، فقد لعب دورا حاسما فى مواجهة مشكلة المواصلات فى القاهرة الكبرى.

المحور الثانى

التكيف الهيكلى

فى أواخر عام ١٩٩٥ وبداية عام ١٩٩٦، بدأ المعنويون ببرنامج الإصلاح الاقتصادى وضع أسس المرحلة الثالثة فيه التى اعتبرت، لأسباب عديدة، يوضحها هذا الكتاب، مرحلة الانطلاق إلى بناء الدولة

العصرية، ويتعبير غير استثنائي، مرحلة الدفع الإنتاجي المبني على التحسن المتدرج الذي حصل على المستوى المالى والنقدى والهيكلى، عبر المرحلتين الأولى والثانية فى البرنامج.

والهدف الأساسى من المرحلة الثالثة (كما سنوضح تباعاً) هو تحقيق تحسن ملموس فى مستوى معيشة المواطنين، وخلق المزيد من فرص العمل، فهذه - بالفعل - هى المرحلة التى سيسلم خلالها المواطنون معنى برنامج الإصلاح، وسيحصلون مزاياه فى صور ملموسة واضحة، تعوضهم نحو عشر سنوات من الجهد الذى بذل للتكيف مع الآثار الجانبية التى تخلقت جراء تنفيذ المرحلتين الأولىين.

والواقع، أنه ما كان من الممكن النخول إلى هذه المرحلة ما لم يكن هناك تحول نسبى فى الاقتصاد الحقيقى. وهذا ما روى من قبل مخططى البرنامج، حيث شهدت المرحلة الأولى - كما رأينا - إعادة تأهيل وتوسيع البنية الأساسية، إذ لم يكن من المتصور أن يحقق البرنامج مطالبه وأهدافه فى ظل بنية أساسية متهاكلة، بينما شهدت المرحلتان الأولى والثانية معاً، وخاصة الثانية، إضافات متكررة فى مجال التكيف الهيكلى، لرفع معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى كهدف نهائى وأساسى للبرنامج إجمالاً، والقضاء على الفجوة التى لاتزال قائمة بين هذا المعدل ومعدل نمو الاستهلاك القومى، والتى يعود إليها الكثير من الاختلالات الهيكلية التى يعانى منها الاقتصاد الوطنى، وبالطبع، فإن تهيئة الاقتصاد الوطنى للعمل على إنجاز هذا الهدف اقتضت أعمالاً متدرجة ومتزامنة مع الإصلاح المالى والنقدى، لإصلاح هياكل الإنتاج وتطوير قطاعات الإنتاج والخدمات، إلى الحد الذى يمكنها من الاعتماد فى تطورها على قوة دفع ذاتية. وهذا أمر طبيعى، فعناصر الاقتصاد مترابطة، والبنيان الاقتصادى، كما أسلفنا، هو كل متغير، يؤدى أى تغيير فى أى من عوامله إلى تغييرات متتابة فى كل أجزائه، ومن ثم كان التغيير فى الاقتصاد النقدى متواكباً ومتضافراً مع تغيير فى الاقتصاد الحقيقى - ربما كان أقل زخماً وتأثيراً فى المرحلة الأولى تحديداً.

وفى هذا الجزء من الكتاب، نعرض للسياسات التى تم الأخذ بها وتبنيها فى مجال التكيف الهيكلى، عبر المرحلتين المنصرمتين من البرنامج، لتعميقها وتكديدها خلال المرحلة الثالثة، لتكون بمثابة الطريق الممهدة لرفع هائل لمعدل نمو الناتج المحلى الإجمالى، لتحقيق تحسن ملموس فى مستوى المعيشة.

ولهذه الغاية، وضع المخططون فى مستهل عملية الإصلاح خطة طويلة المدى تتضمن مجموعة من السياسات الرامية إلى إحداث تغييرات تنظيمية فى القوانين والنظم والهياكل القائمة، وأخرى جوهرية فى العلاقات الاقتصادية، قامت الحكومة باتخاذ بعض الإجراءات التى رأتها ضرورية لإنجازها، منها وضع قانون سوق المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢، وقانون قطاع الأعمال العام رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١، وقانون الاستثمار رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٨، بما يكفل تعديل العلاقات الاقتصادية، لتطوير أداء مختلف القطاعات الاقتصادية (الصناعية والتجارية والزراعية)، وأخيراً، تغييرات اجتماعية، لتنظيم علاقة الأفراد فى ما بينهم أو بالدولة، تتأثر آليات السوق بها، وأهمها تنظيم تداول البيانات بمكاتب الشهر

المقارن وتبسيط إجراءاته، وتعديل أسلوب التقاضي، بهدف سرعة الفصل فى القضايا وتسريع ورفع كفاءة تنفيذ الأحكام، ووضع الضمانات القانونية لحماية المواطنين.

وقد آمن واضعو البرنامج بأن التغيير الأساسى المطلوب يجب أن يكون فى مفهوم وفلسفة التنظيم الاقتصادى، بدون استخدام صيغ انقلابية، تكون فى نهاية الأمر مجرد عملية إخلال، ويترتب عليها الأخذ بنظام كامل لا يتلاءم مع طبيعة البناء القائمة فى المجتمع، ولهذا، تم ترسيم السياسات على أساس تطوير دور الدولة فى مجالات الاقتصاد القومى، من منتج للسلع والخدمات إلى مخطط ومراقب لأنشطة الإنتاج والخدمات، على أن يقتصر دور التخطيط على إرشاد قطاع الأعمال، بشقيه العام والخاص، إلى المجالات والمناطق المرغوب الاستثمار فيها، بالاستناد إلى دراسات سلعية وقطاعية وإقليمية، تلبي احتياجات المجتمع، وبما يسمح لقطاع الأعمال بالتحرف على المشروعات ذات الجدوى الاقتصادية، فى ضوء الموارد المتاحة، تاركا لقوى السوق مهمة تحقيق التوازن الفعلى من خلال جهاز الثمن، مع التدخل بالتأثير على اتجاهات الطلب الاستثمارى من خلال السياسات النقدية والمالية، وما تنتجها من حوافز مالية ومعينة، تسمح باستقطاب الاستثمارات لقطاعات معينة والأقاليم محددة، وإظهار هذا التحول عبر توعية الأنواع المستخدمة فى مجال الإصلاح الاقتصادى التى تبني على التوجه ولا تفرض التوجيه، وتحفز بدون أن تتدخل، وتعطى الحرية للقطاع الخاص فى مختلف المجالات الإنتاجية والخدمية لاختيار التصرف الأفضل والحل الأمثل.

ولأن تعظيم دور القطاع الخاص فى الاستثمار لا يتأتى إلا من خلال توفير المناخ المناسب للاستثمار، وتوفير الأساليب والحوافز لهذا الغرض، فقد رأى المسؤولون عن البرنامج أن سياسات التكيف الهيكلى، يجب أن تنحصر، أولاً، فى التركيز على المشروعات السلعية والمنتجة لبعض السلع الرأسمالية والوسيلة التى يكون للدولة فى إنتاجها مزية نسبية، ويكون لها أهمية بالنسبة إلى الاقتصاد القومى، وتوحيد القوانين الخاصة بالاستثمار فى قانون واحد ينطبق على قطاع الأعمال العام والخاص والمشارك، وتوحيد المزايا الواردة فيه، مع إلغاء القيود والإجراءات التى تقف أمام انسياب المشروعات والفرقة فى ما بين المشروعات بالنسبة إلى أهميتها القومية، حيث لم يكن من المقبول، مثلاً، أن تتساوى المزايا الممنوحة لمشروع لإنتاج اللبن الزبادى مع آخر لإنتاج الحديد والصلب، وإعطاء مزايا إضافية للمشروعات ذات العمالة الكثيفة، إلى جانب تشجيع إنشاء المشروعات الإنتاجية المخصصة للتصدير التى توفر تكنولوجيا متقدمة، وتقرر حوافز خاصة لهذه المشروعات، ومنح الأقاليم الاقتصادية والتخطيطية مزيداً من الصلاحيات والإمكانات، لصياغة تنمية نوعية تتفق مع طبيعة وإمكانات كل إقليم، وتوحيد المزايا الممنوعة للمشروعات، سواء أنشئت فى المدن الجديدة أو فى غيرها، بشرط أن تنشأ فى أرض صحراوية، بهدف تنمية المحافظات التى تتبعها، والمساهمة فى القضاء على البطالة بها، ومنع الهجرة منها إلى القاهرة والإسكندرية وعواصم المحافظات، وأخيراً، تحرير التجارة الداخلية

والخارجية، وإطلاق حرية المنافسة للدخول فى مشروعات إنتاجية كانت مقصورة على القطاع العام، منعا للاحتكار وإنكفاء المنافسة التى تتحقق معها الكفاءة والكفاية الإنتاجية.

ووضع المخططون قائمة من السياسات التفصيلية التى أثبتت كل منها على الأخرى، مراعين فى ذلك أن تؤدى التفاعلات فى ما بينها فى السياق الاقتصادى العام، وفى ظل الدفع المتسبب عن سياسات التثبيت، إلى إحداث تحولات هيكلية متتابعة ومتدرجة، كحصول هذه الآلية، بحيث يمكن ذلك من استظهار تحولات محددة فى مراحل معينة على مسار عملية الإصلاح، تصب فى دائرة تحرير الأسعار المحلية والتجارة الخارجية، باعتبار أن التجارة الداخلية والخارجية لا تزدهر إلا إذا حقق الإنتاج السلى كفاءة من حيث الكم والكيف. وفى مجال تدعيم الصادرات السلعية، صناعية كانت أو زراعية، وضعت مجموعة من السياسات الرامية إلى استكمال تحرير قطاع التجارة الخارجية وإعادة صياغة هيكل الحماية، بما يرفع مستوى الجودة ويخفض تكلفة الإنتاج، ذلك إن انخفاض تكاليف الإنتاج يؤدي إلى انخفاض الأسعار، ومن ثم ارتفاع المقدرة التنافسية للصادرات المصرية، بشكل يعمل فى النهاية على رفع مستوى الأداء التصديرى.

كما وضعت مجموعة أخرى من السياسات تهدف إلى زيادة الإنتاج، وتقليل الفجوة بينه وبين الاستهلاك، وتطويره وتجديده حتى يكون قادرا على المنافسة العالمية، والتركيز على السلع التى يكون للدولة مزايا نسبية فى إنتاجها، مثل المنتجات والصناعات الغذائية، ومنتجات الغزل والنسيج، والصناعات الجلدية، على أن يكون الإنتاج للتصدير لا لتصدير الفائض عن الاستهلاك، وهو ما يتطلب الارتفاع بمواصفات الإنتاج المحلى والتمسك بالمواصفات العالمية، مع جودة التغليف والتعبئة، وتوفير الخدمات التصديرية، وإيجاد وسائل النقل البرى المناسبة والخطوط الملاحية والجوية المنتظمة بأسعار مناسبة، ويقتضى، أيضا، تنظيم عمليات التسويق الداخلى بالنسبة إلى المنتجات الزراعية، بما يكفل توافر المواصفات الدقيقة للتصدير، مثل التدرج والجودة والتعبئة والتغليف المناسب، تقليلا للعائد والتالف، وضمانا لوصول السلعة فى حالة جيدة.

وتم الأخذ بمجموعة ثالثة من السياسات لتنظيم عملية الإعفاءات الضريبية والجمركية، بما يضمن تشجيع الإنتاج للتصدير وحماية الصادرات المصرية ورفع قدرتها على المنافسة الخارجية، راعت أن تقدم البولة تشجيعا لتصدير بعض أنواع السلع التى تجد منافسة خارجية، بدعمها وتقدير إعفاءات ضريبية لمصدرها.

وعلى جانب آخر، وجدت مجموعة من السياسات الإصلاحية فى مجال الواردات، أبرزها تقليل استيراد العديد من السلع الاستهلاكية، وزيادة معدل إحلال الواردات من مستلزمات الإنتاج، بإنشاج البدائل المحلية، والافتعاف بالمشروعات التى تصل إلى درجة الاكتفاء الذاتى من السلع الرئيسية، كالأسمنت والمنظفات الصناعية وحديد التسليح والأسمدة، ورفع نسبة التصنيع المحلى، وتخفيض نسبة استيراد المكون الأجنبى بالنسبة إلى المكونات التى يمكن تصنيعها بكفاءة اقتصادية أفضل، وقد هدفت

هذه السياسات، إجمالاً، إلى تقليل الفجوة بين التصدير والاستيراد.

وفي مجال التجارة الداخلية تم تطبيق مجموعة متسارعة من السياسات التي مكنتها من تحقيق نجاحات أولية ملموسة، وجاء في مقدمتها إلغاء التصعير الجبري وتحديد الأرباح وترك التجارة الحرة وآليات السوق تتفاعل مع نظرية العرض والطلب، مما أدى إلى زيادة حدة المنافسة في ما بين المستوردين، وانخفاض أسعار الكثير من السلع الغذائية المستوردة والمحلية. وفي خطوة تالية، تم إطلاق حرية الإتجار في مجال تجارة الجملة والتجزئة للقطاع الخاص، وتركت الدولة مسئولية استيراد أغلب السلع الغذائية للقطاع الخاص الذي قام بتحمل العبء بكفاءة كبيرة، وبهذا خلّت إلى حد كبير أعباء ومشاكل الدعم بالنسبة إلى تلك السلع، وباتت تعرض بالأسعار الاقتصادية، واقتصرت الدعم على رغيف الخبز وبعض حصص البطاقات التموينية من السكر والزيت، وقد ترتب على هذا التحرير وفرة نسبية في السلع والخدمات، وانسياب السلع، وتم القضاء على السوق السوداء بالنسبة إلى كثير من السلع.

وكان واضحاً عند وضع تلك السياسات التقديرية وطرحها، أن هناك رؤية جديدة لإحداث تغييرات معينة تتفق مع أغراض النظام الاقتصادي، لكنها لا تسعى إلى انتقال حاد وكامل إلى نظام بديل. وتمثلت هذه الرؤية في عدة مناحس، في مقدمتها منهج إدارة الاقتصاد الوطني، فالإدارة الاقتصادية وظيفية محددة لا غنى عنها من أجل تصور وتنفيذ أي برنامج اقتصادي، وبما يتواءم تنمية القدرة وخلق الاتجاهات الإيجابية الضرورية، لتحقيق الأداء الفعال للنظام الاقتصادي، وهي المسئولة عن تحديد الغايات المستهدفة في المجتمع، وتعبئة واستخدام المخلات بما يكفل الوصول إلى تلك الغايات المتمثلة في ناتج معين من السلع والخدمات والقيم.

ويرغم أن القدرة الإدارية في أي مجتمع هي مورد بحد ذاته، فإنها مورد مختلف جوهرياً عن غيره من الموارد من حيث القابلية للاستبدال، فمن الممكن أن نستبدل رأس المال بالعمل، أو العمل بالأرض، ولكن القدرة الإدارية لا يستبدل بها شيء - فهي عنصر مكمل وليس بديلاً.

وترتبطاً على ما تقدم، فإن أي تغيير في بيئة العمل الاقتصادي، بما في ذلك منهج التنمية، لا بد من أن يصاحبه تغيير مواز ومحرك في منهج إدارة الاقتصاد الوطني، وأول ما كان يجب التصدي له من أجل نجاح العمل الاقتصادي في البيئة المتغيرة، هو تصحيح الدور وتوضيح الرؤية، فلم تعد الحكومة هي المسئولة عن كل شيء، بما في ذلك توظيف الناس بأجهزتها، وإن لم يكن لديها وقائف، أو توفير الكماليات، وإن لم يكن لديها موارد.

وفي ظل مناخ التحرير الاقتصادي يتحدد دور الدولة في تهيئة البيئة المنظمة والأمنة للنشاط الاقتصادي، وتنظيم العلاقات العادلة في ما بين الأطراف، وتوجيه المسار إلى سد وإغلاق الفجوات، بالعواقر وليس بالآمر، ورسم السياسات الكفيلة بدعم آلية السوق وحماية المنافسة في ما بين كل وحدات الإنتاج على اختلاف صور ملكيتها.

وليس معنى ذلك أن برنامج الإصلاح المصرى كان معادلا كليا لانسحاب الدولة من ساحة العمل الاقتصادى، فذلك، فوق أنه غير مطلوب، غير ممكن من الناحية العملية، حيث تبقى هناك دائما أنوار منوطه بالقطاع الحكومى لا يستطيع القطاع الخاص القيام بها، ولا يستحب أن يقوم بها.

لكن تصحيح دور الجهاز الحكومى يقود بالضرورة إلى تناقص الحاجة إلى الكم الهائل من الوحدات والموظفين فى القطاع الحكومى، ومن ثم تخفيض حجمه تدريجيا، بما يقلل تكلفته من جهة، ويسهم فى تحسين كفاءة استخدام الموارد من جهة أخرى، ويتيح تلك الموارد بعد ترشيدها للاستخدام الأكثر فعالية.

وقد كان واضحا، منذ البدء، أن التغيير فى دور القطاع الحكومى وفى البرامج والسياسات الاقتصادية سوف يقود تدريجيا إلى تغيير طبيعة وأشكال العلاقة بين القطاع الحكومى وقطاع الأعمال، نحو مزيد من التحرر فى الأسواق والسياسات الذى يستتبع تغييرا جذريا فى دور الحكومة بالمجتمع، وفى توزيع الأنوار فى ما بين مؤسسات المجتمع، فتتغير تبعاً لذلك، أيضا، طبيعة العلاقة بين القطاع الحكومى وقطاع الأعمال، بما يوجد مناخا أكثر ثراء ومواتاة لتطوير وتحسين الأداء فى كل منهما.

ففى مجال التخطيط الإنمائى وتوجيه الاستثمار، أصبح من المسلم به، فى أغلب دول العالم، أن التخطيط الإنمائى الفعال والتوجيه السليم للاستثمارات لا يتحققان بغير المشاركة الكاملة لقطاع الأعمال مع القطاع الحكومى، بل إن الدور الأكبر فى عملية التنمية الاقتصادية، فى ظل اقتصاد السوق، يجب أن يقع على قطاع الأعمال، وأن على القطاع الحكومى تهيئة البيئة المواتية لتنشيط فعاليات قطاع الأعمال للهوض بهذا الدور، وإقامة الجسور مع القطاع الخاص، ليعتمدا معا مسئولية التنمية، وليشاركا معا فى صنع القرارات، ورسم السياسات الاقتصادية، والعمل على تحرير الاستثمار من كل القيود.

ولهذا، تم انتهاز سياسة عامة شاملة لتحرير الاستثمار مؤداها حق المستثمر فى النخول فى المجالات كافة، بدون الحاجة إلى الحصول على أية موافقة، باستثناء الأنشطة الواردة على القائمة السلبية للمشروعات التى تتطلب موافقة خاصة لضمان نسب محددة للتصنيع المحلى.

وفى مجال عقود الإدارة وامتيازات التشغيل، تم الاعتراف بأن مسئولية النولة من توفير الضدمات لا تستلزم بالضرورة أن تقوم هى بإنتاجها وتوزيعها، وإنما يمكن أن تسند هذا، كليا أو جزئيا، إلى قطاع الأعمال الذى يلتزم بالعمل وفق المعايير والضوابط التى تحددها الدولة. وتؤدى هذه الصيغة إلى التخفيف عن القطاع الحكومى، من جهة، وزيادة فرص كفاءة التشغيل وتحسين الجودة، من جهة أخرى، ونقل عبء تمويل الخدمة إلى المستفيد مباشرة، من جهة ثالثة. وليس هناك فى الواقع أى حدود على إمكانية التوسع فى عقود الإسناد والتشغيل بشرط أساسى يجب مراعاته، وهو أن يكون القطاع

الحكومي هو المسئول عن وضع مواصفات الخدمة وفق المعايير العامة، وعن مراقبة مستوى توفيرها بالكم والجودة والتكلفة المقبولة، لا في الوقت الحاضر وكفى، وإنما في المستقبل.

وفي مجال استعارة أنماط الإدارة من قطاع الأعمال لرفع كفاءة الوحدات العامة، وضع مخطوط البرنامج في حسابهم أن التجربة، في كثير من دول العالم، أثبتت أن تشغيل الوحدات العامة كمرافق البريد والكهرباء والمياه والاتصالات يكون أفضل من الناحية الاقتصادية لو تم إخراجها من دائرة العمل الحكومي التقليدي، فنتحسن الخدمة وتنخفض التكلفة، كنتيجة مباشرة لتطبيق أسلوب الإدارة في قطاع الأعمال الذي يتسم بالمرونة وحرية الحركة. وبناء على ذلك تتوالى تجارب استعارة أنماط الإدارة الخاصة لتحقيق الكفاءة في تشغيل المرافق العامة، بإقامة كيانات مستقلة للمرافق تستطيع العمل بأسلوب القطاع الخاص. ولعل ما تحقق من إنجاز في تطبيق مفاهيم وأساليب الجودة الكلية من خلال جهود مركز إعداد القادة في وزارة الدولة للتنمية الإدارية، يعد نموذجا للعوائد الكبيرة الممكن تحقيقها كنتيجة لاستعارة أنماط إدارية ثبت نجاحها في القطاع الخاص، ليجري تطبيقها في القطاع الحكومي.

وفي مجال ترشيد قطاع الأعمال العام وتطبيق برنامج التخصصية، تستند جهود ترشيد قطاع الأعمال المملوك للحكومة إلى استراتيجية عامة ذات محورين: الأول، هو العمل على رفع كفاءة وحدات هذا القطاع بدون تغيير ملكيته، عن طريق تطبيق أنماط الإدارة الخاصة عليه، بما في ذلك إخضاعه لمعايير السوق في الائتمان والاقتراض والتوظيف والتسعير والتوسع والاستثمار والتصفية، وفي كل ما يمس العمل، مع مساواته تماما بالقطاع الخاص، وإخضاعه للمنافسة الحرة على أساس الكفاءة. والثاني، نقل ملكية الوحدات العامة جزئيا أو كلياً إلى القطاع الخاص، سواء من طريق طرح أسهم وسندات جديدة يشتريها القطاع الخاص، أو من خلال بيع حصص، أو من خلال عقود مشاركة. ويقترب من ذلك، أيضا، عقود تأجير وحدات إنتاجية أو خطوط إنتاج بالكامل إلى القطاع الخاص، مثلما فعلت شركة النصر للسيارات، وهو تكرار لتجارب سابقة في إنجلترا وفرنسا.

من جهة أخرى، فإن على القطاع الحكومي، لإنجاح التخصصية، أن يتبنى من السياسات ويتخذ من الإجراءات ما هو ضروري لهيئة البيئة الصالحة والمشجعة على الاستثمار، بما في ذلك تنشيط سوق المال وتحرير السوق ورفع الرضاية غير الضرورية على الاستثمار والمستثمرين، إلا ما تستوجبه اعتبارات الأمن القومي والصالح العام.

وفي مجال قيام القطاع الحكومي دون غيره بتنشئة رئيسية، على اعتبار أن هناك عددا من تلك الأنشطة يفترض أنه هو الأكثر قدرة على القيام بها، ويؤدي قيامه بها إلى دعم ومساندة عمل قطاع الأعمال، استقر الأمر على أن يقوم القطاع الحكومي بتخطيط ومتابعة تنفيذ مكونات البنية الأساسية، وحتى لو شارك قطاع الأعمال في التنفيذ، فإن القطاع الحكومي يكون هو صاحب الاختصاص في توجيه وإدارة هذا العمل، وأن يقود القطاع الحكومي جهود تخطيط وتنفيذ الدراسات الموسعة بالداخل

والخارج، وينشئ مراكز المعلومات القومية لإفادة الوحدات الإنتاجية كافة، ويقوم بدوره الأساسي في مجال توثيق العلاقات الخارجية، لكي تهئ البيئة المواتية لخلق الفرص الأكبر في التسويق والاستثمار والتعاون مع الدول والشركات الأجنبية، وتنفيذ المشروعات الكبرى في المجتمع التي لا يستطيع القطاع الخاص القيام بها، يرغم أهميتها في بنية الاقتصاد الوطني، وفي إنجاح مختلف القطاعات.

ومن البديهي أن القطاع الحكومي، بالمفهوم الواسع، هو المسئول عن تنظيم المجتمع وضبط التعامل العادل بين مؤسساته وأفراده، وتهيئة البيئة الآمنة لنشاطاته. ولقد فرض الواقع الاقتصادي الجديد شكلا جديدا لممارسة هذا الدور، مؤداه إشراك قطاع الأعمال بمستوى إيجابي في وضع قواعد تنظيم المجتمع وضوابط التعامل، من خلال المشاركة الفاعلة في اقتراح ومناقشة التشريعات واللوائح المنظمة للمجتمع، وبذلك تحوالت العلاقة من «وصاية» مستمرة للقطاع الحكومي إلى «مشاركة كاملة» للقطاعين في ضبط المعاملات، واسترشاد مستمر «بتجارب قطاع الأعمال في وضع أصول تنظيم المجتمع، حتى إن اللجان والمجالس المشتركة مع قطاع الأعمال أصبحت سمة مبرزة من سمات تطوير التنظيم الحكومي، وأصبحت عضوية ممثلي قطاع الأعمال في اللجان التشريعية أو مجالس القوى العاملة، أو غير ذلك أمرا معتادا.

ومما يذكر، أيضا، أن القطاع الحكومي هو المسئول عن توزيع أعباء إدارة المجتمع على أفراده ومؤسساته، من خلال النظام المناسب للضرائب والرسوم. ووضع مثل هذا النظام وتحقيق الفعالية له مرهون بالتعاون المستمر بين القطاعين، وإلا غابت العدالة أو تبددت الموارد.

وبإيجاز، فإن منهج إدارة الاقتصاد الوطني الذي اعتمد ضمن رؤية متكاملة لعملية الإصلاح الاقتصادي في مصر، استند، إجمالا، إلى تغيير جذري في طبيعة العلاقة بين القطاعين (الحكومي والأعمال) من نمط الوصاية والمنح إلى نمط المشاركة وتبادل الرأي والخبرة، ومن نمط التفتيش والرقابة والتحكم إلى نمط التعاون والتنافس والتكامل، وفق ما تقتضيه المصلحة العامة للمجتمع.

والواضح من السياق السابق أن الخصخصة أو التخصيصية عنصر أساسي في الرؤية الشاملة للإصلاح التي نحاول تبين مكوناتها في مجال سياسات التكيف الاقتصادي. ولا شك في أن التوجه نحو التحرر الاقتصادي إنما يعني إحداث تطورات جذرية في العلاقات الاقتصادية والهياكل الإنتاجية، وفي أشكال الملكية، وخصائص السوق، وأنماط التوزيع، ومعدلات الانخار والاستثمار، والرقابة، وأساليب الأداء المتبعة لضمان كفاءة الاقتصاد وحسن توجيه الموارد.

وباللقاء نظرة سريعة على النشاط الاقتصادي حتى نهاية الثمانينات، نتبين أن القطاع العام كان يستأثر بالنصيب الأكبر من هذا النشاط، حيث كان يمثل ٧٠٪ من الاستثمارات و٨٠٪ من التجارة الخارجية و٩٠٪ من النظام المصرفي وقطاع التأمين ونحو ٦٠٪ من القيمة المضافة في القطاع الصناعي. وفي الوقت نفسه، فإن هذا القطاع كان يعاني مشكلات عديدة مزمنة، وقد أدت عدة عوامل

متشابكة ومتوارجة إلى تراكم المتأخرات على شركاته، حتى دفعت بها في النهاية إلى الدخول في دوامة الخسائر والاقتراض والسحب على المكشوف. ومن هذا المنطلق يبرز دور الخصخصة وأهميتها كأداة تكفل تصحيح الأوضاع، من خلال إعادة تنظيم وتطوير هذا القطاع من ناحية، وإعطاء دور متزايد وحيوي للقطاع الخاص من ناحية أخرى، ليعمل معاً جنباً إلى جنب وفقاً لأسس اقتصادية سليمة تحقق التوازن بين كل من العائد والتكلفة الحقيقية للمنتج، الأمر الذي يؤدي إلى الاستخدام الأمثل للموارد تبعاً لمعايير الكفاءة الاقتصادية.

والخصخصة مجموعة من السياسات المتكاملة التي ترمي إلى الاعتماد الأكبر على آليات السوق وإنكفاء روح المنافسة وتوسيع المجال أمام القطاع الخاص، ليؤدي دوره الطبيعي في تحمل مسئوليات التنمية، من طريق تخلي الدولة تدريجياً عن احتكار الإنتاج المباشر لبعض السلع والخدمات، لتتنبأ مكانتها في إدارة الاقتصاد الكلي، بغض النظر عن عنصر الملكية - على النحو الذي يكفل الاستقرار السعري والتوازن الخارجي والعدالة في التوزيع ومنع الاحتكارات الخاصة، فالقضية إذن ليست إقصاء أو تقييد دور الدولة في النشاط الاقتصادي بقدر ما هي الاهتمام باختيار الأسلوب المناسب لممارسة هذا الدور.

ومفهوم الخصخصة يعد مفهوماً نسبياً، إذ يعتمد في تفسيره على الشكل الذي تتخذه هذه العملية ومدى الحرية التي يتمتع منحه للقطاع الخاص، وأهم الصور المجرية للخصخصة هي بيع الأصول المملوكة للدولة إلى القطاع الخاص، وهذا أكثر أشكال الخصخصة شيوعاً، نظراً لما يتميز به من توفير فوائد ضخمة للدولة في الأجل القصير، وهو يسمح للأفراد بتملك ورقابة أنشطة اقتصادية معينة، كما يسمح بتمليك أسهم المشروعات المبيعة إلى العاملين بها. وهناك أسلوب تخلي الدولة عن التحكم في المرافق العامة الذي يعنى السماح للقطاع الخاص بتوفير خدمات معينة كانت تحتكرها الدولة، مما يولد مزيداً من المنافسة لصالح المستهلك، ويقلل العبء الملقى على الدولة نتيجة لانخفاض المخصصات الحكومية اللازمة لتوفير هذه الخدمات. ويوجد أسلوب آخر هو عقود الإدارة، ويمقتضى تلك العقود فإن الحكومة توكل إدارة بعض المشروعات للقطاع الخاص، مع بقاء الملكية حكومية. ويوجد، أيضاً، أسلوب البطاقات، وفي هذه الحالة فإن الحكومة تقوم بتقديم بطاقات إلى المستهلكين، حتى يتمكنوا بموجبها من الحصول على الخدمات من السوق الحرة، وهو ما يعد أسلوباً ملائماً لتوفير الخدمات للأفراد ذوي الدخول المنخفضة، بدون لجوء الحكومة إلى تقديم هذه الخدمة بشكل مباشر، بما يساعد على الحفاظ على تكلفة هذه الخدمات عند أقل مستوى ممكن، كما أن ذلك الأسلوب لا يقلل من التزام الحكومة بتوفير تلك الخدمات للأفراد.

وقد اتبعت الحكومة المصرية بعض الأشكال السابقة لتنفيذ برنامج الخصخصة، بطريقة تتواءم مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية، وتتفق مع طبيعة ومدى تشابك الهياكل الإنتاجية القائمة، وأياً كان

الاختيار، فمن المؤكد أن هناك ما كان يورث تبني سياسة الخصخصة ذاتها.

وإذا كانت دول العالم على كثرتها وتباين أنظمتها الاقتصادية والسياسية، قد اتفقت في توجهاتها على هدف واحد، تمثل في تبني سياسة الخصخصة، فإن أسلوب تنفيذها قد شهد تباينا جذريا في ما بين الأنظمة الاقتصادية المختلفة، بل وداخل كل نظام، حيث أثبتت التجربة أن الدول الرأسمالية لم تتلق على منهج موحد في هذا الصدد، على الرغم من تمتعها جميعا بأسواق مالية متطورة وانشطة اقتصادية متشابهة، مما يؤكد أن الخصخصة، وإن كانت تبني مدفا عاما يشيع بين الدول، إلا أنها، وبصورة أكثر دقة، تعتبر سياسة داخلية ورؤية خاصة بكل دولة على حدة.

أما العامل الثالث من عوامل الرؤية المتكاملة التي تشكلت للنهوض بالاقتصاد الحقيقي وزيادة العرض الكلي في الاقتصاد الوطني، فهو تشجيع الاستثمار الذي يرتبط ضمنا بالعاملين السابقين (تغيير منهج إدارة الاقتصاد، والخصخصة)، وغايته الأولى هي تمكين الاقتصاد الوطني من تحصيل مزايا الارتباط بالاقتصادات العالمية، ومواكبة معها، فلا خلاف على أن إعادة النظر في الدور المنوط بالدولة القيام به، وتوسيع قاعدة الملكية عبر أساليب متنوعة للخصخصة، من بينها إعادة تنظيم القطاع العام - لم تكن لتكفي وحدها لإنجاز السياسات التفصيلية والنهائية لعملية التكيف الهيكلي.

وما زاد أهمية هذا العامل في عملية الإصلاح هو تحويل الاستثمارات المباشرة من المجال العالمي إلى المجال الإقليمي داخل التكتلات الاقتصادية التي قامت وتقوم تباعا، في ظل وضع مالي جديد ومقتير، إلى جانب تعاضد دور وأهمية الشركات المتعددة الجنسيات ومؤسسات التمويل الدولية، حتى أصبح القرار الاقتصادي والاستثماري في كل دول العالم، بغير استثناء، يأخذ في حسابه اعتبارات عديدة خارجة على النطاق الوطني. لذلك، اعتبر الاستثمار واحدا من أهم المتغيرات الرئيسية لبرنامج الإصلاح في مصر. ورغم مرور الاقتصاد الوطني خلال الخطط الخمسية الثلاث المنقضية بفترات من التوسع والتباطؤ، فقد ظل الاستثمار عنصرا له الأولوية على مستوى الحكومة والهيئات الاقتصادية والخدمية، وعلى مستوى قطاع الأعمال بشقيه العام والخاص، ومع جريان عملية الإصلاح استطاع المخططون تعديل مسار الضخ الاستثماري باستمرار، حتى استقر الرأي على توجيهه بدرجة أكبر نحو القطاع الخاص، وإلى المشروعات الإنتاجية الجديدة، وعلى قاعدة التوزيع العادل في ما بين محافظات الدولة وأقاليمها، وإعطاء أولوية خاصة لمحافظة شمال سيناء وجنوب البلاد، ولإستكمال المشروعات التي بدئ تنفيذها، على أساس أن تجرى السياسة العامة للاستثمار وراء مجموعة محددة من الأهداف، في مقدمتها تقليص الحاجة إلى الاقتراض، وتخفيض تكلفة التمويل الخارجي، وتعميم القيمة المضافة والقدرة التصديرية، وإعادة تأهيل القوى العاملة، والتحديث التكنولوجي، وسعيا إلى غاية نهائية تتمثل في جعل مصر سوقا مفتوحة رائجة للاستثمار بدون أية عوائق، من أجل إتاحة مزيد من فرص العمل وفرص الحياة الأفضل والارتفاع بمستوى معيشة المواطنين، كهدف أسمى للإصلاح ينطلق بالمجتمع المصري إلى مصاف الدولة العصرية.

وقد جرى كل ذلك، عمليا، استرشادا بإجراءات عامة روى التدرج والتصاعد في الأخذ بها وتطبيقها، تشمل توحيد الإطار العام للتشريعات الحاكمة للاستثمار، والتوسع في الإعلان عن فرص الاستثمار، وإعداد خريطة استثمارية للمحافظات، تركّز على فرص الاستثمار ومزاياها الجغرافية، وتنفيذ أنظمة متطورة لحوافز الاستثمار، وتبسيط إجراءات إنشاء المشروعات، ودعم المحليات في البتّ في قرارات الاستثمار، والتوسع في إنشاء المناطق الحرة التي تعتبر إحدى وسائل الجذب الاستثماري، والتي تتميز بأن التعامل فيها يكون خارج السيادة الضريبية والجمركية.

العامل الأخير في تلك الرؤية، وإن كان ترتيب وروده لا يعكس بالطبع أهميته، بل يمكن القول إنه يتعاكس معها، هو تحرير التجارة. فلا جدال في أن المؤشرات العامة للتجارة تعد معيارا أساسيا في تقدير قدرة أي اقتصاد، بالنظر إلى أن المؤشرات الإجمالية للآداء الاقتصادي تحسب على أساسها، وليس هذا، فحسب، فالتجارة هي المعيار النهائي للحكم على مدى نجاح سياسات التكيف الهيكلي، وهي مرآة دقيقة لوضعية القطاعات الإنتاجية والخدمية. ولكل هذه الأسباب، احتلت سياسات تحرير القطاع الخارجي مركز الصدارة في عملية الإصلاح.

فالتصدير هو المحرك الأساسي لتحقيق تنمية متواصلة تدعم الأهداف القومية، من حيث توفير فرص عمل جديدة تساهم في معالجة مشكلة البطالة، ورفع مستويات الدخل ومعيشة المواطنين، بالإضافة إلى ما تحقّقه قوة الاقتصاد المحلي من دعم الدور الذي تقوم به الدولة على المستوى الإقليمي والعالمي.

وقد أكتت سنوات السبعينات والثمانينات وأوائل التسعينات وجود مزايا نسبية لمصر في الصادرات غير المنظورة التي لا تحقق الاستقرار المطلوب في القطاع الخارجي، بسبب تعرضها إلى تقلبات خارجة على سيطرة الإدارة الاقتصادية المصرية. ومن ثم، كان توازن الموارد الخارجية المصرية مرهونا بإحداث دفعة قوية في تنمية الصادرات السلعية غير التقليدية. وعلى الأخص السلع الصناعية الواعدة بتحسين الآداء وتجويد الإنتاج، بالتضافر مع إنشاء خدمات تصديرية فعالة ونشطة، وابتهاج فنون التسويق الحديثة، والالتزام بمواصفات الجودة العالمية، والقدرة التنافسية في الأسواق الخارجية.

ويشير التحليل الاقتصادي إلى أن النشاط التصديري كان هو العنصر الفعال في اقتصادات الدول المتقدمة حاليا، وهو يؤدي الآن الدور نفسه بكفاءة أكبر في اقتصادات الدول الصناعية الجديدة. ولم يكن الحال مختلفا في مصر، ذلك إن قطاع التصدير، وبالأخص صادرات القطن والحاصلات الزراعية، كان هو القاطرة التي حركت مسار التنمية في مصر في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين.

ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية، بدأت الصادرات الصناعية تأخذ مكانها ضمن الصادرات المصرية، حتى كانت مصر في أوائل الستينات في موقف نسبي أفضل في مجال التعامل مع العالم الخارجي، من كثير من الدول الصناعية الجديدة، مثل كوريا الجنوبية وسنغافورة وتركيا.

غير إن اتّباع مصر سياسة لإحلال الواردات والمخالة في حماية الصناعة الوطنية، خلق اقتصادا يوجه الإنتاج إلى السوق المحلية. وقد فقدت مصر في فترة الستينات والسبعينات، وبفعل هذه السياسة إلى حد كبير، قدرتها التنافسية على استمرار صادراتها السلعية في الأسواق الخارجية، بل إنها تحولت إلى دولة مهيأة للاستيراد لا للتصدير.

والمؤكد أن ضعف الصادرات يمثل إقيدا رئيسيا على حركة الاقتصاد، في حين يمثل نجاح التصدير أداة رئيسية لتحقيق تنمية متواصلة، يدعمها دور الدولة في مجال السياسة الخارجية الذي يرتبط بشكل كبير بالدور الذي يمكن أن تؤديه في حركة الاقتصاد العالمي.

وعلى المستوى الداخلي، فإن المطالب المتزايدة للنهوض بالمستويات الاقتصادية والاجتماعية، والارتقاء بالخدمات التي تقدمها الدولة، وتوفير فرص عمل ملائمة لقوة العمل المتزايدة، كل ذلك يضع التصدير ضمن أولويات العمل الوطني، وتظل تنمية الصادرات وأهمية الارتقاء بالجودة وتخفيض التكلفة وما تحقّقه من زيادة في الطلب ومن ثم الإنتاج والاستثمار - الوسيلة الأفضل لمواجهة هذه المتطلبات.

وتحتل تنمية وزيادة الصادرات غير التقليدية أهمية قصوى في البرنامج المصري، ليس فحسب بسبب الافتقار إلى مصادر بديلة فعالة للحصول على النقد الأجنبي، ولكن - وهذا هو الأهم - لعدم قدرة الاقتصاد المحلي بمفرده على دفع عجلة النمو بشكل مستمر، وإذا كان نخل مصر من حصيللة الخدمات والمنح والمساعدات الأجنبية وعائدات تصدير البترول والفلن، يمثل أهم عناصر اقتصاد مصر الخارجى، فإن أيّا من هذه المصادر لن ينمو بصورة كافية في المدى القريب، لذلك، يعتبر المصدر الواقعى الوحيد لتدفق النقد الأجنبى بصورة كبيرة في المستقبل هو التوسع في تنمية الصادرات غير التقليدية.

ولكى يصبح التصدير هو المحرك الرئيسى للنمو، حدد مخططو البرنامج المصرى أربعة اتجاهات أساسية للعمل، هى: مضاعفة الصادرات حتى عام ١٩٩١ ورفع حجم الصادرات عام ٢٠٠١ إلى ثلاثة أضعاف الصادرات الحالية، وتنويع الصادرات بحيث يتأتى ثلثا حصيللة الصادرات السلعية من صادرات غير تقليدية، والوصول بنسبة حصيللة الصادرات إلى ٣٢٪ من الناتج المحلى، وبقيمتها إلى نحو ١٥ مليار دولار بنهاية عام ألفين.

فى ظل هذه الرؤية المتكاملة، شهدت السنوات المنقضية فى برنامج الإصلاح العديد من الإصلاحات الهيكلية، فى مختلف أوجه النشاط الاقتصادى. وكان فى مقدمة هذه الإصلاحات إصدار قانون الاستثمار رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ وقانون تطوير سوق المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ وقانون قطاع الأعمال العام رقم ٢٠٢ لسنة ١٩٩١ الذى استهدف توسيع قاعدة الملكية وإعادة الهيكلة وأعطى حرية أكبر للشركات العامة، بحيث تعمل على أسس اقتصادية. وقد استبق صدور هذه القوانين تطبيق سياسة

السوق المصرفية الحرة في مايو ١٩٨٧، أي في مرحلة مبكرة جداً من عملية الإصلاح، وهو ما يشير إلى أن المسئولين عن البرنامج كانوا مدركين تماماً للطبيعة الترابطية في ما بين مختلف سياسات وإجراءات عملية الإصلاح، وأن كل سياسة أو إجراء كان يؤخذ به في التوقيت المناسب تماماً، بالنظر إلى علاقته بالعملية ككل وبمسارها، وبمختلف الإجراءات الأخرى، والوضعية التي تميز إليها العملية على امتداد كل مرحلة.

إن التأثير المتراكم الذي أحدثته سياسات التكيف الهيكلي لا يمكن فهمه بصورة دقيقة وتفصيلية، كما ذكرنا، بغير النظر إلى مؤشرات التطور القطاعي. غير إن الصورة المتقدمة والمتحولة للآداء التجاري والاستثماري تساعد في تكوين فهم عام لطبيعة هذا التأثير.

ونقل، بداية، إن القوانين المشار إليها شكلت بالترابط مع تعديلات لقوانين أخرى ذات علاقة ومع تشريعات أخرى معانة، مظلة حماية وتشجيع لعملية الإصلاح ككل، والنشاط الإنتاجي والاستثماري والتجاري. وقد جاءت في مجموعها معبرة عن فلسفة البرنامج، حيث أعطى قانون الاستثمار دفعة قوية لتشجيع القطاع الخاص، وهو القانون الذي أنشأ هيئة عامة للاستثمار تتعامل مع المستثمرين مخولة كل الصلاحيات، والذي ضمنت أحكامه تبسيط وتوحيد القواعد الاستثمارية، ومنح حوافز ملائمة لعمليات الاستثمار من مزايا وضمائمات وإعفاءات.

وعلى جانب آخر، وفي إطار تعديل منهج إدارة الاقتصاد، اتخذت خطوات متعددة لتسهيل الإجراءات الإدارية للاستثمار، منها إنشاء مكاتب لخدمة الاستثمار في المحافظات، وإعداد خريطة استثمارية لتحديد مواقع الاستثمار، وتشكيل لجنة وزارية تختص بحل المشكلات التي قد تطرأ من الجهات الحكومية، والتي قد تؤثر على المشروعات الاستثمارية، وصدر تشريع ينظم قواعد التصرف في الأراضي الصحراوية المملوكة للدولة. وفي مراحل تالية، في غضون عملية الإصلاح، ألغيت بعض الرسوم على الاستثمار وخفضت أخرى.

كما نفذت إجراءات عديدة لإصلاح القطاع العام، بدأت بمسح شامل لمشروعات وتصنيفها حسب أوضاعها، ثم تحديد المشروعات المراد خصخصتها، ووضع أسس لتقويم أصول الشركات المباحة، وتحديد جدول زمني يحدد دفعات البيع، وذلك في إطار القانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١. وكانت عملية المسح والدراسة تلك قد بدأت في مرحلة سابقة على صدور القانون، لكن أحكامه متوافقة مع الوضع السائد والهدف المنشود.

وكان الإطار العام الذي جرت فيه هذه العملية هو توسيع قاعدة الملكية في مختلف الشركات العامة والمشتركة، وفتح أوعية ومجالات جديدة لجذب المدخرات القومية، وزيادة حجم الاستثمارات الجديدة في المشروعات الإنتاجية، والارتفاع بكفاءة تشغيل المشروعات القائمة، وتنشيط سوق المال وزيادة فعاليتها. وفي ما يتعلق بخلق قنوات جديدة لجذب المدخرات والعمل على تحويلها واجتذابها للاستخدام في

الاستثمار المباشر وغير المباشر، أخذت خطوة هائلة لتطوير سوق المال بإصدار قانون رأس المال عام ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية عام ١٩٩٣. وبالتدريج أصبحت هذه السوق هي الأولى في منطقة الشرق الأوسط، بالانكسارات المتتالية للتطورات التي أحدثتها تقدم عملية الإصلاح في شقيه المالى والنقدى والهيكلى، حتى إن قيمة التعامل فيها قفزت من ١,٨ مليار جنيه في الفترة من يناير إلى يوليو ١٩٩٥، إلى نحو ٨,٦ مليار جنيه في الفترة من يناير حتى آخر سبتمبر ١٩٩٦.

وفي نطاق سياسة تحرير التجارة، أنشئت خمس مناطق حرة على مدى المرحلتين الأولىين في برنامج الإصلاح، ويدعى لإنشاء خمس مناطق أخرى، بعد أن تأكد نجاح هذه المناطق التي تعمل المشروعات القائمة فيها خارج نطاق السيادة الضريبية والجمركية، حيث بلغت مساهمات المصيرين في المناطق العاملة بالفعل نحو ١,٢ مليار جنيه من إجمالى ربح الأموال المشغلة فيها البالغة ٤,٢ مليار جنيه، في ١٩٩٥. وفي هذه المناطق تعطى مزايا هائلة للاستثمار، أبرزها حرية اختيار المجال الاستثمارى بدون أية قيود، وحرية اختيار جهة استيراد واردات المشروع، وحرية تحديد أسعار المنتجات ومواش البيع، وإعفاء الواردات والصادرات من الضرائب الجمركية، ومن جميع الضرائب الأخرى.

ولذا كان أحد أهداف عملية الإصلاح الكبرى هو أن يكون الاستثمار وإنتاج موجهاً أساساً إلى التصدير، فإن هذا الهدف احتاج إلى العمل في اتجاهات عديدة، أهمها فتح المجال أمام أكبر عدد من الشركات المتعددة الجنسيات لكي تنشئ قواعد إنتاجية لها في مصر. ومن أبرز الاتجاهات الأخرى في هذا المضمار، وهو اتجاه يجرى العمل فيه منذ بدء عملية الإصلاح، ولكن خطوة خطوة، مراجعة ودراسة جميع الأعباء التي يتحملها المصدرون، سواء في المحليات أو الجهات الأخرى، ومنها الضرائب والجمارك. ولذلك، تم السماح بإقامة مناطق تصديرية خاصة في عدة مناطق، مع تحريرها من مختلف القيود والإجراءات والرسوم الجمركية، على أن تعتمد على استخدام الطاقات الموجودة في الصناعات المصرية. كما تتابع مجموعة من الإجراءات المتوقعة لتخفيض تكلفة الخدمات في الموانئ والمطارات، وكذلك تكلفة الخامات المحلية المستخدمة في السلع التصديرية، وقدمت تيسيرات متعاقبة في مجال خدمات النقل.

وفي فبراير ١٩٩٦، اتخذت خطوة هائلة لتشجيع وتعمية الصادرات ودعم القطاعات التصديرية، عندما نشأ المجلس الأعلى للتصدير، وتحدد أهدافه في إصدار القرارات والإجراءات الكفيلة بإزالة أية معوقات تؤثر على حركة التصدير، وتحديد الحوافز التصديرية والمواصفات الملائمة للسلع المطلوبة بالأسواق الخارجية، وفير ذلك من جوانب العملية التصديرية، كما أنيط به الإسهام في تطوير وتنظيم الوحدات الإنتاجية المتوسطة والصغيرة والصناعات الحرفية ومشروعات الأسر المنتجة، والقيام بكل ما من شأنه العمل على ترويج المنتجات المصرية في الخارج، وإنشاء قاعدة بيانات بالصادرات المصرية والأسواق الأجنبية.

وبالإضافة إلى كل ما سبق، ومما يمكن رده إلى الطبيعة العملية للنهج الإصلاح، فكّر المخطون في إقامة العديد من المدن والمجتمعات العمرانية الجديدة. فقد اتضح بصورة متزايدة أن توطئ السكان والصناعات في المدن والتجمعات القائمة بات أمراً معوقاً للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، لأسباب عديدة مفهومة، ولذلك، بدأت الدولة توجه المشروعات الجديدة إلى المدن والتجمعات العمرانية الناشئة حديثاً، حيث تتمتع بمرافق وخدمات يكر، يمكنها أن تستوعب هذه المشروعات وتشغلها على نحو فعال وكفء. وفي ما بعد تم التفكير في إقامة مناطق صناعية صرّف في مختلف المحافظات، وهو تفكير أملت اعتبارات اقتصادية واستراتيجية وبيئية متعددة، في المقدمة منها، تحقيق هدف النمو الإقليمي المتوازن الذي يضمن، في الوقت نفسه، تشغيل الطاقات المعطلة، وخلق فرص عمل توقف تيار الهجرة الداخلية الذي كان يهدد إدارة الدولة وأمنها. وحتى عام ١٩٩٥ كان قد تقرر بالفعل إنشاء ست عشرة منطقة صناعية في أنحاء متفرقة من البلاد، منها ثمانية مناطق في الوجه القبلي، واثنان في مطروح وسينا، والأخرى في الوجه البحري ومحافظات القناة. والمخطط أن تتمتع المشروعات القائمة في هذه المناطق بإعفاء ضريبي لمدة عشر سنوات.

ولقد أعطى اهتمام كبير للسياسة المتبعة بتحرير التجارة يتوازن مع الاهتمام الذي وجه إلى تشجيع الاستثمار، بسبب الصلة الواضحة، من السياق، بين الجانبين. ولذلك، تركزت معظم إجراءات التكيف الهيكلي على إزالة القيود المعوقة لحركة الصادرات والواردات، ووضع الإطار المناسب لتشجيع التصدير، وعلى تنمية وتوسيع سوق المال.

ووجود في مصر الآن العديد من البرامج والمشروعات والمؤسسات التي تهدف إلى تشجيع الصادرات وتنميتها، والتي أقيمت بواسطة معونات من القطاع الخاص والمؤسسات الدولية أو المتعددة الجنسيات، وهي تشمل، على سبيل المثال وليس الحصر، وبالإضافة إلى ما سبق ذكره، مركز تنمية الصادرات الذي أنشئ في مارس ١٩٩٢، لمساعدة الشركات المصرية على التصدير، والمركز المصري لتشجيع الصادرات الذي أنشئ في عام ١٩٧٩، ومركز معلومات التصدير الذي يقوم بمهمة توفير المعلومات اللازمة للمصدرين، من خلال الاتصال مع العديد من بنوك المعلومات الدولية، والهيئة العامة للأسواق والمعارض الدولية، والمركز المصري لتشجيع الصادرات، لمساعدة المصدرين من خلال تمويل عملية اشتراكهم في المعارض والأسواق الدولية، ومن خلال استخدام الخبراء لمعاونة المنتجين المصريين على تحسين مستوى الجودة لمنتجاتهم، والاتحاد العام للغرف التجارية المصرية، وهو من أبرز الهيئات العاملة في هذا الميدان، ويهدف أساساً إلى زيادة الفرص التجارية، وتقوية روابط التجارة والاستثمار بين مصر ومجتمعات الأعمال الدولية، والمشاركة في تمثيل مصر في المنظمات والهيئات والمؤتمرات الدولية، إضافة إلى جمعية رجال الأعمال المصريين، وهي من أنشط المنظمات المصرية العاملة في مجال تعميق الارتباط بين الاقتصاد المصري والأسواق الدولية، عبر وحدة العمليات للاتصال الدولي القائمة

ضمن هيكلها التنظيمي.

وعلى مدى مرحلتى الإصلاح الاقتصادى الأولى والثانية، اتخذت الحكومة إجراءات حافزة فى توقيتات محددة، لتشجيع تنمية الصادرات، أهمها، تخفيض سعر الفائدة على قروض تمويل النشاط التصديرى، وخفض عمولة البنوك فى عمليات التصدير، وتشجيع شركات الطيران العابرة للحدود المصرية على النزول فى مطار القاهرة ونقل الشحنات التصديرية إلى الأسواق الخارجية.

وعلى جانب آخر، أعطى مخطط البرنامج اهتماما كبيرا لتنمية سوق المال على النحو الذى بيناه، وكانت هناك خطوات متتابعة أيضا لدعم فاعليته باضطراد، وفى هذا الصدد، جرى العمل على دعم البورصات المصرية بالأجهزة الفنية، مع السماح بقيد الأوراق المالية الأجنبية فى البورصة المصرية والأوراق المالية المصرية فى البورصات الأجنبية، والسماح بإنشاء شركات السمسرة والاستشارات الفنية، حتى يمكن أن تقدم الدعم اللازم للمستثمرين فى الأسهم والسندات، والسماح للقطاع الخاص بإنشاء شركات التأمين، وتعديل القوانين المنظمة للتأمين فى مصر بما يتواءم مع ذلك، والسماح بإنشاء شركات الصرافة، ورفع قيود التعامل بالجنبة المصرى التى كانت مفروضة على بعض البنوك الأجنبية فى مصر، ودعم الاتصال مع أسواق المال فى المراكز المالية العالمية، من خلال شبكة اتصال متطورة تدعم تدفق المعلومات اللازمة، وإسخال تعديلات جذرية على الكثير من نصوص القوانين، لتشجيع سوق المال، وعلى سبيل المثال، تم السماح بفتح الحسابات السرية فى البنوك المصرية، كما تم إصدار قانون إنشاء بورصة مينا البصل، وقانون تنظيم تجارة القطن، ناهيك عن قانون سوق المال الذى عرضنا له بتفصيل وافٍ فى ما سبق.

وقد تمثلت الأهداف العامة لتلك الإجراءات والسياسات فى التوسع فى خلق مناخ المنافسة فى ما بين الوحدات الإنتاجية فى مختلف القطاعات، من خلال تحرير الأسواق، وعدم التمييز فى الأسعار والتكاليف والمزايا فى ما بينها، وزيادة الترابط والتكامل فى ما بين المنتجين، والتوسع فى إنتاج السلع التى تهم القاعدة المريضة من المستهلكين، وفتح فرص العمل أمام الشباب، وإعادة توزيع فرص الاستثمار والعمل إقليميا، وجلب المزيد من الاستثمارات إلى البلاد، عن طريق ربط تطوير الأداء فى سوق المال بالسياسات الاقتصادية الأخرى.

وهكذا، استلزم التحول المتدرج إلى بنية اقتصادية يتسع فيه نطاق الملكية، ويتيح مزيدا من الفرص لتملك الأفراد أصول المجتمع، إجراء تغييرات كبيرة فى السياسات والأطر المؤسسية والقوانين والتشريعات الحاكمة للنشاط الاقتصادى، والقضاء على احتكار القطاع العام للكثير من مجالات العمل والإنتاج. وقد حظى مجال التجارة الخارجية باهتمام بالغ من واضعى البرنامج، خاصة أن خطوات الإصلاح التى تتالت منذ بدء، كانت تسعى إجمالا إلى تمكين البنيان الاقتصادى من التوجه نحو التصدير.

وإذ ذلك، تم الأخذ تباعاً بإجراءات حاسمة للتعامل الخارجى، تتعلق بعمليات التصدير وتفاصيلها الحقيقية، أدت إلى تحقيق طفرة هائلة فى صادرات الدولة، وقد سارت كلها على هدى مجموعة من السياسات العامة، أبرزها تعظيم الإنتاج المحلى، بالاستثمار الأمثل للطاقات المتاحة وبحل اختناقاته وترشيد تكلفته ورفع مستوى جودته، لإمكان مواجهة منافسة الإنتاج المستورد فى ظل سياسة تحرير التجارة الخارجية، والعمل على تطوير هيكل الإنتاج السلعى وتهيته لأغراض التصدير، بعد استقصاء دقيق لحقيقة احتياجات الأسواق الخارجية ودرجة استيعابها للسلع، خاصة أسواق الدول العربية، واستعادة الأسواق التى اتجه إليها التصدير بكثافة من قبل، ومراعاة القدرة التنافسية والمزايا النسبية فى توجيه السلع إلى الأسواق الخارجية، وكذلك تناسب التكاليف والأسعار، وتدعيم المؤسسات التى تعمل فى تمويل وضمان ائتمان الصادرات، وتخفيض التكلفة التى يتحمل بها المصدر إلى أدنى حد، والاستمرار فى توفير الاستيراد المرشّد لمقابلة الاحتياجات الاستهلاكية والوسيلة والاستثمارية، لتغطية الاحتياجات المحلية المتزايدة، وتحرير عمليات الاستيراد والتصدير، وإلغاء القيود الكمية والنوعية، واتخاذ ما يلزم لتنشيط عمليات فتح الاعتمادات، وإلغاء القيود على قيام القطاع الخاص بتجارة القطن فى الداخل والخارج - وقد تم ذلك خلال النصف الثانى من عام ١٩٩٤، والارتقاء بالجودة، وتقديم المونة الفنية للوحدات الإنتاجية المؤهلة لتصدير منتجاتها عالمياً، وحصولها على شهادة المطابقة للمواصفات، والسماح بتصدير جميع المنتجات والسلع الزراعية والمخضبات الصناعية عن طريق الجمارك مباشرة، وإقامة المعارض والسماح بالبيع المباشر للجمهور، والتوسع فى إقامة المعارض للمنتجات الوطنية بالدول الخارجية، وتكثيف الدور الإعلامى، وتنظيم لقاءات بين المنتجين والمصدرين.

وبنتيجة لكل ذلك، زادت مختلف الصادرات الزراعية خلال السنوات ٩٢-١٩٩٦، فالقطن، مثلاً، زاد من ٢٦٧ ألف قنطار إلى ٢٨٠ ألف قنطار، والبصل من ٤١,٥ ألف طن إلى ٢٠٠ ألف طن، والفواكه من ١٣٥ ألف طن إلى ٣٠٠ ألف طن، والخضراوات من ٢٦٥ ألف طن إلى ٥٥٠ ألف طن.

كما زادت الصادرات الصناعية من الخضراوات والفواكه المحفوظة من ٢١,٢ ألف طن إلى ٢٨,٥ ألف طن، والمنسوجات القطنية من ٢٧,٩ ألف طن إلى ٢٤١ ألف طن، والسجاد والكليم من ١٨٧٦ ألف متر مربع إلى ٢٧٩٠ ألف متر مربع، والأحذية الجلدية من ٢ مليون زوج إلى ٨ ملايين زوج، والأسمدة الأزوتية من ٢١٧,١ ألف طن إلى ٣٦٠ ألف طن، وحديد التسليح من ٦٦,١ ألف طن إلى ٢٠٠ ألف طن.

وزادت جملة الإيرادات الجارية من ٥٥ مليار جنيه فى ١٩٩٤ إلى ٦٥ مليار جنيه فى ١٩٩٦، بنسبة زيادة قدرها ١٨,٢٪، مقابل زيادة المدفوعات إجمالاً من ٥٤,٣ مليار جنيه إلى ٦٤,٥ مليار جنيه، بنسبة زيادة قدرها ١٧,١٪، مما أدى إلى انخفاض الفائض الجارى من ٠,٦ مليار جنيه إلى ٠,٥ مليار جنيه. وسجل الميزان التجارى خلال السنوات ٩٣-١٩٩٦ ارتفاع الصادرات السلعية من ١٢,٨ مليار جنيه إلى ١٦,٧ مليار جنيه.

وزادت صادرات البترول الخام ومنتجاته من ٦ مليارات جنيه إلى ٧,٢ مليار جنيه، وبلغ ارتفاع نسبة تغطية الصادرات السلعية إلى الواردات السلعية خلال الفترة ٩٣ - ١٩٩٦ من نحو ٣٥,٧٪ إلى نحو ٣٥,٨٪، وقد ساهم ذلك في تحسين ميزان المدفوعات إجمالاً.

أما الميزان الخدمي، فقد حقق فائضاً زاد من ١٢,٧ مليار جنيه إلى ١٨,١ مليار جنيه، بزيادة قدرها ٥,٤ مليار جنيه، حيث زادت إيرادات النقل من ٢,٧ مليار جنيه إلى ٣,٧ مليار جنيه، والإيرادات السياحية من ٦ مليارات جنيه إلى ١٠,٥ مليار جنيه.

أما ميزان عوائد عوامل الإنتاج، فقد استمر في تحقيق فائض زاد خلال الفترة المذكورة من ٧,٧ مليار جنيه إلى ٨,٨ مليار جنيه، حيث حافظت تحويلات المصريين في الخارج على مستواها النسبي، وزادت عوائد الاستثمار والمتحصلات الأخرى من ٢,٩ مليار جنيه إلى ٥,٣ مليار جنيه.

بينما بقيت الفوائد على القروض والالتزامات الدوالية عند مستواها النسبي عند ٤ مليارات جنيه، وزادت عوائد الاستثمار المدفوعة والمدفوعات الأخرى من ٠,١ مليار إلى ٠,٤ مليار جنيه، وزاد فائض ميزان التحويلات الجارية من ٣,٢ مليار جنيه إلى ٣,٦ مليار جنيه. ومما سبق يتضح أن الإيرادات الجارية لميزان التعامل مع العالم الخارجى حققت نمواً خلال السنوات ٩٣-١٩٩٦، بنحو ١٨,٢٪.

وزادت الصادرات السلعية بنسبة ٣٠,٥٪، وترجع هذه الزيادة أساساً إلى الزيادة في الصادرات الصناعية بنحو ٦٩٪، وأهمها الفولاذ والتسيج والألومنيوم والحديد والصلب، وصادرات البترول ومنتجاته بنحو ٢٠,٢٪.

وحققت الصادرات الخدمية زيادة نسبتها نحو ٢٠,٤٪، ومنها خدمات النقل (شاملة الملاحة البحرية والجوية وإيراد خط أنابيب سوميد) التي حققت بمفردها زيادة نسبتها نحو ٣٦,٤٪، والسياحة ٧٥٪.

وزادت عوائد عوامل الإنتاج المحصلة بنسبة ٦,٢٪، حيث زادت عوائد الاستثمار بنسبة ٨٥,٧٪ تقريباً. أما العناصر الأخرى للإيرادات، فقد حققت زيادة خلال الفترة المذكورة بنسبة ٢,٨٪.

وزادت الواردات الاستثمارية بنسبة ٩٪، في حين تراجعت مدفوعات عناصر أخرى، أهمها النقل بنسبة (-) ٢,٢٪، والسياحة الخارجية بنسبة (-) ١٠,٨٪، والفوائد على القروض والالتزامات بنسبة (-) ٢,٨٪، وهي ترتبط بحجم الدين الخارجى وتوقيات سداده. وزادت الأهمية النسبية للواردات السلعية (الاستهلاكية والوسيطة والاستثمارية) من ٦٦٪ إلى ٧٢,٢٪، أى ما يربو قليلاً على ثلثي إجمالى المدفوعات.

وعلى الرغم من الإجراءات التشجيعية التي طبقتها الحكومة لتحفيز النشاط التصديري، فإن أداء التصدير للقطاع الخاص لم يتوكل بصورة ملحوظة وتلك الجهود، إذ بلغت نسبة مساهمته في إجمالى

الصادرات المصرية نحو ٢٤,٥٪ في السنة المالية ١٩٩٤/٩٣، مقابل ١٨,٧٪ عام ١٩٨٧/٨٦، على الرغم من ارتفاع نسبة مساهمة في إجمالي الناتج المحلي التي بلغت نحو ٦٥٪ في المتوسط خلال تلك الفترة، مقارنة بـ ٥٤٪ في الثمانينات. ويشير ذلك إلى أن النسبة الغالبة من إنتاج هذا القطاع تنجّه إلى السوق المحلية، بسبب ارتفاع ربحيتها على ربحية التصدير - وربما تكون السياسة الحمائية خلال السنوات السابقة قد ساعدت في هذا الاتجاه.

وبرغم التغيير الهائل الذي أحدثته سياسات التكيف الهيكلي، فلا يزال عجز الميزان التجاري يمثل أحد القيود الأساسية على حركة المجتمع، وهذا العجز هو السبب في التأثير السلبي الدائم على ميزان المدفوعات الذي يعاني بدوره عجزاً زمنياً. وبعبارة أخرى، فإن الاقتصاد الوطنى يعتمد نتيجة لذلك، بصورة متزايدة، على الميزان الضمى في تغطية العجز، وهو ما يعنى الارتباط بمصادر دخل خارج سيطرة متخذى القرار في المجتمع، الأمر الذي يعرضه إلى مخاطر دائمة.

وتلك هي بالضبط المخاطر التي استشرفها وأخضع البرنامج قبل البدء في تنفيذه، وهي مخاطر تتصل بواقع النظام الدولى الراهن وعملية تشكيكه. ولا شك في أن الجهود التي تبذل تباعاً تضع في اعتباره ضرورة التعاطى مع تلك المخاطر، وتجاوزها بالتكريع.

والواقع أن مصر تتمتع بمزايا نسبية واضحة في مجال التصدير، تتمثل في وفرة الأيدي العاملة بأجور منخفضة، كما أن مناخ مصر وأرضها الزراعية تمكنها من زراعة محاصيل متنوعة في توقيتات ملائمة، فضلاً عن توسط الموقع الجغرافى مناطق أوروبا وشمال إفريقية والشرق الأقصى، مما يعنى الوصول السريع إلى الأسواق، ويكسب مصر ميزة لتكون مركزاً للنقل والخدمات الأخرى، لتصبح قاعدة تصديرية ومحوراً للتجارة العالمية.

وتوضيح دراسة تكاليف الشحن والنقل في مصر أنها في مستوى تنافسى مع عدد كبير من دول العالم، إلا أن عدم كفاءة الخدمات المقدمة والتأخير الكبير في عمليات الشحن والتفريغ وإنهاء الإجراءات - وهي عناصر لا تعكسها الإحصاءات - تحجب الكثير من المزايا المحققة من انخفاض التكاليف وأفضلية الموقع.

وفي ظل التكتلات الاقتصادية التي يشهدها العالم في الوقت الحاضر، وفي ضوء النجاح الذي حققتة اتفاقية الجات المعدلة، تصبح إدارة النشاط الترويجى والنفاذ إلى الأسواق العالمية عملاً شاقاً وكبيراً.

وأمام هذه التحديات يظهر مدى الجهد المطلوب للاحتفاظ بمستوى الأسواق الخارجية وتوسيع نطاقها، في ظل منافسة قوية، وهو ما يتطلب إعادة ترتيب أولويات الأسواق للمنتجات المصرية، والتركيز على تلك الأسواق التي تتمتع فيها الصادرات المصرية بميزة نسبية واضحة، خاصة ما تظهره إمكانيات

الأسواق العربية والإفريقية من تقبل واضح لصادراتنا فيها، وقد تطلب هذا من الحكومة أن توظف اتفاقياتها وجهودها المختلفة مع تلك الدول لخدمة هذا الهدف.

وتطور الصادرات المصرية ونموها يرتبط أساسا بتنمية الصادرات غير التقليدية، وعلى الأخص السلع الصناعية الواعدة، بالإضافة إلى تحسين وضع الصادرات التقليدية، وفي مقدمتها القطن، مع الأخذ في الاعتبار أن حصيلة صادرات البترول ومنتجاته تخضع بالدرجة الأولى للموقف في السوق الدولية للبترول التي تتجه بصورة واضحة نحو الانخفاض، ولا تملك مصر قدرة التحكم فيها.

وقد حققت الصادرات من السلع غير التقليدية - وهي مجموعة السلع التي تتركز حولها الجهود لرفع القدرة التصديرية لمصر - زيادة ملحوظة، بنسبة ١٥٪، خلال السنوات العشر الماضية، مما عوض جانبا مهما من انخفاض قيمة الصادرات التقليدية. فقد ارتفعت قيمة الصادرات غير التقليدية من ٧٦٥ مليون دولار في السنة المالية ١٩٨٣/٨٢ إلى ١٨٨٦ مليون دولار في السنة المالية ١٩٩٤/٩٣، وتركزت الزيادة في مجموعة الصادرات الصناعية التي بلغت قيمتها ٢٧٠ مليون دولار عام ١٩٨٣/٨٢، لتصل إلى ١٤٦١ مليون دولار عام ١٩٩٢/٩١، ثم تراجعت لتسجل ١١٢٧ مليون دولار عام ١٩٩٤/٩٣، ويرجع ارتفاع الصادرات السلعية غير التقليدية، إلى حد كبير، إلى نمو النشاط التصديري للقطاع الخاص نسبيا، بالإضافة إلى تكثيف القطاع العام جهوده التصديرية في ظل الانحسار الاقتصادية الجديدة.

ويرتبن مستقبل الصادرات السلعية المصرية بالإنتاج الوطني والقدرة على تحديث وتطويره وتحسين جودته ونوعيته وتخفيض تكاليفه، حتى يكون قادرا على المنافسة في الأسواق الدولية والعربية، مع ارتباط الإنتاج بدراسات شاملة عن حاجة الأسواق الخارجية والسلع المنافسة، ووضع خطة تسويقية مكثفة لترويج الصادرات تشترك في تنفيذها مختلف الأجهزة الرسمية والاتحادات والمنظمات الممثلة لقطاع الأعمال، بالإضافة إلى استمرار السياسات المحفزة للتصدير، وإزالة القيود التي تحد من انطلاق القطاع الخاص، وإطلاق حرية المنافسة بغير احتكار.

ومما لا شك فيه أن التصدير نشاط ديناميكي يحتاج إلى عمل دائب وجهود متواصلة وتنسيق وتجانس كامل مع السياسات الاقتصادية، وهو ما تعمل الحكومة على تحقيقه بصبر وثبات، إتاحة وضع تنافسي أفضل لصادرات المصرية، ومجال أوسع للنفاذ إلى الأسواق الخارجية، للقضاء على الفقر والكساد، بما يمهّد الطريق أمام التقدم الاقتصادي والاجتماعي ويزيد رفاهية الشعب.

إن الملامح التي قمّمناها بإيجاز - نأمل في أن يكون مقيدا - للسياسات الإصلاحية التي اتبعت على محور التكيف الهيكلي، لا تكفي وحدها لتجسيد الحالة التي انتقلت إليها مختلف قطاعات الدولة الإنتاجية والخدمية، مع عملية الإصلاح. ويرغم فانتهت لها للفهم العام، فإنها لا تعكس، بمفردها، التحسن التدريجي للملموس

فى مستوى معيشة المواطنىن، والدفعات الهائلة التى طالت معدلات الإنتاج القومى فى مختلف الميادين. وهذا ما تقوم به الصفحات التالية التى تعرض إلى الإنجازات التى تحققت فى جميع هذه القطاعات، باتباع السياسات المتقدمة، مما أدى إلى زيادة العرض الكلى للاقتصاد الوطنى، وتحسينه، سلعا وخدمات.

لقد شهد قطاع الزراعة واستصلاح الأراضى والموارد المائية تطورا مثيرا عبر مسيرة الإصلاح الاقتصادى، وكان فى صدارة القطاعات التى قطعت فيه خطوات راسخة. وهذا أمر طبيعى، لأن قضية التنمية الزراعية قضية حيوية لها أبعاد اقتصادية وسياسية واستراتيجية متداخلة. وفى ضوء معدلات النمو السكانى فى مصر والمتغيرات العالمية المحددة للنمو فى مختلف قطاعات الإنتاج الملقى، استقر واضعو برنامج الإصلاح على أن تنمية الزراعة المصرية هى أمل مصر فى التقدم على مختلف الأصعدة. ولهذا، وضعت فى مستهل الثمانينات، وقبل بدء البرنامج الإصلاحى، استراتيجية عريضة تحدد الأهداف الرئيسية والآليات الممكنة لانطلاق الزراعة المصرية، وقد أثبتت مرونتها، إذ أمكن إعادة صياغتها وتوحيدها خلال التسعينات، لتتسق مع الإطار الهيكلى الجديد الذى قام فى الاقتصاد العالمى. واعتمدت هذه الاستراتيجية على أربع ركائز هى: الإطار الاقتصادى والاجتماعى العام للتنمية الزراعية، أهداف استراتيجية الزراعة المصرية، محددات التنمية الزراعية، آليات تحقيق التنمية الزراعية. وكان أبرز ملامح الركيزة الأولى التأكيد على دور التكنولوجيا المتطورة فى الإسراع بمعدلات التنمية والتوسع فى التخصصات وزيادة الاستثمارات، فى مجالات الزراعة، ورفع كفاءة أعمال التسويق، وتعديل الإطار المؤسسى والتشريعى، بما يساعد فى تحقيق التنمية الزراعية. أما أهداف هذه الاستراتيجية، فقد جاء على رأسها تحقيق الكفاءة الاقتصادية فى استخدام الموارد الزراعية، وإيجاد إمكانية لجعل جهود التنمية الزراعية متواصلة، وضمان الأمن الغذائى بالتركيز على المحاصيل الاستراتيجية، وخلق فرص عمل منتج فى الزراعة، وإعادة توزيع الدخل القومى، بما يعكس مساهمة الزراعة فيه بنسبة موضوعية، وأخيرا، تنمية الصادرات الزراعية لتساهم فى تخفيف العبء المتزايد على الميزان التجارى، وبمراعاة محددات التنمية الزراعية، وبالنظر إلى الإطار العام لها، فقد تم الأخذ بالآليات عديدة تم تحديثها أو استحداثها، لتحقيق أهداف التنمية الزراعية. وكلها تتسجم مع الاتجاه العام لبرنامج الإصلاح، أى تحرير القطاع الزراعى بالأسلوب الذى لا يترتب عليه اختلالات غير محسوبة على المزارعين والمستهلكين، وهو أسلوب رأى واضعو البرنامج أن يتأسس على اعتماد التخطيط التوجيهى أو التأسيرى الذى يزيد مسئولية الدولة فى إحداث التنمية الزراعية، ويطلق، فى الوقت نفسه، طاقات وإبداعات العاملين فى هذا القطاع، من أجل زيادة الإنتاج والإنتاجية. وكان فى

مقدمة هذه الأليات تطوير دور البحث العلمى والإرشاد الزراعى فى التنمية الزراعية، والتوسع فى استصلاح الأراضى وتوزيعها على شباب الخريجين والمستثمرين، وإعادة النظر فى الهياكل المؤسسية للقطاع، والاستمرار فى ترشيد استخدام مياه الري، وإحلال وتجديد منشآته، وتعديل التركيب المحصولى، وتحديث وسائل الري والصرف، وفى ضوء هذه الاستراتيجية العامة، نفذت مجموعة من الإجراءات المتتابعة التى أدت إلى إحداث دفعات قوية متتالية وتراكمية للإنتاج الزراعى، ومن ذلك، إلغاء التوريد الإجبارى للمحاصيل وتحرير أسعارها وإلغاء التركيب المحصولى الإجبارى وتطوير القطاع المصرى المرتبط بالريف ورفع أسعار التوريد وإلغاء الدعم على مستلزمات الإنتاج الزراعى. وخلال الفترة ٨٢ - ١٩٩٦ تحققت قفزة هائلة فى مجالات الإنتاج الزراعى كافة، لعل من أدل مؤشراتهما ارتفاع معدل النمو فى الإنتاج الزراعى من ٢٪ إلى ٣,١٪، وزيادة الرقعة الزراعية من ٦,٢ مليون فدان إلى ٧,٨ مليون فدان، والمساحة المحصولية من ١١,٢ مليون فدان إلى ١٤,٩ مليون فدان، ووصول قيمة الصادرات الزراعية إلى نحو مليار ونصف المليار جنيه، وزيادة عدد المشتغلين فى القطاع بمعدل نمو سنوى بلغ ٤,١٪. وخلال الستة عشر عاما الماضية حقق إنتاج معظم المحاصيل الزراعية نموا مضطربا، ومن بينها الحبوب والبقول والمحاصيل السكرية والحبوب الزيتية والبصل والخضراوات والفواكه. وتطور الإنتاج الحيوانى والداجنى والسكى تطورا ملحوظا، وقد حدث كل هذا برغم الارتفاع المتزايد فى تكاليف الإنتاج الزراعى، نتيجة ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج وأسعار الفائدة على القروض، عالميا، وبرغم الضغوط التى فرضتها اتفاقيات التجارة الدولية. وفى هذا الصدد، اتبعت الدولة سياسات متدرجة من أجل زيادة دخول المزارعين، حتى يمكن زيادة الصادرات الزراعية وتحقيق الاكتفاء الذاتى من المحاصيل الاستراتيجية. وكان من أهم الإنجازات التى تحققت باتباع هذه السياسات، زيادة إنتاج القمح من ٤,١٣ مليون أردب عام ١٩٨٢ إلى ٣٢ مليون أردب عام ١٩٩٢. وعلى محورى التنمية الأفقى والرأسى حققت سياسات الإصلاح فى القطاع الزراعى إنجازات ضخمة، منها استكمال أعمال البنية الأساسية لاستصلاح وزراعة نحو ٢ مليون فدان، وإنجاز عدد من مشروعات تحسين الأراضى فى مساحة تصل إلى مليون فدان، وتعميم استخدام التقنيات الحديثة فى عملية إكثار البذور والتقاوى وتوفير الأسمدة، إلى جانب نقل تكنولوجيا الزراعة الآلية، عن طريق نشر محطات الزراعة الآلية الإرشادية فى مختلف المحافظات، وتطوير برامج التدريب الزراعى، وترفيه أداء البنك الرئيسى للتنمية والائتمان وفروعه بالمحافظات، حتى بلغ إجمالى أرصدته المصرفية فى نهاية يونيو ١٩٩٦ نحو ٤ مليارات جنيه، والتوسع فى البحوث الزراعية التى أدت إلى تحسين السلالات واستنباط التراكيب الوراثية والأصناف النباتية ذات الإنتاجية العالية والصفات الممتازة. وفى مجال الري الذى شهد أعمال تحديث وتطوير وتوسع غير مسبوق، تم فى إطار برنامج الإصلاح توظيف استثمارات تجاوزت المليار ونصف المليار جنيه لتنفيذ مشروعات عديدة، أهمها مشروع ترعة السلام لخدمة مساحة ٦٠٠ ألف فدان، وترعة الإسماعيلية لخدمة مساحة ٨٣٠ ألف فدان، ومشروع ترعة النصر لخدمة ٤٠٠

ألف فدان، ومشروع قناطر إسنا الجديدة لتوفير ١,٥ مليار متر مكعب من المياه، تساهم في رى نحو ٢٠٠ ألف فدان وتوليد طاقة كهريائية طاقتها ٦٣٠ ميجاوات ساعة، ومشروع هويس نجع حمادى الجديد الذى يوفر مليار متر مكعب من المياه، تساهم في رى ٢٠٠ ألف فدان، وإنشاء قناة توشكى لاستقبال طاقة المياه الزائدة على طاقة التخزين فى بحيرة السد العالى، واستغلالها لاستصلاح وزراعة الصحراء فى جنوب الوادى، والبدء فى دراسة وتنفيذ مشروع ترعة الوادى الجديد بطول ٢٤٠ كيلو متر لخدمة ٥ ملايين فدان تمثل، وبحق، أمل مصر فى المستقبل وقاعدة الارتكاز والأمن الاستراتيجى للأجيال المقبلة.

أما قطاع الصناعة والإنتاج الحورى فيمثل، كغيره من قطاعات رئيسية، قوة دفع وارتكاز لكل قطاعات الدولة الإنتاجية والخدمية. ولذلك، وضعت خطة استراتيجية فى إطار عملية الإصلاح للتنمية الصناعة المصرية والتنسيق الكامل بينها وبين القطاعات الأخرى. وقد مضت هذه الاستراتيجية على هدى السياسات التى دارت فى إطارها عملية الإصلاح، ومحورها الأساسى هو التخصصية وتحريير العمليات الاقتصادية، حتى توجت فى عام ١٩٩١ بإصدار قانون قطاع الأعمال العام الذى وسع قاعدة الملكية فى الصناعة، وأدى إلى تحسين معدلات الإنتاج والإنتاجية فى مختلف محاورها، وأحدث فيها انتقالا تكنولوجية هائلة، مكنتها من الدخول تدريجيا إلى سوق المنافسة العالمية. وقد تضمنت هذه الاستراتيجية محاور عديدة تعاونت على إخراج الصناعة المصرية من حالة الركود التى لازمتها طويلا، وكان فى مقدمتها تنمية القدرات التكنولوجية الوطنية، وتوفير المناخ الاقتصادى والاجتماعى والبنية الأساسية اللازمة لذلك، إلى جانب التوسع فى تطوير ونقل تكنولوجيا الإلكترونيات الدقيقة والمعلوماتية والتكنولوجيا الحيوية وهندسة الوراثة، على أساس أن هذه التكنولوجيا تنتج عائدا اقتصاديا واجتماعيا كبيرا، وتضع البلاد على بداية الطريق الحاقى بالعالم المتقدم، كما تضمنت هذه الاستراتيجية تعظيم القدرة التنافسية لقطاع الصناعة، عن طريق إدخال أنظمة الجودة الشاملة، وترشيد تكلفة الإنتاج، والاهتمام بالتطوير الإدارى ودعم المؤسسات التصديرية، بالإضافة إلى التوسع فى تنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة المكثفة للعمالة، والربط بين المنشآت الصناعية والغرف التجارية، وإعادة النظر فى النظام الضريبى. وتنفيذا للتوجهات القيادية العامة لمختلف قطاعات الإنتاج التى تعكس رؤية خاصة وشاملة لبرنامج الإصلاح المصرى، قامت استراتيجية الصناعة على أساسين مهمين، أولهما الاقتداء بعميد الاعتماد على الذات، تحت شعار «صنع فى مصر» خاصة فى إنتاج المعدات الاستثمارية، وتشجيع تشغيل المزيد من العمالة مع رفع مهاراتها ومعارفها التقنية والإدارية. وقد رأيت هذه الاستراتيجية ممارسات جديدة كل الجدة فى قطاع الصناعة، على رأسها الخطة الناجحة التى نفذت

توزيعاً لإعادة توزيع الأنشطة الإنتاجية والصناعية وإنشاء مناطق ومجمعات صناعية عملاقة في مختلف محافظات الجمهورية. ويذكر أن عدد المشروعات الصناعية الجديدة التي تمت إقامتها عام ١٩٩٦ وحده بلغ ١٤٩٠ مشروعاً، وصلت تكلفتها الاستثمارية إلى ما يقرب من ٦ مليارات جنيه، وقيمة إنتاجها ١٦ مليار جنيه، وفرت نحو ٦٠ ألف فرصة عمل جديدة، ويتتابع جهود الإصلاح في مصر، وصلت قيمة الصادرات من المنتجات الصناعية المصرية في عام ١٩٩٦ إلى نحو ١٠ مليارات جنيه. واستطاع القطاع الصناعي في ظل المزايا والحوافز التي منحتها الحكومة للمستثمرين للتشجيع على الاستثمار في القطاع الصناعي، أن يتجاوب بسرعة وكفاءة مع الرؤية العامة لبرنامج الإصلاح، حتى بلغت استثمارات قطاع الأعمال الخاص والتعاوني في عام ١٩٩٦ وحده نحو ٩ مليارات جنيه، في مقابل مليار ونصف المليار لقطاع الأعمال العام ومليار واحد للقطاع الحكومي والعالم. وحققت قطاعات صناعية عديدة معدلات نمو متزايدة، وكانت قطاعات صناعة وسائل النقل والملابس الجاهزة والمنتجات الجلدية والأنشطة الهندسية والإلكترونية في مقدمة هذه القطاعات. وحتى عام ١٩٩٦، تم تنفيذ جانب كبير من المشروعات الصناعية التي حددتها الخريطة الاستثمارية التي تتضمن ٢١ منطقة صناعية ضخمة جديدة حتى عام ٢٠١٧، تتوزع بين صناعات ثقيلة ومتوسطة وخفيفة. وفي عام ١٩٩٦، بالتحديد، بلغ معدل نمو قطاع الصناعة ٨٪، وبلغت قيمة الإنتاج الصناعي ٧٤ مليار جنيه. وقد وضعت وزارة الصناعة خطة أخرى لإنشاء المجمعات الصناعية في جميع أنحاء البلاد، تم الانتهاء من تنفيذ بعضها ويجري تنفيذ الأخرى، منها مجمع إنتاج الحديد والصلب الذي يتكلف عشرة آلاف مليون جنيه. أما قطاعات التعدين والثروة المعدنية، فقد أحدثت طفرة في التخطيط والاستكشاف على شموه مشروع ضخيم، تم إعداده بواسطة هيئة المساحة الجيولوجية، هو مشروع التخطيط الجيولوجي واستكشاف الخامات المعدنية الذي أعدت على أساسه خريطة جيولوجية لمصر. ولقد تمكن القائمون على هذا المشروع من توسيع قاعدة البحث والاستكشاف والاستغلال للثروات الوطنية، من خلال الشركات المصرية الخاصة، والمشاركة، والأجنبية. وفي عام ١٩٩٦، بدأت إنجازات هذا المشروع تتريّ تباعاً، حيث سجل وجود خامات تعدينية في مناطق عديدة، ونفذت عمليات استكشاف تستخدم تقنيات حديثة جداً لاستخراجها، ومن بينها خام الحديد والذهب والجرانيت، إلى جانب استكشاف وتحديد مناطق أحجار الزينة في جنوب سيناء والرواسب الفوسفاتية في شرقها. وكان في مقدمة الإنجازات التي حققتها هيئة المساحة الجيولوجية، نتيجة لجهودها المتصلة في البحث والاستكشاف، الاكتشاف النادر الذي لا مثيل له على مستوى العالم لمعدن الذهب، في منطقة العوينات، في عام ١٩٩٥. وكان ذلك ضمن خطة الهيئة البحث عن ثروات مصر في المناطق البكر، حيث أكتبت الخرائط والعينات وجود كميات ضخمة جداً من خام الذهب ونسبة مرتفعة جداً، أيضاً، وذلك على المستويات السطحية، وفي باطن الأرض. ويعد هذا الكشف بنشاط تنموي واسع، زراعي وصناعي وتعديني، في جنوب مصر، كما يضع مصر في مقدمة الدول المنتجة للذهب في العالم، ويفتح، بالإضافة إلى ذلك، أفقاً جديداً للتعاون مع ليبيا

الشقيقة التي تمتد منطقة الكشف في أراضيها. أما الهيئة العامة لتنفيذ المشروعات وهي إحدى مبادرات وزارة الصناعة الأساسية، فقد نجحت في تنفيذ المهام التي أسندت إليها بالكامل، وفي مقدمتها المشروع الضخم لإنتاج الفوسفات في أبو طرطور، وإنشاء الجمع الكيميائي لإنتاج حمض الفوسفوريك، بالإضافة إلى إقامة عدد من المجمعات الصناعية لخدمة الصناعات الصغيرة والحرفية بالمدن الصناعية الجديدة، في مختلف محافظات الجمهورية. وعلى أساس التفكير الجديد الذي جاء به برنامج الإصلاح المصري الذي يقوم على تشغيل وتوظيف كل قدرات الدولة ومواردها المتاحة، من أجل إحداث النهضة المطلوبة، على طريق بناء الدولة العصرية، أصبحت كل أراضي الدولة الرسوبية مساحات مستهدفة للتقريب من البترول والغازات الطبيعية، وتم وضع استراتيجية متكاملة تتضمن تكثيف البحث عن خام البترول والغاز الطبيعي، لدعم الأمن القومي البترولي لمصر، وزيادة إسهام الموارد البترولية في تعزيز الدخل القومي، وخلق مزيد من فرص العمالة للمواطنين، ونتيجة للاستقرار السياسي والأمني الذي أوجد مناخاً مستقراً للاستثمار في مصر، واستناداً إلى خبرة قطاع البترول المصري العميقة والمتعمدة، ومصدقية مصر الثابتة، واحترامها لتعاقداتها الخارجية - أنجذبت الكثير من الشركات العالمية للعمل في مصر، حتى إن الاتفاقيات التي وقعت خلال الستة عشر عاماً الماضية زادت على مئتي اتفاقية للبحث والتقيب وتنمية حقول البترول، وخلال الخمس سنوات الماضية وحدها، تم تحقيق نحو ٢٨٥ اكتشافاً، وضع معظمها على خريطة الإنتاج بعد إقامة التسهيلات اللازمة. وقد أنجز ذلك بفضل دعم دور القطاع الخاص في مجال البحث، والاتجاه نحو طرح المناطق المفتوحة للبحث في مزايدات عالية بصفة منتظمة، والتواجد المستمر على الساحة الدولية، من خلال التنوات والمعارض التي تعرّف بإمكانيات قطاع البترول في مصر. وبسبب الجهود الحثيثة التي بذلت، وصل إنتاج البترول الخام في عام ١٩٩٦ إلى ٤٤,٨ مليون طن، بنسبة زيادة قدرها ٢٩٪ على عام ١٩٨١، وبمعدل نمو سنوي ٢,٥٪، بينما بلغ إنتاج الغاز الطبيعي نحو ١٢ مليون طن، بزيادة بلغت نسبتها ٤٢٢٪ على عام ١٩٨١، بمعدل نمو سنوي ١٢,٥٪. وفي معية ذلك، طال صناعة الغاز الطبيعي تطور كبير في البنية الأساسية لنقله، حتى بلغت أطوال الشبكة القومية له نحو ٣٠٠٠ كيلو متر، بالإضافة إلى عشرة آلاف كيلو متر لشبكات توصيل الغاز إلى المنازل، كما تم إدخال القطاع الخاص إلى مجال التكرير والتصنيع، مما أدى إلى زيادة كمية الخام المعالج بمعامل التكرير في عام ١٩٩٦ بنسبة ٧٥٪ على الكمية المعالجة في عام ١٩٨١، بمعدل نمو سنوي قدره ٤,١٪، وتم أيضاً تعديل السياسة التسويقية للخام المصري، ليدخل أسواقاً جديدة. وشهدت صناعة البتروكيماويات هي الأخرى تطوراً هائلاً، من خلال توسيع وتطوير مجمع البتروكيماويات بالإسكندرية لتصنيع مشتقات البترول وبعض الخامات الأولية المستخدمة في العديد من الصناعات، مثل صناعات البلاستيك والكأوتشوك وغيرهما، إضافة إلى ما يحققه الجمع من عائد كبير عن طريق تصدير المنتجات المصرية من مشتقات البترول التي اكتسبت شهرة عالمية. كما أسهمت جهود قطاع البترول في دعم سياسة الدولة لتنمية المناطق النائية، بالتوسع في إقامة محطات تموين وخدمة السيارات في مختلف مناطق سيناء، ودعم شبكة خطوط نقل الخامات والغازات فيها،

لضمان احتياجاتها، ومضاعفة الطاقة الإنتاجية لمعامل التكرير في أرجاء مصر، وإقامة معمل جديد في أسيوط، وتوصيل الغاز الطبيعي إلى المنشآت الصناعية في الوجه القبلي في إطار البرنامج القومي لتنمية جنوب الوادي.

والحقيقة المؤكدة هي أن الكهرباء والطاقة أساس متين للتنمية المعاصرة في سائر جوانبها الاقتصادية والاجتماعية، وهي الدعامة الرئيسية التي تقوم عليها مشروعات خطط التنمية الزراعية والصناعية والخدمية، والتخطيط الشامل في مجال الكهرباء والطاقة استند إلى التنبؤ بالاحتياجات الفعلية من الطاقة الكهربائية لمختلف الاستخدامات، وتوفيرها من المصادر المتاحة لمواجهة الطلب المتزايد عليها. ولقد حرصت قيادة الكهرباء والطاقة المصرية على وضع استراتيجية شاملة لاستخدام وتنمية مصادر الطاقة في مصر، طبقاً للرؤية المستقبلية للمشروعات التنموية والخدمية حتى عام ٢٠١٧، بما يفي بمتطلبات المشروعات القومية العملاقة، لتحقيق هدف بناء الدولة المصرية الذي تضعه قيادة مبارك نصب أعينها منذ مطلع الثمانينات، ويتمثل الأهداف الاستراتيجية لقطاع الكهرباء والطاقة في توفير احتياجات التنمية من الطاقة الكهربائية، وتوصيل التيار الكهربائي إلى القرية المصرية للارتقاء بمستوى المجتمع الريفي، وتحويله إلى مجتمع متقدم، وتحقيق الاستغلال الأمثل لمصادر إنتاج الكهرباء التقليدية، والتوسع في استخدامات مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة والبديلة، والاعتماد على الذات في تصنيع بعض مهمات ومعدات محطات التوليد والمحولات والشبكات الكهربائية، وزيادة نسبة التصنيع المحلي للكابلات والمعالجات والأبراج، وتشجيع القطاع الخاص المصري والأجنبي على بناء وتشغيل وتملك محطات توليد الكهرباء، وإحلال وتجديد المحطات والشبكات القديمة، والربط الكهربائي مع الدول العربية والإفريقية المجاورة وربطها مع الشبكة الأوروبية، بالإضافة إلى تحسين مستوى الخدمة الكهربائية للمنتفعين، حتى يصل إلى المعدلات والمواصفات العالمية، والعمل على ترشيد استخدامات الطاقة الكهربائية. ويجري على هذه الأهداف، وبمجهود وزارة الكهرباء والطاقة والهيئات التابعة لها، تحققت إنجازات مذهلة في هذا القطاع خلال ستة عشر عاماً مضت، كان قطاع الكهرباء والطاقة خلالها رائداً في الالتزام الخلاق بفلسفة الإصلاح الاقتصادي التي اختطتها القيادة، ونموذجاً يحتذى لمختلف القطاعات الأخرى في الدولة، حتى إن المؤسسات الدولية شهدت لهذا القطاع - بالذات - بأنه الأقدر على الإنجاز واستغلال الموارد المالية الاستخدام الأمثل لتنفيذ مشروعاته، وإذا كان النصيب السنوي من الطاقة الكهربائية للفرد هو أحد المقاييس المستحقة لمستوى النمو والتقدم للدولة، فإن مصر بجهد قطاع الكهرباء والطاقة تتلّى في مقمّة الدول الأكثر نمواً وتحضراً، حيث بلغ نصيب الفرد من الطاقة الكهربائية سنوياً في عام ١٩٩٦ - ١٣٠٠ كيلووات ساعة وهو الذي لم يتعدّ ٤٥٠ كيلووات ساعة في عام ١٩٨٠، وهذا رقم مرتفع للغاية عند مقارنته بدول عديدة متقدمة ونامية. ويترجم هذا الرقم

الارتفاع المذهل لحجم الطاقة الكهربائية المتاحة، من ١٨ مليار كيلوات ساعة سنوياً في عام ١٩٨٠ إلى ٩٠ مليار كيلوات ساعة في عام ١٩٩٦، وتحقيق متطلبات تنفيذ خطة الإصلاح الاقتصادي بالتوسع في إقامة مختلف المشروعات التنموية، انتهجت وزارة الكهرباء والطاقة سياسة إنشاء محطات توليد ذات قدرات كبيرة وكفاءة عالية، تتميز بانخفاض معدلات استهلاكها للوقود، وطورت محطات التوليد القائمة، لتعمل بالغاز الطبيعي، بهدف ترشيد استخدامات منتجات الوقود البترولية وتوجيهها إلى التصدير، وإسخال نظم مستحثة لخفض معدلات الاستهلاك باستخدام الطاقة الحرارية الناتجة من عوادم المحطات الغازية، لإنتاج بخار يستخدم في إدارة وحدات توليد بخارية إضافية، بغاية زيادة قدرة المحطة بنسبة ٥٠٪، بدون استخدام وقود إضافي، وقامت الوزارة، أيضاً، بربط الشبكة الكهربائية الموحدة للجمهورية، من خلال إقامة محطات محولات على مستوى محافظات الجمهورية، لتأمين وتديم التغذية الكهربائية للامدادات العمرانية الجديدة، خاصة المدن الصناعية والمشروعات الزراعية والصناعية والسياحية، فامتدت الشبكة الكهربائية من أسوان إلى القاهرة على الجهد الفائق ٥٠٠ كيلو فولت، وتفرّع منها خطوط الشبكات جهد ٢٢٠ و١٣٢ كيلو فولت، لنقل الطاقة من الشبكة الرئيسية إلى مراكز الأعمال في مختلف أنحاء الجمهورية، وباستخدام أحدث التقنيات العالمية المتاحة يتم الآن التحكم، مركزيًا، في جميع أجزاء الشبكة الموحدة، عن طريق مجموعة من مراكز التحكم في الطاقة تتبادل المعلومات بين جميع المعدات في الشبكة وحاسبات إلكترونية مركزية، تستخدم بدورها أحدث البرامج في تمثيل وتحليل الشبكات، لاتخاذ القرارات اللازمة لتشغيل الاقتصادى، مع ضمان أعلى درجات الأمان وجودة التغذية بالطاقة الكهربائية. وقد وفرت وزارة الكهرباء والطاقة متطلبات المشروعات الصناعية بالمدن الجديدة التي بلغ عددها ٢٢ مدينة، من بينها ٧ مدن تحت الإنشاء على امتداد محافظات الجمهورية، بما ساهم في إحداث نهضة حقيقية للصناعة المصرية. كما قامت الوزارة بالمساهمة في توسعات القطاع الزراعى، عن طريق تنفيذ مشروعات كهربائية لتغذية ٢٢٠ ألف فدان في مختلف المحافظات الزراعية بالتيار الكهربائى، ويجرى في الوقت الحاضر استكمال كهرية نحو ٨٠٠ ألف فدان أخرى، وتنتشر الآن في مختلف ربوع مصر مواقع سياحية جديدة وأعدة، تمثل مراكز جذب غير تقليدية للسائحين في مصر الذين تتزايد أعدادهم باضطراد، وتتزايد معها فرص العمل للشباب، ومن أمثلتها المنشآت التي أقيمت على طول الساحل الشمالى الغربى والبحر الأحمر وسيناء، وكلها ما كانت لتنشأ لولا توصيل البنية الأساسية إليها، وفى مقدمتها شبكات وخطوط الكهرباء، وعلى طريق إنجاز أحد الأهداف الرئيسية للقطاع المتمثل فى تنمية المجتمع الريفى والمناطق النائية، تمكنت أجهزة ومينآت القطاع من إنارة جميع القرى والتوايح والعزب والنجوع، متخطية فى عملها التعداد المستهدف مرحلياً، ففي عام ١٩٨٦ تم البدء فى إنارة التوايح التى كان من المزمع الانتهاء منها عام ١٩٩٨، وفى إطار خطة الدولة لاستغلال الإمكانيات المتاحة مطياً من مصادر الطاقة غير التقليدية، نفذت الوزارة عدة مشروعات لتوليد الكهرباء باستخدام طاقتى الشمس والرياح، فتم إنشاء أول محطة إنتاج كهرباء بالطاقة الشمسية بقدرة ١٥٠ ميجاوات، تعمل بالغاز الطبيعي ليلاً، كما تم تشغيل مزرعة رياح

بقدره ٥٠٠٠ كيلوات، وربطت بالشبكة المحلية بالفريفة، بينما يجرى العمل في مزرعتين أخريين في الزعفرانة بقدره ١٢٠ ألف كيلوات، يبدأ تشغيلهما عام ١٩٩٨. وفي مجال الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية انتهى العمل في إنشاء الشبكة القومية للرصد الإشعاعي للكشف المبكر عن أي تلوث إشعاعي عبر الحدود، كما نفذت مشروعات أخرى عديدة لمعالجة المخلفات المشعة وإنتاج النظائر المشعة المستخدمة في مجالات الطب والزراعة، ويجري في الوقت الحاضر تنفيذ مشروع مفالم مصر البحثي الثاني بقدره ٢٢ ميجاوات الذي سيسهم في بحوث اختبار المواد وإنتاج النظائر المشعة. واستلهاها لروح الاعتماد على الذات التي بثتها عملية الإصلاح في قطاع الكهرباء والطاقة، ومن أجل إطلاق قدرة القطاع على العمل والإنجاز، بدون أية قيود قد تفرضها عوامل خارجية معينة، بادرت قيادة القطاع، في خطوة تحسب لها، بإعداد خطة عريضة وطامحة لتصنيع بعض أجزاء معدات ومهمات محطات التوليد محليا، يمكن بمقتضاها، حتى عام ١٩٩٧، تصنيع ما نسبته ٤٥٪ من هذه الأجزاء محليا، وما نسبته ١٠٪ للمحولات والكابلات والأبراج والعازلات وأكشاك التوزيع. وقد أدى هذا الإنجاز الضخم إلى كسر الاحتكارات العالمية، والحد من القروض الخارجية، وخلق الآلاف من فرص العمل، وفتح المجال لاكتساب خبرات جديدة وتقنيات متطورة، لم تكن متاحة من قبل، والمؤكد أن كل هذه الإنجازات المبهرة ما كانت لتتحقق إلا بتمتعة الموارد البشرية التي تأتي في مقدمة الأهداف الاستراتيجية لقطاع الكهرباء. وفي هذا الإطار تم إنشاء وتطوير مراكز تدريب للعاملين في القطاع في مختلف المجالات، زوت بأحدث سبل التدريب ويمدربين على مستوى عالٍ من الخبرة والمهارة، كما تأسس مركز لإعداد القادة لتنشئة الأجيال المقبلة من قيادات القطاع القادرة على المضي قدما بعملية الإصلاح في مرحلة الانطلاقة الكبرى. وفي هذا الصدد، يذكر أن وزارة الكهرباء كانت سبّاقة إلى إنجاز المهام التي أوكلت إليها فور إعطاء الرئيس مبارك إشارة البدء للعمل في مشروعات تنمية سيناء وتوشكي، حيث قامت بتوصيل شبكات وخطوط الكهرباء إلى هذه المشروعات في زمن قياسي، بما مكّن القطاعات الأخرى من البدء في تنفيذ مهامها، كل في اختصاصه. ثم إن وزارة الكهرباء والطاقة هي القطاع الأول الذي أكد بالعمل المبدع والخلاق الفلسفة الكلية الشاملة للإصلاح التي تنطوي على تحقيق الرابطة الحتمية والاعتماد المتبادل في ما بين مختلف الشعب في العصر الجديد، من خلال طرح المشروع الطامح للربط الكهربائي بين مصر ومحيطها العربي والإفريقي والأوروبي. وقد احتاج السير في هذا المشروع إلى دراسات وجهود عديدة أنجزتها قيادة القطاع، وأعقبها بمخاطبة جهات التمويل القادرة على تنفيذ هذا المشروع الضخم، حتى انطلقت خطواته الأولى في مرحلة مبكرة من مراحل برنامج الإصلاح الاقتصادي، وتتلويز مزايا مشروع الربط الكهربائي في تحقيق الإنفاذ القصوى من تفاوت أوقات أحمال الذروة في مختلف الدول الداخلة في هذا المشروع، بما يخفف جزءا كبيرا من الاحتياطي اللازم لمواجهة فترات نرودة الأحمال، فتتخفف استثمارات هذا الاحتياطي، إضافة إلى الاستفادة من احتمالات الاشتراك في إنشاء وتشغيل محطات توليد مركزية كبيرة، تؤدي إلى تدنية تكلفة الوقود والعمالة، وتحقيق الاستفادة القصوى من تعدد مصادر الوقود والطاقة في هذه الدول، وتأمين استمرار التغذية الكهربائية للأحمال بطريقة اقتصادية، فضلا عن استغلال مصادر المياه الطبيعية المتوافرة في

بعض الدول الإفريقية الداخلة في هذا المشروع، لإنشاء محطات توليد هيدروإيكتي تولد الطاقة بأسعار زهيدة للغاية.

بدوره يعد قطاع **النقل والمواصلات** ركيزة مهمة وحيوية من ركائز البنية الأساسية للدولة، وقاعدة تقوم عليها مختلف مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتستند تنمية هذا القطاع إلى مجموعة من الأسس تهدف في مجملها إلى إعادة توزيع الخريطة السكانية في مصر، والتوطن خارج الوادي القديم، وتمضى على المبادئ العامة نفسها للبرنامج الشامل لعملية الإصلاح الاقتصادي التي تركز على مشاركة القطاع الخاص، بصورة إيجابية، في عمليات التحديث والتنمية، وتقوم خطة قطاع النقل والمواصلات منذ بداية برنامج الإصلاح على عدة محاور، تشمل توفير الاستثمارات المناسبة لاستكمال وتطوير مشروعات النقل والمواصلات، وتحرير وتعظيم قوى الإنتاج في قطاع الأعمال والخاص، ومراعاة البعد البيئي، باعتباره يمثل جزءاً جوهرياً من التنمية، وكذلك الدور الإقليمي لمصر، من خلال السعي إلى أن تتبوأ مكانة مبرزة في نقل الترانزيت. وكثيره من قطاعات التجا قطاع النقل والمواصلات إلى أساليب جديدة في التفكير لإنتاج موده الحيوى في عملية الإصلاح. فقام القاشمون عليه بوضع استراتيجية عريضة اعتمدت على إدخال الأساليب التكنولوجية الحديثة، خاصة في الإدارة، وعلى رفع مستوى المهارات والتدريب المستمر والتحويل إلى العاملين، والارتقاء بمستوى الخدمة لإحداث توازن بين الإيرادات والمصروفات، مع أخذ البعد الاجتماعى في الاعتبار. ففى مجال النقل الداخلى الذى يشمل الطرق البرية والنهرية والنقل فيها والسكك الحديدية والنقل العام ومترو الأنفاق، استقر الرأى على استمرار الملكية العامة، مع تحسين أدائها وكفاءتها وتقويتها، وإقامة شبكة طرق متكاملة. وفى هذا المجال، تم ازديواج العديد من الطرق البرية والسكك الحديدية لخدمة الأنشطة الاقتصادية والسياحية والمجتمعات الجديدة، وربطها بالشبكة العامة للطرق، مع ضمان الاتسياب المرورى على الشرايين الرئيسية للنقل وفوق النيل وفروعه، إلى جانب زيادة معامل الانتفاع بالنقل النهري الأقل تكلفة، بدون إهدار للموارد المائية، مع الاهتمام بالنقل الداخلى للبخائن من وإلى الموانئ، وفى داخل البلاد، لنقل السلع الاستراتيجية لتغطية احتياجات الجماهير، كما تم العمل على تقليل العجز الجارى فى السكك الحديدية وتحسين هيكلها المالى وتجديد بعض الخطوط وازديواج البعض الآخر، وإنشاء خطوط جديدة، أهمها أول خط عرضى فى مصر يربط منطقة الوادى الجديد بمنطقة البحر الأحمر، اتساقا مع الهدف العام لخطة الإصلاح الاقتصادى وقطاع النقل والمواصلات الذى أشرنا إليه. ولأن قطاع النقل والمواصلات يعمى - كثيره من قطاعات - البعد القومى لعملية الإصلاح الاقتصادى فى مصر، ويرى فيها نقطة البدء لمشروع نهضوى مريى شامل، فقد أتجه فى مرحلة مبكرة إلى إبرام اتفاقيات عديدة للنقل البرى بين مصر والدول العربية والإفريقية، لإحداث ربط عضوى بين مصر

والمشرق والمغرب العربي وإفريقية. وفى مجال النقل الداخلى، أيضا، ابتداء قطاع النقل والمواصلات مشروعا حضاريا كان إنجازَه بمثابة ضرورة ملحة لمواجهة الطلب المتزايد على النقل، وحلّ اختناقات المرور السطحي، ألا وهو مشروع مترو الأنفاق بالممن الكبرى الذى فاقَت معدلات إنتاجه وتنفيدَه المعدلات المستهدفة. أما فى مجال النقل البحرى فقد ركزت قيادات القطاع على تنمية وتطوير الموانئ لمواجهة الزيادة المتصاعدة فى حجم التجارة الخارجية، وتأمين الملاحة فى المياه الإقليمية، بتطوير معدات ووسائل الملاحة البحرية، مع تنمية القوى البشرية بالتأهيل والتدريب المستمر والتحولى، واستند تحديث هذا المجال إلى تعديلات تشريعية لم تعرف لها مصر مثيلا من قبل، أبرزها التشريع الذى سمح بتملك القطاع الخاص للسفن، بدون أية قيود، ووضع سياسة لطرح الأسهم التى يمتلكها قطاع الأعمال العام على الأفراد والشركات، وإنشاء اتحاد ملاك السفن تدعمه الدولة، حتى يتمكن الأسطول المصرى من مواجهة تكتلات النقل البحرى الضخمة على مستوى العالم، هذا إلى جانب تطوير أنشطة خدمات الشحن والتفريغ وإصلاح وبناء السفن والتوريدات والتوكيلات الملاحية والتخزين ونقل تجارة مصر الخارجية. أما قناة السويس، فقد شهدت خلال الستة عشر عاما الماضية تطورا هائلا، مكّن من استيعاب أضخم الناقلات العالمية، ورفع القدرة الاستيعابية لمجرى القناة، وأدى إلى انتظام الملاحة وضمان سلامة السفن العابرة. وأنطلق هذا التطوير من اعتبار أن قناة السويس هى أهم شريان للنقل بين الشرق والغرب، ومن كونها أحد أهم مصادر الدخل القومى، وأما مجال النقل الجوى، فقد تم توجيه جهود ضخمة لدعمه وتطويره، ليقوم بدوره الفعال محليا ودوليا، خاصة لخدمة السياحة التى تعتبر مصدرا آخر مهما من مصادر الدخل القومى، ويكتسب مرفق الطيران المدنى أهمية إضافية بالنظر إلى مواقع مصر الجغرافى ودورها السياسى الإقليمى والعالمى. وفى ظل التحول فى المفاهيم والسياسات التى تحكم نشاط النقل النولى عالميا، استندت عملية تطوير النقل الجوى إلى استكمال وتحديث البنية الأساسية، وتنمية قدرات مصر للطيران لرفع قدرتها التنافسية، وتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار فى هذا المجال، وتشغيل كل الإمكانيات المتوافرة فيه تشغيلًا اقتصاديا. وأخيرا، فقد حدثت طفرة هائلة فى مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية، عن طريق دعم الاستثمارات المالية فى مجال إحلال وتجديد وصيانة وتشغيل المشروعات القائمة، والدخول فى مشروعات جديدة لتحقيق احتياجات الدولة من مرافق ووسائل الاتصال الحديثة، وميكنة خدمات الاتصالات بالريف، وتشجيع الصناعة المحلية ورأس المال الخاص فى هذا النشاط، ويمكن إعطاء مؤشرات متفرقة للتدليل على حجم الإنجاز الذى قدمه قطاع النقل والمواصلات، على مدى مراحل خطة الإصلاح الاقتصادى، فقد زادت طاقة الموانئ المصرىة من ١٥ مليون طن عام ١٩٨٢/٨١ إلى ٥١ مليون طن عام ١٩٩٦، وتم إنشاء أربع محطات للحاويات فى الإسكندرية والسخيلة ودمياط وبورسعيد، وأضيفت صالات عديدة للركاب فى مختلف الموانئ، وأرصفت لرسم السفن فى الموانئ المطورة حديثا، وتم تشغيل المرحلة الأولى من الخط الثانى لمترو الأنفاق بين شبرا الخيمة ومرسيه بطول ٨ كيلو مترات فى أكتوبر ١٩٩٦ فى موعد سبق الموعد المستهدف، وأقيمت أعمال إنشاء ضخمة فى مجال الطرق والكبارى، خاصة فى المناطق التى كانت

محرومة في سيناء وجنوب مصر، وفق خطة محسوبة وبنقية لربط شرق البلاد بغيرها وشمال البلاد بجنوبها، إضافة إلى تطوير القاهرة بطريق دائري سهل ربط مختلف محافظات مصر بالعاصمة، لتيسير نقل البضائع والمواطنين، وفك الاختناقات المرورية في قلب العاصمة، وقد تم التركيز في هذا السياق على بعض الوصلات التي تربط سيناء وجنوب الوادي بالدلتا والوادي القديم، لتوفير إمكانية التنمية المكانية المتسارعة في سيناء وجنوب الوادي، وكان إنشاء نقطة عبور على قناة السويس وازدواج خط السكة الحديدية بين الأقصر وأسوان وطريق أبو سمبل - العريش، علامات مهمة وأساسية لتحقيق هذه الغاية، ويشار، أيضا، إلى أن قطاع النقل والمواصلات نجح للمرة الأولى في تحقيق توازن نسبي بين الريف والحضر في خدمات الاتصالات، مع الارتفاع بمعدل الخدمة التلفونية إلى نحو ٦٠٪ على المستوى القومي، وهي نسبة لم يكن من المتصور الوصول إليها في تلك الفترة الوجيزة، وتصل في القاهرة والإسكندرية إلى ١٧٪ و ١٨٪ على التوالي، حتى إن حجم الخطوط التلفونية تضاعف ثمانى مرات من عام ١٩٨١ إلى عام ١٩٩٦، وأصبح عدد المدن المتصلة بالنداء الآلى عام ١٩٩٦ - ٢٥١ مدينة، بعد أن كانت ٧ مدن فقط عام ١٩٨١. ويتم بإحلال خدمات اتصال حديثة للغاية، ولأول مرة، منها خدمات الفاكسميلي والاستدعاء باللاسلكي والشبكة القومية للمعلومات والبريد الإلكتروني والتلفون المحمول، وغيرها، مما ساهم بصورة فعالة في إقبال المستثمرين على الاستثمار في مختلف المجالات الإنتاجية والتجارية في مصر، وتحقيق النهضة المأمولة لدمج الاقتصاد الوطني - وما كان هذا الإقبال ليتحقق بدون توفير تلك الخدمات، وباستكمال المرحلة الثانية من الخط الثاني لمترو الأنفاق، أصبح ٣٠٪ من حجم النقل البري يتم عن طريق الجر الكهربائي الذي يساعد على ترشيد استخدام الوقود البترولي ويزاى البعد البيئي، كما بدئ، لتحقيق الغاية نفسها، في استخدام الغاز الطبيعي في تشغيل مركبات النقل العام. وينكر، أيضا، أن إجمالي الاستثمارات خلال الأربع سنوات الماضية وحدها في هذا القطاع، وصل إلى ٣٠ مليار جنيه، مثلت نحو ٢١٪ من إجمالي الاستثمارات الوطنية. وخلال عام ١٩٩٦ وحده أقيمت عشرة كبارى، معظمها في صعيد مصر، أهمها كوبرى الأقصر الذى يربط البر الغربى بالبر الشرقى لخدمة صناعة السياحة في هذه المنطقة، وازدواج خطوط سكك حديدية عديدة وإنشاء أخرى، أهمها خط قنا - أبوظمور بطول ٤٥٠ كيلو متر، كما زيد عدد رحلات الشركة الوطنية مصر للطيران إلى ٣٦٠ رحلة أسبوعية، تصل إلى ٨٢ مدينة عالمية في أنحاء المعمورة. وحقق قطاع النقل الجوى إنجازات تراكمية مشهودة أثمرت في عام ١٩٩٦، بتطوير المطارات الدولية في مناطق الجذب السياحي، واستكمال أبنية وصالات الركاب الجديدة في عدة مطارات، خاصة في سيناء والصعيد، مع تجهيزها بالتقنيات والمعدات الحديثة، وتطوير أسطول الطيران ونظم المراقبة الجوية والمنارات ونظم التحكم والاتصال، وتزويد الأسطول الجوى بخمس طائرات حديثة طويلة المدى، تمكن مصر من الحصول على نصيبها العادل في حركة النقل في مواجهة المنافسة العالمية، وعلى مجرى قناة السويس تم البدء في إنشاء أطول كوبرى معدنى في العالم للربط بين صفتي القناة عند الفردان

وبين وادى النيل وسيناء وبين آسيا وإفريقية وبين الدول العربية الآسيوية وإفريقية، ليُعبّر هذا المشروع عن مكانة مصر كمركز لتلاقى الحضارات، ويطلق مسيرة التنمية والسلام فى إقليمها،

ولما كانت **السياحة** تمثل عاملا مهما من عوامل النشاط الاقتصادى، خاصة فى دولة كمصر تملك قدرا هائلا من التراث الحضارى، فقد وجه برنامج الإصلاح جهدا متصلا لوضع قطاع السياحة فى مقدمة مصادر الدولة للحصول على النقد الأجنبى، وجعله عنصرا من عناصر تحسين البيئة الوطنية والإسهام فى حل مشكلة البطالة، باعتبار السياحة قطاعا مكتثا للعمالة، وعلى مدى سنوات العمل فى البرنامج الإصلاحي، حدث تحول جذرى، بحق، فى مكونات خطة التنمية السياحية، وأدخلت مفاهيم جديدة لتعبئة موارد مصر السياحية الجبارة، وعلى رأسها الأخذ بالتماط السياحة غير التقليدية مثل سياحة المؤتمرات والمعارض والسياحة العلاجية، وتنظيم حملات تسويقية لزيادة أعداد السائحين، وتشجيع إقامة المشروعات فى المناطق التى تتميز بالمقومات الطبيعية، كسيناء والبحر الأحمر، وتطوير الخدمات الإعلامية والاتصالية المرتبطة بالسياحة، وتنفيذ خطة مكثفة لصيانة المناطق الأثرية وترميم آثار مصر فى مختلف المحافظات. ولمعرفة حجم الإنجاز الذى حققه هذا القطاع، يرغم المحاولات التى استهدفت الإضرار باستقرار الدولة، يكفى أن نذكر أن جملة الاستثمارات التى نفذت فى قطاع السياحة فى عام ١٩٩٦ وحده بلغت نحو مليار ونصف المليار جنيه، بينما بلغ حجم النخل المتحصل منها نحو ١١ مليار ونصف المليار جنيه. ومن بين المؤشرات الدالة على تطوير المفهوم الوطنى للخدمة السياحية فى إطار برنامج الإصلاح، ذلك النشاط الضخم الذى بذل فى إنشاء القرى والمنتجعات السياحية، على أحدث مواصفات عالمية، ومعها أصبحت مصر محط جذب للسائحين من جميع أنحاء العالم، وإن كانت قيادة قطاع السياحة فى مصر تركز على التسويق السياحي من الدول العربية الشقيقة، وفتح أسواق جديدة للسياحة فى مصر من الدول التى للحضارة المصرية فيها شعبية جارفة كاليابان وألمانيا وفرنسا، وهى شعبية تزيد وتوسع من خلال الخطة المتكاملة للقطاع التى تتضمن، أيضا، إقامة معارض للسياحة المصرية فى الخارج. واستكمالا لكل هذا العمل، وجهت الدولة على مختلف قطاعاتها أهمية خاصة لزيادة الوعى السياحي لدى المواطنين، وتطوير الخدمات الأمنية والإرشادية والإعلانية التى تكفل سياحة آمنة ومريحة ومعتمة للسائحين.

أما التعليم والبحث العلمى الذى هو مشروع مبارك القومى، لكونه أساس النهضة القومية، فقد أولته الحكومة اهتماما كبيرا، إذ هو يتصل اتصالا وثيقا بخطة التنمية الشاملة، ويعد مختلف قطاعات العمل والإنتاج بالعنصر البشرى القادر والقاعدة العلمية اللازمين لنجاحها، بما يتفق مع عملية

الإصلاح الشامل. وفي هذا الإطار تم توفير استثمارات للتعليم والبحث العلمى خلال السنوات الأربع الماضية وحدها تقرب من ٧ مليارات جنيه، وهو ما يعادل ضعف ما تم استثماره خلال السنوات من ١٩٨٢ حتى ١٩٩٢. وقد اركزت خطة تطوير التعليم على عدة محاور، هى تطوير الابنية التعليمية وإصلاح أحوال المعلمين وتطوير المناهج الدراسية والوسائل والأساليب التعليمية والنهوض بالتعليم الفنى والجامعى، إلى جانب معالجة قضية الأمية. وعلى سبيل المثال، فقد تم بناء ١٥٠٠ مدرسة عامى ١٩٩٥ و ١٩٩٦ وحدهما، وتم التوسع فى مراكز تدريب المعلمين، وتعميم الأساليب التعليمية المتطورة، وفى مقدمتها الكمبيوتر ونظم الحاسب الآلى والوسائط المتعددة، كما تم إصمال عشرة آلاف مدرسة بشبكة المعلومات العالمية (الإنترنت) على امتداد مصر كلها، وزاد عدد المستفيدين من التغذية المدرسية فى ١٩٩٧ ٧ ملايين تلميذ. ولواكبة التطور والتكنولوجيا على المستوى العالمى، بانر الرئيس مبارك بالسعى إلى إبرام اتفاق مع الحكومة الألمانية لتطوير التعليم الفنى، عرف باسم مشروع مبارك/ كول، يجرى تنفيذه على أربع مراحل، بهدف تدريب العمالة فى الصناعات المصرية، للارتقاء بمهاراتها وتحسين القدرة التنافسية للمنتج المصرى فى السوق العالمية، ووصل عدد المصانع المستفيدة منه فى ١٩٩٦ - ٢١٠ مصنعا. وفى سياق الهدف العام للإصلاح وجدت نظرة جديدة للربط بين التعليم والمجتمع، وبناء عليها أصبح للجامعات دور فى خدمة البيئة، بحيث يمثل التعليم قوة إنتاجية مباشرة ومؤثرة فى الحياة الاقتصادية للبلاد، ولتحقيق هذه الغاية استحدثت أنماط جديدة من التعليم الجامعى. ورغم المضضلات التى واجهت عملية الإصلاح الاقتصادى فى مصر، فقد تمسكت الدولة بعدم المساس مبدأ مجانية التعليم، فى الوقت الذى حرصت فيه على توسيع قاعدة التعليم، بإنشاء مؤسسات تعليمية خاصة ومنخفضة تسهم فى رفع كفاءة القوى العاملة، وتلبى احتياجات الوحدات الإنتاجية، وتخفف عن كامل الدولة فى تدبير نفقات قطاع التعليم، وعلى مستوى الجهود المبذولة لمعالجة قضية الأمية، أبرمت الحكومة اتفاقية تتعاون بمقتضاها منظمة اليونسكو لمحو أمية نحو ١٥ مليون مواطن حتى عام ٢٠٠٠، وإصمالمهم إلى مستوى نهاية الحلقة الأولى من التعليم الأساسى، وقد تكلف هذا العمل خلال السنوات ١٩٩٢ إلى ١٩٩٧ أكثر من نصف المليار جنيه. وفى هذا الإطار، نشأت الهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار، فى عام ١٩٩١، التى أعدت خطة مدروسة، تراعى خصوصية كل محافظة - فى إطار إعلان الرئيس التسعينات عقدا لمحو الأمية - أساسها الجمع بين هدف لمحو الأمية وتشغيل شباب الخريجين وبعض المتجدين معلمين فى الفصول التى تشرف عليها الهيئة. وكان الإنجاز الأهم والأبرز فى مجال التعليم هو صدور «وثيقة مبارك والتعليم» فى يواير ١٩٩٢ التى قررت مجموعة من الضوابط العريضة للسياسة التعليمية المعاونة لعملية الإصلاح، وفى مقدمتها اعتبار التعليم قضية أمن قومى لمصر. وفى جانب البحث العلمى بذلت جهود عديدة لتطوير ودعم دور التكنولوجيا والعلوم فى عملية الإصلاح والتقدم الاقتصادى، ومواجهة تمديات العصر الجديد. وقد تركز العمل فى هذا الشأن فى رفع كفاءة استخدام الموارد الوطنية وزايدتها وفى مقدمتها الطاقة والمياه والإمكانات السياحية، وتحقيق هذه الأهداف أنشأت أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا شبكة قومية للتتمية التكنولوجية، للعمل على تركيز اهتمام قطاع البحث العلمى بقضايا التتمية، خاصة فى المحيطات. وتم التوسع فى

إنشاء مراكز بحوث إقليمية لتكون أداة مباشرة وسريعة لضمة التنمية الإقليمية والمحلية. وكان من أهم الإنجازات التى قدمها هذا القطاع، تنفيذ عدد من الحملات القومية، للنهوض بإنتاج محاصيل الحبوب الرئيسية، وإطلاق المشروع القومى لتحديد مواقع الخامات المعدنية فى مصر، ودراسة سبل تنمية حقول البترول، واستكمال مشروع استخدام الحاسبات فى صناعة النسيج، وتطوير البرامج القومية للقياس والمعايرة لتحسين إمكانيات التصدير، وتصنيع واختبار نماذج متطورة لتحلية ومعالجة مياه الشرب، ولاستكمال وريط شبكة المؤسسة العلمية فى مصر. تم الانتهاء من إنشاء مدينة مبارك للأبحاث العلمية والتطبيقات التكنولوجية فى عام ١٩٩٢ التى تضم ١٢ معهداً ومركزاً بحثياً متخصصاً، لتكون صرحاً علمياً متميزاً وبغير مسبوق فى الشرق الأوسط.

تقع هذا الجزء بمعرفة المسؤولين فى وزارة التربية والتعليم.

والمؤكد أن عملية الإصلاح بأكملها ما كان لها أن تحقق المهام المطلوبة منها بغير أن تكون لدى مصر **منظومة إعلامية متكاملة ومتطورة**. تعد المجتمع للتعامل مع الأهداف القومية، وتكس وجه مصر الحضارى والمعاصر خارج حدود الدولة، وتخطب الشعب على قاعدة المصارحة والمكاشفة بالحقائق والتحديات التى تواجه المجتمع فى الداخل والخارج، وهى القاعدة التى وفرت استجابة عالية وفاعلة من الجماهير لمهام الإصلاح الاقتصادى، ومكنتها من أن تتحمل مصاعب وأعباء تنفيذ هذه المهام، وإلى جانب ذلك، ومع تغير الرؤية الوطنية المفاهيم التقليدية، أصبح لمصر منظور جديد للإعلام وبحره فى تنمية المجتمع، وتمثلت الرسالة الإعلامية الأساسية المصاحبة لعملية الإصلاح فى تبين الفرصة التاريخية المتاحة أمام الشعب المصرى، وشرح أبعاد العملية الإصلاحية ومراحلها ومتطلباتها، للنهوض والتقدم، وراء قيادة وطنية مناضلة، وهى ثانياً مرحلة تاريخية تستلزم التعامل الكامل بين الشعب والقيادة، لإنجاز هدف بناء الدولة العصرية. وقد جرى الجهد الإعلامى خلال السنوات الماضية على مجموعة من المبادئ والمعطيات الأساسية، فى صدارتها أن الإعلام حق أصيل لكل مصرى، من خلال وسائله يذال المواطنون حقوقهم فى أن يعلموا ويعلم عنهم، ويحصلون على نصيبهم من المعرفة والتثقيف والترويج والتعبير الصحيح، وفتح مجالات وفرص المشاركة فى صنع القرار الوطنى، وتعميق مبادئ الحرية والديمقراطية والمنافسة الشريفة، وإنكاء روح المبادرة الفردية وروح العمل الجماعى اللتين تعتمد عليهما مسيرة الإصلاح وبناء الدولة العصرية. ولأجل تمكين منظومة الإعلام المصرى من القيام بالمهام الجسيمة الملقاة على كاهلها، فى ضوء الحقائق المبيئة، كان لابد من إعداد برنامج طموح لتطوير بنية الإعلام المصرى، وترقيق أدائه، وتحديث تقنيها. وكانت نروة هذا العمل هى توقيع الرئيس مبارك على الوثيقة التاريخية الخاصة بإنشاء القمر الصناعى المصرى (نايل سات) الذى يبيت برامج الإعلام

المصري إلى جميع أنحاء العالم، ويوفر ١٢ قناة قمرية تسع ٧٢ قناة تلفزيونية، باستخدام تكنولوجيا الضغط الرقمي، وهو ما سيسمح للإعلام المصري، في غضون سنوات قليلة، بتشغيل قنوات متخصصة، تبث عن طريقها خدمات إخبارية وتعليمية وثقافية وعلمية وغيرها، تساعد المراحل التالية المتقدمة في عملية الإصلاح. ومن ناحية أخرى، يتواصل العمل في إنشاء مدينة الإنتاج الإعلامي التي تعد أضخم صرح للإنتاج الإعلامي في الشرق الأوسط، وقد انتهت مرحلتها الأولى عام ١٩٩٢، وافتتح الرئيس مبارك مرحلتها الثانية في عام ١٩٩٦، ولهذا المشروع، بالإضافة إلى قيمته الفنية، قيمة اقتصادية كبيرة، حيث يمكن استخدام عوائده لتطوير الجهود الإعلامية المبذولة لخدمة الإصلاح. وفي خطوة مهمة وداعمة لدعوة مصر السلمية وافتتاحها على العالم وحرصها على التفاهم والتفاعل مع كل الحضارات والثقافات العالمية، تم بث عدة قنوات فضائية مصرية إلى العالم العربي وإفريقية وأوروبا وأمريكا، بالإضافة إلى ما تحققه من ربط أبناء مصر في الخارج بالوطن الأم، لتأكيد هويتهم وانتمائهم الحضاري، وحرصهم للمشاركة في مشروع مصر الإصلاحي النهضوي. وضمن الخطة الهادفة إلى تحقيق السيادة الإعلامية على الأرض المصرية وانتشار الإعلام المصري في العالم الخارجي، أوشكت جهود الدولة على تغطية جميع أنحاء مصر بقنوات إذاعية وتلفزيونية تراعي البعد الإقليمي، من خلال نشر قيم وتراث كل إقليم، والتعريف بمقومات السياحة والآثار وفرص التقدم الاقتصادي المتاحة فيه، وعرض مشكلاته ومناقشة الحلول الممكنة لها. وفي ضوء المتغيرات العالمية والانتقال إلى عصر المعلومات دخلت الهيئة العامة للاستعلامات على شبكة (الإنترنت) الدولة للمعلومات التي يتعامل معها نحو خمسين مليون مشترك من جميع أنحاء العالم، وهذه الخطوة تضع إمكانية هائلة أمام التعريف بفرص الاستثمار المتاحة في مصر، وتوفر قاعدة معلومات عالية أمام صنّاع القرار والأفراد في مصر. كما تم تطوير قطاع الإعلام الخارجي بالهيئة الذي يعزز الخدمة الإعلامية لأبناء الوطن في الخارج، ويؤدّ الأسواق المصرية وجمعيات الصداقة والسفارات والمعارض بكل المعلومات اللازمة لدعم جهود الإصلاح في مصر، بالاتصال والتعاون مع العالم الخارجي.

ولأن الإنسان المثقف يكون أقدر من غيره على التفاعل مع ما يحيط به من تطورات وتغيرات متلاحقة، فإن الثقافة تعد شرطاً ضرورياً من شروط الإنتاج والعطاء للمجتمع. وقد بعث القيادة المصرية أهمية توظيف ثقافة مصر العميقة الجذور لتحقيق أهداف العملية الإصلاحية، وحرصت على أن تجعل منها ثقافة متحركة تواكب مفاهيم العصر الجديد، وتتفاعل مع الثقافات الأخرى. وكان تخطيط العمل الثقافي يراعى البعد الاقتصادي الأساس الذي استند إليه التفكير الجديد لدعم تنفيذ برنامج الإصلاح، مع إحداث تنسيق كامل بين سياسات العمل الثقافي وسياسات التعليم والإعلام، فكلها تتعاون لبناء مواطن متعلم ومثقف يعي متطلبات عصره ويتفاعل مع أهداف مجتمعه في التنمية والإصلاح. وفي

هذا السياق لم تأل المؤسسات الثقافية جهداً في أداء المهام المطلوبة منها، باعتبارها الضلع الثالث العملية الإصلاحية، حيث إن المشروع القومي لمصر المتمثل في بناء الدولة العصرية قد أرسى سابقة في الأولى من نوعها في جهود مصر التنموية والتحديثية، باعتبار الثقافة الضلع الثالث في مثلث التنمية، بالإضافة إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية. والمؤكد أن العمل الذي بذل على ضوء هذا التوجه قد أسهم بفاعلية في تفهم المواطنين لطبيعة عملية الإصلاح، وجعلهم يتفاعلون معها تفاعلاً خلافاً ومبدعاً، فالיום يمكن الزعم - بحق - أن الثقافة قد وصلت إلى القرية والمصنع وانتشرت في كل ربوع مصر. ومن المفهوم أن أجهزة الدولة الثقافية ليست منتجة للثقافة بحكم التكوين وطبيعة الثقافة، وإنما يتحدد دورها في مساعدة المواطنين على تنمية نواتهم وتحقيق إبداعاتهم، وتقديم كل ما من شأنه مساعدتهم على التزود بميراث مصر الثقافي والإنجازات الثقافية في كل المجتمعات الأخرى. واتساقاً مع المبدأ الأساسي الذي جرت عليه عملية الإصلاح، شجعت المؤسسات الثقافية كل المبادرات الخاصة في مجال الثقافة، وهو ما يعتبر توجهاً جديداً تماماً لم تعرفه مصر من قبل. وقد أدى هذا التوجه بالفعل إلى بروز مشروعات ثقافية هائلة تناظر، إن لم تلق، مشروعات تنبأها الدولة. وكان المشروع الأبرز في هذا المجال هو مشروع القراءة للجميع الذي جعل من الكتاب في مصر سلعة أساسية وضرورية، وتأكيداً لاتصال العملية الثقافية بالبعد الاقتصادي وخطط الإصلاح الاقتصادي، أصبح موروث مصر الثقافي وثقافتها المعاصرة، أيضاً، مصدراً من مصادر الدخل المالي للدولة، يساهم في حل مشكلاتها الاقتصادية، وهذا ما أكدت بوضوح إنجازات قطاعات ثقافية عديدة، على رأسها قطاع الآثار والفنون الشعبية والاستعراضية والسينما والمسرح والأوبرا. ويذكر في هذا الإطار أن فرق الفنون الشعبية والاستعراضية نظمت خلال عام ١٩٩٦ وحده ما يزيد على ثلاثة آلاف ملتقى ثقافي، ساهمت في تزايد معدلات التدفق السياحي في مصر، ومكنت من تحقيق هدف التواصل الثقافي مع الشعوب الأخرى، وقد بدأ المجلس الأعلى للثقافة، في إطار عملية الإصلاح، تجديد أسلوب عمله بطريقة ملفتة للنظر، حيث قام بحملة غير مسبوقه اتبعت أساليب جديدة لحماية ثروة مصر التاريخية والقومية والفنية الرائعة، مستخدماً في ذلك أفضل الطرق العلمية المدروسة للمحافظة على الآثار وأساليب استثمارها. ولم تشهد مصر في تاريخها مثل هذا القدر الذي تحقق من أعمال اكتشاف وترميم وتعميم المناطق الأثرية، خلال الأعوام القليلة الماضية. وبالارتباط مع مشروع القراءة للجميع الذي تساهم الهيئة العامة لقصور الثقافة في تفعيل نشاطاته وتنفيذ برامجها، أخذت الهيئة بأشكال جديدة كل الجدة لنشر الوعي الثقافي لدى جميع قطاعات المجتمع، ومن بينها القوافل الثقافية والمكتبات المتنقلة وبيوت الثقافة، وكان من أهم المنجزات التي قدمتها الرؤية الجديدة للعمل الثقافي المتصل بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، إنشاء المركز القومي لثقافة الطفل عام ١٩٨٠، في مرحلة الاستعداد لانطلاق برنامج الإصلاح، ليترجم ذلك مفهوم القيادة للإصلاح، باعتباره عملية مستمرة ومتصلة، وتضع نصب أعينها الأجيال المقبلة. كما

قامت الدولة باستحداث صندوق للتنمية الثقافية يتولى أساسا وضع الخطط المناسبة للمشاركة في تمويل المشروعات الثقافية لتحقيق أهدافها المرجوة.

إن التحدي الأساسي الذي يواجه المجتمعات الإنسانية في المرحلة التي نعيشها بين عصرين، هو قدرة هذه المجتمعات على تطوير النظم الإدارية فيها، ولهذا علاقة بكل قطاعات الدولة وخطوطها ومستويات صنع القرار فيها، ومن جانب آخر، فإن نظم الإدارة ومدى كفاءتها تترجم طبيعة الممارسة الديمقراطية في أي مجتمع، وتعتبر عن مدى مشاركة الشعب في صنع القرارات، والإدارة، فوق ذلك، هي الشرط اللازم والضروري لضمان حسن استخدام الموارد المتاحة، وتحقيق أعلى مستوى ممكن للنمو الاقتصادي. لكل هذا، قام برنامج الإصلاح على تطوير نظم الإدارة في مصر، مستندا في ذلك إلى **المحليات** كتقاعدة إدارية أولية تقوم على تنفيذ أهداف التنمية والإنتاج، وكانت المحليات قطاعا رائدا، بالطبع، في استحداث أفكار وأساليب جديدة وغير مطروقة في إنجاز خطط الإصلاح، وكان في مقدمة تلك الأساليب والأفكار، اعتماد الجهود والإمكانات الذاتية كأداة أساسية للتخطيط والتنسيق والتنفيذ في مختلف قطاعات العمل الوطني. وقد استطاعت المحليات، بالفعل، أن تؤدي أداءا متميزا في مجال استصلاح الأراضي والمشروعات الزراعية، وفق خطط ذاتية لا تتعارض مع الخطط العامة للدولة. ومثلت جهودها في التصدي للمشكلة السكانية المحور الأساسي الثاني في عملها ضمن عملية الإصلاح، بالتعاون مع المجلس القومي للسكان. ولكن ندرك معنى أن تكون المحليات بمثابة الطليعة في مسيرة الإصلاح، يمكننا أن نتدبر المهام الكبرى الملقاة على عاتقها في مساندة جهود الصندوق الاجتماعي الذي قام ليتصدى للكثير الجانبيه لعملية الإصلاحية، واعتبر ركيزة من ركائزها وإنجازا فريدا من إنجازاتها، مقارنة بالدول الأخرى التي حاولت تنفيذ برامج إصلاحية مماثلة. كما قامت المحليات بدور إضافي في تنمية الصناعات الصغيرة والحرفية بعيدا عن خطط الصندوق الاجتماعي، من منطلق أنها جزء لا يتجزأ من الهيكل الصناعي. وأهل أبرز مثال لهذا الجهد هو الدور الذي تقوم به المحليات في دعم وتطوير **التعاونيات الإنتاجية** التي يمكن النظر إليها باعتبارها أداة فاعلة ومباشرة لإحداث نقلة هائلة في جهود التنمية في مصر، خاصة أنها قد طورت استراتيجيتها بما يتسق تماما مع البرنامج الإصلاحى. فقد نفذت برنامجا للانتشار الجغرافى في كل ربوع مصر، وحققت المعادلة الصعبة لإنتاج سلعة جيدة ورخيصة في الوقت نفسه، وزادت عددها والمساهمين فيها زيادة فائقة، معتمدة في كل ذلك، غالبا، على جهود وموارد هؤلاء المساهمين، وبالرغم من أنها تمر بعملية تطوير مستمر، فإن الاعتماد عليها يتزايد، كونها تغطي متطلبات الشريحة العريضة. والواقع أن الاعتماد على مثل هذه المنظمات بإمكانه أن يعطى دفعة قوية لبرنامج الإصلاح ومفاهيمه الأساسية، وفي مقبمتها تعظيم دور المنظمات الشعبية وغير الحكومية، ودعم وتنمية الصناعات الحرفية الصغيرة، واستكمالاً لهذا الجانب، يجب

الإشارة إلى الجهود الفائقة التي بذلت في سياق برنامج الإصلاح للتنمية ورعاية القوى العاملة، بهدف إعداد إنسان أفضل وتهتمته ظروف أفضل، لإنتاج أفضل، من أجل حياة أفضل، وفي مقدمتها، توفير القيادات القادرة على تنفيذ برنامج الإصلاح، طبقا لتوجيهات القيادة، من النوع الذي اصطلح على تسميته قيادات التغيير، لأن استراتيجية الإصلاح وسياقه الأشمل، أي بناء الدولة العصرية، يحتم اختيار قيادات قادرة ومؤمنة بحتميات وضرورات التغيير، ولديها فكر مبدع وخلق يتوافق مع طبيعة وظروف عملية الإصلاح. وعمليا، يمكن أن نذكر في هذا الإطار إصدار تشريع واحد يطبق على القوى العاملة في مختلف القطاعات، يؤكد مبدأ ربط الأجور بالإنتاج والوظيفة، ونذكر، أيضا، التوسع في إقامة مراكز التدريب المهني وتطوير برامج التعليم الفني.

وإيماننا من القيادة بأن **الشباب** الذي هو كل المستقبل، هو في الوقت ذاته طاقة البناء والتقدم للمجتمع التي تستثمر في تحقيق أهداف العمل الوطني - ارتكزت جهود عملية الإصلاح على شباب مصر، وانصبحت أهدافه عليهم، أيضا. وقد تُرجمت هذه المعاني في إنجازات عديدة وجارية لإعداد شباب مصر بدنيا وفكريا وعلميا، ليكون قادرا على الوفاء بمسؤوليته التاريخية التي تمليها هذه المرحلة الواقعة بين عصرين، وفي هذا المضمار، تعاونت مختلف القطاعات المعنية على إنجاز هدف تبصير الشباب بطبيعة الواقع الوطني، وما تصبو إليه مصر مع الإصلاح، وتوحيته بالتغيرات التي تطرأ على العالم، مما أدى إلى شحذ طاقات الشباب وراء جهود الإصلاح الاقتصادي والتحول الديمقراطي وقضية السلام وحماية الوحدة الوطنية. وقد استندت هذه المعطيات إلى أسس محددة، في طبيعتها إتاحة الفرص الجادة أمام الشباب للمشاركة في نهضة الوطن، ومواجهة الأفكار الهدامة التي أنتجتها ظروف ماضية ومتغيرات معاصرة على مستوى العالم بأسره. إن ما يجري في سياق عملية الإصلاح من ممارسات تتصل بتنمية شباب مصر إنما يمثل نهضة حقيقية، غير عنها بجلاء قرار الرئيس مبارك بإنشاء المجلس الأعلى للشباب و**الرياضة** الذي يرأسه رئيس الوزراء، ويضم في عضويته ثلاثة عشر وزيرا من الحكومة، لرسم سياسات الارتقاء بشباب مصر، في إطار فكر علمي وتخطيط مستقبلي شامل وتعاون من كل مؤسسات الدولة، من أجل إعداد أجيال مصر العصرية. والنماذج المعبرة عن هذا التوجه العام تصعب على الحصر، وإن كان من الممكن أن نشير - كمثال - إلى اللقاءات الحورية المنتظمة التي يعقدها الرئيس مع الشباب، وإلى المشروعات العديدة التي تحمل اسم الرئيس لتعليمك شباب الخريجين الأراضي لاستصلاحها، وتوفير المساكن المناسبة لهم، وإمدادهم بربوس الأموال اللازمة للبدء في مشروعات صغيرة تكبر وتكبر معها طموحات مصر. لقد تكاثفت مختلف أجهزة الدولة في تحقيق هذه النهضة الشبابية بالتنسيق مع المجلس الأعلى للشباب والرياضة، وشهدت البنية التحتية لقطاع الشباب والرياضة، ضمن برنامج الإصلاح، انتقالا كمية ونوعية كبيرة تمثلت في زيادة مراكز ونُزُل الشباب

وتطويرها، وإقامة العديد من المعسكرات الدائمة للشباب ومراكز إعداد القادة في أوساطهم، وإنشاء العديد من المنتديات الشبابية التي تقوم بدور مهم يتمثل في ربط شباب مصر مع شباب العالم، وإقامة صروح رياضية عملاقة تمثل إطلاقة شامخة لمصر المعاصرة، من بينها مدينة مبارك الرياضية ومركز مبارك الأولمبي والعديد من القرى والمجمعات والاستادات والكليات الرياضية، في مختلف أنحاء مصر.

ومادامت التنمية الاقتصادية تقوم بالبشر ومن أجلهم، فإن الخطط التي نفذت في إطار برنامج الإصلاح قامت على مواكبة متطلبات العصر الجديد ومتغيراته في مجالات **الصحة والسكان والبيئة**. وفي ذلك استندت إلى عدة محاور أساسية، أولها تقديم الرعاية الصحية لكل فئات الشعب، في كل أنحاء الدولة، وتكامل الخدمة الصحية، وتحريك كل الموارد المتاحة للمشاركة فيها، والاهتمام بقضية تنظيم الأسرة للحد من زيادة السكان، كهدف ضروري لإحداث التنمية المستمرة، وحماية البيئة وحسن الموارد الطبيعية والبشرية، بهدف تنظيم مساهمة الأفراد في جهود التنمية وتحقيق أقصى معدلات الاستفادة من الموارد، وأتباعا للمبادئ العامة للعملية الإصلاحية، تقدمت الجهود في هذه المحاور بصفة أساسية لتشجيع القطاع الخاص للمساهمة في أنشطة وخدمات تنظيم الأسرة ولتأمين الصحي والخدمات العلاجية وحماية البيئة من التلوث، ولزيادة المشاركة الشعبية في كل مؤسسات الصحة وتنظيم الأسرة والحفاظ على البيئة، ولمساعدة جهود المنظمات غير الحكومية في مجالات البحوث والخدمات المتعلقة بهذه الجوانب. وتحقيق هذه الأهداف، تم الاسترشاد بمجموعة من السياسات الجديدة، لإحداث انتقال فعالة في الأوضاع الصحية والسكانية والبيئية في مصر، أهمها عدم تكرار الخدمات تحت مسميات مختلفة، والاهتمام بعملية التثقيف الصحي للمواطنين، وتوجيه عناية خاصة إلى صحة الطفل والأم، والتأكيد على أسلوب الحملات القومية وتطويره في مواجهة الأمراض الوبائية والموطنة، وتنمية الأمر اجتماعيا، وتطوير الأجهزة المعنية بمواجهة الكوارث، وإنشاء جهاز مستقل للحفاظ على البيئة هو جهاز شؤون البيئة، بحيث يكون حلقة اتصال بين رئاسة مجلس الوزراء ومختلف الوزارات والجهات المعنية بمجال الحفاظ على البيئة. لكن أبرز وأهم هذه السياسات، على الإطلاق، كان توسيع مظلة التأمين الصحي وتطويره، لتوفير أفضل خدمة علاجية ويقل تكلفة للقاعدة العريضة من المواطنين، مع تشجيع القطاع الخاص على النخول إلى مجال التأمين الصحي، إلى جانب إدخال نظام التسجيل بالبطاقة الصحية، ونشر ودعم وتحديث نور الصحة والرعاية والمستشفيات والمستوصفات في كل أنحاء البلاد، خاصة المناطق المحرومة، وإيلاء الوحدات الصحية والريفية والقرية اهتماما مضاعفا، والتوسع في إنتاج الخدمات النواتية والمستلزمات الطبية، من أجل تلبية الاحتياجات المحلية، خاصة الاستراتيجية منها، وخلق فائض للتصدير، وتطوير الجهود الدعائية بمختلف أشكالها لتحقيق رؤية جديدة لدى

المواطنين في ما يتعلق بقضايا الزيادة السكانية وحماية البيئة، باتباع أساليب خلاقة، مثل مشروع الرائدات الريفيات والقوافل والعيادات المتنقلة، وتشجيع الجهود التطوعية وغير الحكومية والأخرى التي تبذل بالتعاون مع جهات خارجية، وابتكار تقنيات بسيطة للحد من تلوث البيئة. ولمعرفة حجم الجهد والاهتمام الذي وجهته الحكومة إلى هذه الجوانب خلال الستة عشر عاما الماضية، يشار إلى أن الاستثمارات التي وُفقت فيها في عام ١٩٩٧/٩٦ وحده قدرت بنحو ١٠٤٩ مليون جنيه، مقارنة باستثمارات في العام السابق له ترقى بلغت ٤٠٠ مليون جنيه فقط، وكانت هذه الإضافة بغرض تحقيق نقلة محسوسة ومخططة في الخدمات الصحية والبيئية، تمكن من التعامل مع معطيات القرن المقبل، إذ وجهت في معظمها إلى تطوير الخدمات والتجهيزات في نواثر الحضر الصحي، ونشر وحدات الإسعاف المتنقلة على الطرق السريعة وفي المناطق المترامية، وتطوير ونشر وحدات الرعاية المكثفة ومراكز العلاجات المتخصصة، وتطوير غرفة الطوارئ الرئيسية في الوزارات المعنية، ومراكز الاستقبال والطوارئ في المستشفيات، وإدخال ونشر مراكز العلاج المستحدث بالأشعة والموجات الصوتية. وعلى مدى سنوات الإصلاح الاقتصادي، تم إنشاء وتجديد العديد من المستشفيات الكبرى ومراكز العلاج المتطورة، في مقدمتها مستشفى قصر العيني الجديدة ومعهد ناصر والمعهد المتخصص لأمراض الكبد في المنصورة، وتطوير معهد جراحة القلب والصدر في إمبابة ومستشفى النيل في شبرا الخيمة، وعدد كبير من المستشفيات في محافظات الوادي الجديد وقنا وأسيوط والإسكندرية وسيناء، إلى جانب إنشاء نحو ٨٠٠ مركز لصحة المرأة في مختلف المحافظات، في نطاق الخطة القومية لتنفيذ البرنامج القومي للسكان والصحة الإنجابية، وكلها جهود أسهمت في دفعها مجموعة من الاتفاقيات التي وقعت تباعا مع منظمات الأمم المتحدة المعنية وبمناصرة ودعم المنظمات النولية غير الحكومية. وكان انعقاد المؤتمر الدولي للأسرة والسكان بالقاهرة تنويعا لكل هذه الجهود، وتعبيرا عن القفزة التي تحققت في مصر في مجال صحة الإنسان والبيئة. وقد قام جهاز شؤون البيئة بدور لا ينكر لتحقيق هذه القفزة، خاصة بعد أن أعطى حق الضبطية القضائية، وأعيد تنظيمه وهيكلته، حيث نفذ الجهاز العديد من المشاريع لمعالجة الصرف الصحي ومخلفات الصناعة، وأنشأ شبكة وطنية للرصد البيئي، ووضع قواعد استرشادية للتشريع في مجال حماية البيئة، وأنظمة متطورة لحماية الشواطئ والتربة الزراعية، وقام بجهود جبارة للحفاظ على الحميات الطبيعية، مستخدما سلطة القانون الذي صدر في هذا الشأن في مرحلة مبكرة من عملية الإصلاح.

وبالمثل، مثلت جهود الحكومة في مجال **التأمينات والشؤون الاجتماعية** عاملا جوهريا آخر في إحداث التنمية البشرية، تطبيقا لتوجيه القيادة الذي يعتبر التأمين الاجتماعي دعامة أساسية يقوم عليها نظام الحكم في مصر، وهو توجيه عبرت عنه بوضوح مجموعة من التشريعات التأمينية التي

صدرت تباعا خلال ستة عشر عاما مضت. وبمساعدة جهود التأمين الصحى، جرت جهود أخرى هائلة لدعم مجالات العمل الاجتماعى الهادفة إلى رعاية المواطنين اجتماعيا، وحل مشكلات الأسر. وقد تعددت صور هذه الجهود، وشملت الأسر المنتجة ورعاية الطفولة والأمومة والدفاع الاجتماعى والضمان الاجتماعى ورعاية المسنين وتأهيل المعوقين والتكوين المهنى وغيرها. وتقوم الاستراتيجية المتبعة فى هذه الجوانب على الاستمرار فى الاهتمام بالأسرة، والعمل على زيادة قدرتها على مواجهة المشكلات التى تعترضها، من أجل زيادة مساهمتها فى العمل المنتج، وتوجيه مزيد من الاهتمام لصماية ورعاية وتأهيل الفئات التى تحتاج إلى رعاية خاصة والمتسربين من التعليم، وتهيئة الظروف المناسبة للاستفادة من طاقاتهم، وتنمية قدرات المرأة، وتوفير السبل لمشاركتها مع الرجل فى مختلف قضايا المجتمع، إلى جانب توجيه مزيد من الرعاية إلى الأطفال والمسنين والمفترقين، لإيجاد كل الظروف المناسبة لدفع عملية الإنتاج. ويمكن الإشارة إلى بعض المؤشرات الدالة فى هذا السياق، من بينها وصول عدد المؤمن عليهم حتى نهاية يونيو ١٩٩٦، إلى ١٦ مليون مواطن، وزيادة قيمة المعاشات والتعويضات المنصرفة فى التاريخ نفسه زيادة كبيرة مقارنة بعام مضى، حتى بلغت ٧ مليارات جنيه، استفاد منها ٦ ملايين مواطن، وتوسيع وتطوير نشاط البنوك الاجتماعية، وفى مقدمتها بنك ناصر الاجتماعى، بالإضافة بالطبع، إلى برنامج مبارك القومى للتكافل الاجتماعى الذى بلغ حجم المنتفعين بخدماته فى منتصف ١٩٩٦ نحو ٣٥٠ ألف أسرة، ومساهمة أنشطة رعاية العاملين فى تصحيح ظاهرة البطالة، بإتاحة فرص حقيقية للعمل من خلال مشروعات الأسر المنتجة وبنك ناصر الاجتماعى وبرنامج التنمية الريفية وبرنامج الصندوق الاجتماعى وبرنامج توزيع الأراضى المستصلحة على الخريجين، والمساهمة فى زيادة نسبة المتعلمين من الإناث، ودعم جهود الأسر المنتجة فى مجال تنويع وزيادة الصادرات المصرية، وإبراز الواجهة الحضارية لمصر فى مختلف دول العالم، وإضافة العديد من نور الحضارة وأندية الأطفال والمكتبات وحدائق الأطفال ودرور رعاية الأيتام، بما يتناغم مع فلسفة إعلان عقد الطفل الذى أصدره الرئيس مبارك، والتوسع فى إنشاء أندية الدفاع الاجتماعى، وتطوير قانون الضمان الاجتماعى، لكى يتكامل مع الرؤية الاقتصادية الجديدة التى أوجدها عملية الإصلاح.

واستكمالاً لجهود التنمية البشرية التى تقوم بينها وبين جهود التنمية الاقتصادية علاقة تبادلية، عنى برنامج الإصلاح الاقتصادى عناية خاصة بحل مشكلة الإسكان والتخطيط السكانى وتنفيذ المرافق العامة فى المناطق السكنية، بالنظر إلى أن هذه الأعمال تسهم فى تحقيق هدف أساسى من أهداف الإصلاح هو توزيع الكثافة السكانية بطريقة منتظمة فى كل أنحاء البلاد. ومن أجل ذلك، رصدت مليارات من الجنيهات منذ عام ١٩٨١، ووجهت دعوم حكومية طائلة، وتم تشجيع القطاع الخاص

والتعاونيات وتحفيزهم، للمشاركة في مشروعات الإسكان والمرافق والتعمير والمجتمعات الجديدة، بحيث تنشأ مناطق جديدة الجذب السكاني. وقد جرى هذا العمل على أساس خريطة قومية للتخطيط العمراني، وهيئة المناخ القانوني والتشريعي لتطوير هذه القطاعات، خاصة التشريعات الهادفة إلى تشجيع الاستثمار في مجال التشييد والبناء والملكية العقارية، وتصحيح العلاقة بين المالك والمستأجر، وتنظيم المباني، واستجابة لهذه التقديرات بلغ إجمالي الوحدات السكنية المنفذة منذ بداية برنامج الإصلاح حتى يونيو ١٩٩٦، نحو ٢,٣ مليون وحدة سكنية أي بنسبة ١٦٤٪ من كل ما تم بناؤه منذ عام ١٩٥٢، باستثمارات إجمالية في قطاع الإسكان وحده بلغت ٢١ مليار جنيه. والأهم من ذلك أن هذه الوحدات توزعت على مستويات عديدة تلائم مختلف الفئات الاجتماعية وبمختلف احتياجاتها، وأسهم فيها القطاع الخاص والتعاوني بنسبة متزايدة وصلت إلى ٩٥٪ في عام ١٩٩٦. كما أسهمت الدولة في توفير القروض الميسرة للإسكان، حتى وصلت إلى نحو ١١,٥ مليار جنيه عام ١٩٩٦. وبالإضافة إلى ذلك، اتخذت الحكومة إجراءات تنظيمية عديدة لتطوير وبفع عمليات إنشاء المرافق العامة، وقامت على تنفيذ العديد من المشروعات الضخمة لتطوير وتعميم خدمات الصرف الصحي ومياه الشرب، وبحيث تغطي خدمات مياه الشرب ٨٥٪ من المواطنين والصرف الصحي ٥٠٪ - بحلول عام ألفين. وقد بلغ عدد هذه المشروعات حتى عام ١٩٩٦ - ٨٤٥ مشروعاً في مختلف محافظات مصر. وعلى جانب آخر، قامت الجهات المعنية بالتصدي لمشكلة العشوائيات التي أحصيت ضمن برنامج قومي لتطويرها، فبلغت ٩٦١ منطقة في عدد من محافظات الجمهورية. وقد تمت إزالة ٨٠ منطقة منها في إطار هذا البرنامج، وأعيد تسكين سكانها، بينما تم تطوير المناطق الباقية باستثمارات تبلغ ٧ مليارات جنيه، طورت ١٢٦ منطقة منها، بالفعل، حتى منتصف عام ١٩٩٦، وصدر قرار وزاري بتوصيل المرافق العامة إليها. ولعل أبرز ما قام به قطاع الإسكان والمرافق والمجتمعات الجديدة هو التوسع في إنشاء المناطق العمرانية والمدن الجديدة، في مختلف أنحاء البلاد، بما يصحح الخريطة السكانية للبلاد على المدى البعيد، ويفتح محاور جديدة للتنمية في المناطق التي يمكن استغلالها، وينشئ سلسلة من المدن والقرى الجديدة حول الدلتا والوادي، لتكون مراكز للتنمية واجتذاب السكان، وتحافظ على الأراضي الزراعية، وتحديث الأتزان الاجتماعي والرخاء الاقتصادي اللذين يحققان الغاية النهائية لعملية الإصلاح وهي بناء الدولة العصرية. وفي هذا الإطار، نشأت خمس مدن جديدة مستقلة في إقليم القاهرة الكبرى أوقربية منه، هي العاشر من رمضان و١٥ مايو و٦ أكتوبر والعبور وينر، ومثلها في الوجه البحري هي دمياط الجديدة والصالحية والسادات والنوبارية وبرج العرب، ومثلها حول الطريق الدائري للقاهرة. وإن كانت هذه الأخيرة تجمعات تابعة، وهي تشمل الشرق والقطامية والشيخ زايد والتجمع الأول والخامس، وسبع مدن في إقليم الصعيد. وقد أضافت هذه المدن والتجمعات ١٤٦ ألف وحدة سكنية، وأقيمت بها ٣٧٥٣ منشأة صناعية، دخلت منها ١٧٠٥ منشآت مرحلة الإنتاج في نهاية ١٩٩٧، لتضيف ١٧ ألف فرصة عمل جديدة. وفي إطار حرص القيادة على حل مشكلات الشباب أمر الرئيس مبارك بتخصيص وإنشاء مجموعة كبيرة من الوحدات في هذه التجمعات لشباب الخريجين، مع تيسير سبل تملكها.

«لقد بذلت الشرطة المصرية على امتداد السنوات الماضية جهداً عظيماً استحق إعجاب العالم وتقديره، لأنه أكد الجميع أن مصر سوف تبقى - وإن الله - بلداً آمناً مستقراً، تتكسر على صخرته الصلبة مؤامرات أعداء الوطن الذين باعوا أنفسهم للشيطان، وانقلبوا حرباً على وطنهم، يهدون أمنه واستقراره، ويسعون إلى تقويض مصالحه، لتففيذ لخطوات شريرة مدبرها إرهاب مكائد مصر وتحويل تقدمها».



[من كلمات الرئيس مبارك في عيد الشرطة - ١٩٩٦]

إذا كانت كلمات القائد والزعيم من الأمن في كل مناسبة تعد أوسمة على صدور رجال الشرطة، تحفزهم وتدفعهم إلى مزيد من البذل في الأداء والتفاني في العطاء من أجل مصر الغالية، فإنها، في الوقت نفسه، خير تعبير عن مصر مبارك الآمنة المستقرة، وسط عالم يوجع بالقتال والاضطرابات. وغنى عن البيان أن مختلف خطط البناء والاستثمار والتنمية، وكل إنجازات حققتها وتحققها بلادنا على طريق التقدم، في مجالات الديمقراطية والحرية السياسية والفكرية والإصلاح الاقتصادي والتطور الاجتماعي - إنما ترتبط في نجاحها بقوة الأمن وكفائه، ويتوقف تواصلها وازدهارها على يقين كل مواطن وشعوره الراسخ بأن القانون قادر على حمايته، وأن القائمين على الأمن لهم السيطرة واليد الطولى في مواجهة كل ما يهدد أمن الوطن والمواطن. وحديث الأمن متعدد ومتشعب يمتد ليشمل أوجه النشاط الإنساني كافة، فهناك قطاعات للأمن الجنائي والأمن السياسي والأمن الاقتصادي والأمن الاجتماعي والشرطة المتخصصة، وقطاعات المنافذ والتدريب والتنمية والإعلام الأمني، وكلها فروع لأصل واحد ترتبط ببعضها البعض، ويفضى كل منها إلى الآخر. فالأمن كل لا يتجزأ، وما قد يحدث من تدهايات في جانب يجد صدها بالقطع في سائر الجوانب - وكل منها يأخذ حقه من الاهتمام الواجب، والمؤكد أن أبرز التحديات التي واجهت الأمن في السنوات الماضية هي تلك الموجات الإرهابية العاتية التي تحالفت فيها قوى الشر في الداخل والخارج، في مؤامرة شرسة استهدفت الأخضر واليابس، لتعصف بالبلاد تحت ستار الدين. ويمكننا بالذاكرة استرجاع أهوال تلك الأحداث التي عشناها بصورة شبه يومية، من تخريب وانفجارات هنا وهناك، وقتل للأبرياء، وترويع للآمنين، واغتيالات لكبار الشخصيات، وضرب السياحة والاستثمار، إحرمان مصر من موارد كثيرة وإعاقة برامج الإصلاح وخطط التنمية فيها. لقد كان الأمر بالغ الخطورة، يهدد حاضرنا ومستقبلنا، فكانت الوقفة الجادة والرؤية الثابتة عبر استراتيجية أمنية باهرت بها وزارة الداخلية قبيل منتصف عام ١٩٩٣، اتجهت الأساليب العلمية، وكان من أهم ملامحها ● التخطيط العلمي والتقني لمواجهة الموقف وفقاً لمتطلبات علوم إدارة الأزمة ● تطوير قاعدة المعلومات الأمنية، وتحديد أبعاد خريطة الإرهاب ومواقع فصائله على امتداد محافظات الجمهورية، ● اعتماد وجهات أمنية تقوم على الحسم، بدون إخلال بالاعتبارات القانونية والحقوق الدستورية للمواطنين، ● التنسيق في ما بين مختلف الأجهزة الأمنية لإدارة عمليات

المواجهة، بما يضمن تحقيق أسرع النتائج وأقدرها على الحسم، ● دعم القدرات الفنية والبشرية والمادية لأجهزة المواجهة، بالصورة التي تمكنها من مواكبة تطور العمليات الإرهابية، ولجوء مركبتها إلى الوسائل العلمية والتكنولوجية، ● توظيف المعلومات والإمكانات المادية والبشرية لتحقيق أقصى وأفضل النتائج، باختراق التنظيمات الإرهابية ومحاصرتها، واستهداف بقورها وعناصرها ومخازن أسلحتها وأدواتها، أو إجهاض مخططاتها، وضبط وملاحقة الهاربين، على المستويين الداخلي والخارجي، ● تحقيق السيطرة داخل السجون بهدف قطع اتصالات عناصر الإرهاب خارجها بنزلاتها من قادة الإرهاب، ● الانتقال من رد الفعل إلى المبادرة والهجوم، لتصحيح مسار العمليات الأمنية، إعمالاً لمبدأ: الهجوم خير وسيلة للدفاع، ● إنقاذ العناصر الإرهابية القادرة على التخطيط والإعداد، من خلال مدهمتها وقطع عمليات الاتصال المباشر في ما بين قياداتها وعناصرها وعزلها جماهيرياً، ● تطوير سياسات التعاون الأعمى، والتنسيق الدائم مع أجهزة الأمن في الدول العربية الشقيقة والأجنبية الصديقة، في مجال رصد ومتابعة النشاط الإرهابي وضبط قياداته وعناصره في مختلف دول العالم، ● التحرك بفاعلية غير مسبوقة أمنياً وزمنياً، للتعامل مع أى حدث إرهابي وضبط المجموعات المنفذة والمتورطة، ● تأمين الساحة الداخلية من عمليات التسلل عبر الحدود، وضبط المجموعات الإرهابية المدفوعة وأسلحتها المهربة، ● التنسيق مع وزارتي العدل والخارجية، لتطويق قيادات الإرهاب الهاربة في الخارج، لإعادتها وتقديمها إلى الجهات القضائية، بموجب اتفاقيات تسليم المجرمين. وقد كان لكل ذلك الأثر الفعال في توجيه ضربات أمنية متلاحقة وموجعة، أفقدت الإرهاب توازنه، وحقت لجهات الأمن السيطرة التي تمكن بها من إحباط الكثير من المخططات الإرهابية في مهدها، وقيل أن تصل إلى مراميها الأثمة. وعلى جانب آخر كان نشاط **الإعلام الأمني** المستتير يسبق ويواكب ويعقب العمليات الأمنية، من أجل تبصير الجماهير بحقيقة الفكر المنحرف، وكشف أساليبه الإجرامية، وفضح نيات وأهدافه الضخيمة، وتبينة ساحة الدين الحنيف من أفعاله التي أساحت إلى الإسلام، بما اقترفه الإرهاب من جرم وإجرام. فئاتشت وزارة الداخلية **جهازاً إعلامياً متكاملًا يتعامل مع الإعلام الداخلي والخارجي بصورة فورية ومباشرة، من خلال الالتزام بالصدق والموضوعية**، وعرض الصقائق التي تقطع الطريق أمام الصمات المشبوهة والمحاولات المستعينة لتشويه كل شيء، ولم تتوقف الجهود الرامية إلى اقتلاع الإرهاب عند ما حققت من نجاح، وإنما واصلت رصد النشاط الإرهابي لتجفيف منابعه بالتنسيق مع أجهزة الدولة. فبعد تنظيف المناطق من البؤر الإرهابية (مثل إمبابية بالجيزة، وديروط بأسسوط)، بجرى توجيه خطط متكاملة لتطوير العشوائيات وتزويدها بالخدمات من كهرباء ومياه وصرف صحي، والاهتمام بتنفيذ بعض المشروعات لتتمية مجتمعاتها والنهوض بها، كما تواصلت الاستراتيجية الأمنية في تطويرها، لتكون لها اليد العليا في مواجهة المتغيرات على الساحة الأمنية من خلال: ● زيادة الاعتمادات المالية المخصصة للإتفاق الأمنى وتغطية متطلبات البشرية والتدريبية والتجهيزية، ودعم القدرات الأمنية بما يضمن لها الكفاءة اللازمة للمواجهة السريعة والحاسمة، ● زيادة فاعلية نظم التأمين والحراسة والارتقاء بآداء القوات، في

إطار خطط مرحلية تستهدف تلبية المتطلبات الأمنية من توريدات راكبة وغرف عمليات، ● التوسع في عمليات تدريب القيادات والضباط، للارتقاء بالقدرات والمهارات البدنية والفنية، وتطوير إمكانات التعامل في مواجهة العناصر الإجرامية وممارساتها العدائية، ● إحكام نواثر التشييط والتعامل الأمنى مع بؤر وخلايا التطرف، على امتداد محافظات الجمهورية، وفق خطط تنفيذية مرحلية ذات أولويات أمنية، لإجهاض المخططات الإرهابية وضبط قياداتها وعناصرها وأدواتها وأسلحتها، وتقديمها إلى الجهات القضائية، ففضلا عن قطع خطوط اتصالها ومصادر تمويلها، ويواكب هذا الاتجاه توجيه ضربات متتالية ومؤثرة إلى كل القوى التي تقدم المساعدة التنظيمية أو الدعائية لفصائل الإرهاب، ● تنفيذ خطط متكاملة ومشتركة في ما بين مختلف الأجهزة الأمنية، لمواجهة وضبط الجرائم الجنائية التي تساهم في الإعداد لعمليات إرهابية، خاصة سرقات السيارات والدراجات البخارية واسطو على المحال التجارية وحياسة الأسلحة وتزوير الوثائق وتداول واستعمال الزئى الرسمى، ● تنفيذ خطة موسعة غير مسبقة لاحتكام المناطق الجبلية في محافظات الوجه القبلى، وتطهير المغارات التي تتخذها العناصر الإرهابية أوكارا للاختفاء وتخزين الأسلحة والانطلاق منها لتنفيذ عملياتها الإجرامية. إن تطوير عمليات المواجهة مع فصائل الإرهاب تعد من أهم مسئوليات جهاز الأمن، والتطوير يجرى وفق خطط علمية مدروسة، تتخذ في حسبانها مدى التطورات وأبعاد المتغيرات التي تطرأ على حركة التنظيمات الإرهابية وأهدافها المرحلية والاستراتيجية. إن الإرهاب - في حقيقته - ظاهرة عالمية تعاني منها غالبية الدول لأسباب متباينة، وتحت مسميات شتى، ولطالما حذر الرئيس مبارك من أن المهادنة مع الإرهاب غالية الثمن - لذلك، فإن التجربة المصرية الخلاقة في مواجهة الإرهاب تعد - بحمد الله، وتوفيقه - تجربة رائدة تحظى بكل الثناء والإشادة في مختلف المحافل والأوساط المحلية والإقليمية والعالمية. وإذا كان التصدى للإرهاب واقتلاع جذوره يمثل تحديا كبيرا لأجهزة الأمن، فإنه لم يصرف الشرطة لحظة واحدة عن مخاطر أمنية أخرى قادرة على أن تحدث أثاره التخريبية نفسها، في تسلل خبيث وصمت خادع، فليس من الممكن، مثلا، أن نتجاهل الصلات الوثيقة بين ظاهرة المخدرات وجرائم العنف والإرهاب، وظاهرة المخدرات ليست مشكلة محلية، ولكنها قضية عالمية هي الأخرى، ويزداد خطرها في الدول المتقدمة والنامية، على السواء. وقد حققت مصر - بحمد الله - نجاحات كبيرة في مجال مكافحة المخدرات على المستويات المحلية والإقليمية والعالمية، وبدأ ذلك واضحا في عمليات الضبط، من خلال اليقظة في المتابعة والرقابة والرصد والمداومة وإبادة الزراعات المخدرة وتصفية البؤر الإجرامية والقبض على عتاة المخدرات وأعوانهم ومصادرة ثرواتهم غير المشروعة. وبدأ ذلك، أيضا، في القضايا ومصابات التهريب النوية التي شاركت أجهزة مكافحة المخدرات المصرية في ضبطها مؤخرًا، بالتعاون مع سلطات مكافحة، في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وألمانيا وهولندا. وقد أشادت الأمم المتحدة بكفاءة العاملين في أجهزة مكافحة المخدرات المصرية، وأوفدت خبراءها المتخصصين في برنامج الأمم المتحدة النولى لمكافحة المخدرات (اليونيسيب) إلى مصر في ٧ ديسمبر ١٩٩٤، وانتهت وفادتهم باختيار الإدارة

العامّة لمكافحة المخدرات في مصر لتتولى مهام الوكالة التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات. وفي عام ١٩٩٥ عين مدير جهاز مكافحة في مصر نائباً لرئيس لجنة المخدرات الدوائية التابعة للأمم المتحدة التي أنشئت عام ١٩٩٤. وكان آخر ما استحدثته وزارة الداخلية في هذا الشأن إنشاء إدارة متخصصة بإدارة العامّة لمكافحة المخدرات، تتولى إيداء الزراعات المخدرة، ووحدة تضطلع بالتصدي لظاهرة غسل الأموال المتحصلة من الإتجار غير المشروع في المخدرات، وليس هناك شك في أن عمليات مكافحة المخدرات بإيداءها الهائلة ليست نشاطاً عشوائياً، ولكنها تعتمد على جهد علمي منظم يتسم بالتخطيط والتنسيق والتكامل على مختلف المستويات، كما تتطلب مزيداً من الدراسات والبحوث الاجتماعية والنفسية، حول الظروف والدوافع التي تؤدي للإنسان إلى التعاطي والإدمان. ومن أجل هذا تم إنشاء إدارة للتدابير الاجتماعية، بهدف تكثيف الجهود الرامية إلى الكشف المبكر عن حالات التعاطي، ودعم سبل وأوجه الوقاية. والتصدي للإرهاب ومكافحة المخدرات لم يشغلا بدورهما أجهزة الأمن عن محاربة الفساد بأضلاله الثلاثة: جرائم الأموال العامّة والتموين والضرائب. وتقول أرقام وزارة الداخلية إن مباحث الضرائب والرسوم أعادت لمصر ٧ مليارات من الجنيهاً كانت ضائعة. والمواجهة على الجبهات الثلاث تركزت على أساسين: الأول هو العمل على منع الجريمة قبل وقوعها، أو ما يعرف بالأمن الوقائي، والثاني هو سرعة وضروية ضبط الجريمة فور وقوعها، وتلك هي ذاتها فلسفة العمل الأمني في الميادين كافة. ولقد اتسعت كثيراً مطاردة الفساد وملاحقة المفسدين. وقطاع الأمن الاقتصادي في وزارة الداخلية يضطلع بتهيئة الظروف والمناخ الاقتصادي اللائق في مصر، من خلال محاربة مظاهر الفساد والانحراف، مما يؤدي إلى خلق شعور عام لدى الكافة بالأمان في استثمار أموالهم داخل السوق المصرية. وفي هذا الصدد، تسعى الإدارة العامة لمباحث الأموال العامّة إلى محاصرة الفساد المتمثل في جرائم الرشوة والاختلاس والتزيف والتزوير والإضرار بالمال العام، وحماية ضيوف الريحمن من عصابات تزوير تأشيرات الدخول للحج والعمرة. وتحرص وزارة الداخلية، أيضاً، على وصول الدعم إلى مستحقّيه، وتواجه بشدة انحرافات بعض التجار، وتسعى إلى حماية صحة المستهلك من تلاعب بعض المنتجين في استخدام خامات غير مطابقة للمواصفات أو منتهية الصلاحية أو عدم اتباع الأساليب المتعارف عليها في إنتاج السلع، مما يعرض الصغار والكبار إلى مخاطر جسيمة. وتتجه الإدارة العامة لشرطة التعمين سياسة جديدة لمحاربة الفساد هي سياسة البحث عن المنبع، ومؤداها عدم الاكتفاء بضبط جرائم ترويج وبيع السلع الاستهلاكية المغشوشة، ولكن البحث عن البئر الإجرامية التي أفرزتها. وقد أنشئت وحدة في شرطة التعمين تختص بتجنيب وقوع الأزمات الاقتصادية، عن طريق متابعة ورصد حالة الأسواق وتداول السلع، من أجل التنبؤ بأية أزمات اقتصادية في السلع الحيوية. وقد تمكنت، على سبيل المثال، من التصدي لأزمة في السكر اغتعلها بعض المستوردين عام ١٩٩٤. كما تقوم الإدارة العامة لمباحث الضرائب والرسوم بمحاربة الفساد الذي يمكن أن يتعرض له المال العام من جهات عديدة منها: التهريب الضريبي، التهريب الجمركي، المصنفات

الفنية، حماية الأموال والممتلكات المستردة للعولة. ويتخذ مفهوم الإنجاز لدى هذه الإدارة طابعاً رقابياً يهدف إلى حصر النشاط الإجرامى الذى يقع على المال العام، وتحقيق الاستراتيجية الثلاثية التى تتبعها (الحصر - الرقابة - الدراسة)، فى إطار خطة علمية متكاملة، أكبر قدر من الفاعلية فى التصدى لظاهرة التهرب الضريبى بكل صوره، وتهدف هذه الإدارة بأقسامها المستحدثه، أيضاً، إلى حماية الملكية الفكرية والإبداع، وملكية المؤلفين والناشرين، بما يتماشى مع التطبيقات المتوقعة لاتفاقات التعريفه الجمركية (البات). إن كل ما عرضناه من مشاريع وجهود تنفذها وتقوم بها وزارة الداخلية، متضافرة، هى بمثابة ميلاد ثانٍ للأمن المصرى، لينتقل به من زمن مضى إلى القرن الواحد والعشرين، مستخدماً آخر إنجازات العصر العلمي والتقنية. ويذكر هنا أن نظام الأحوال المدنية المعمول به منذ سبعة وثلاثين عاماً قد تم تطويره وتحديثه، وفق منظومة علمية متكاملة، سيشعر المواطن المصرى بآثارها، عندما تكون فى يديه، من أوراقها الجديدة، بطاقة شخصية وشهادة ميلاد ووثائق زواج وغيرها، مما يستحيل العبث بها أو تزويرها - فقد انتهت إلى الأبد فوضى الوثائق القديمة، بتحقيق حلم الرقم القومى. ومن مميزات هذا الرقم أنه سوف يمنع التهرب الضريبى، ويضبط الجداول الانتخابية وقوائم التجنيد والتأمينات والمعاشات، فضلاً عن بوره المهم فى عمليات التعداد السكانى وحصر العمالة، وفى التخطيط للتعليم والصحة والتموين، ومختلف المجالات المرتبطة بالخدمات الجماهيرية. وقد قامت مصلحة الأحوال المدنية بإنشاء قاعدة بيانات آلية تضم ٨٨,٢ مليون سجل ميلاد، تشمل مواليد الجمهورية منذ عام ١٩٠٠ حتى الآن، وهذا المشروع ينظم الاستفادة من قاعدة معلومات الأحوال المدنية بمستوياتها الثلاثة (الشخصية: صورة قيد الأحوال المدنية للفرد والقيود العائلية، والتجميعية: جداول الانتخابات - قوائم التجنيد - التأمينات والمعاشات، والإحصائية: التعداد - السكان - العمالة - التعليم - الصحة - التخطيط - الضرائب - الترمين). وما يدرى إلى الغفر أن هذا المشروع اعتمد على الكفاءات الوطنية من الخبراء والفنيين المصريين، بدون اللجوء إلى الشركات الأجنبية إلا فى أضيق نطاق، مما أدى إلى خفض تكاليف هذا المشروع المعلق. ولقد كانت خطوات المؤسسة الأمنية سباقاً تستشرف آفاق العصر، وترصد المستجدات والمتغيرات الاجتماعية والبنية السكانية والتوسعات الجديدة، فى المجالات كافة، وفى المشروعات العملاقة فى توشكى وسيناء، وما يتطلبه كل ذلك من مهارات وكفاءات قادرة على التأمين والحماية ومواكبة عجلة الانطلاق والتقدم. ولهذا، جرى الإعداد لإنشاء أكاديمية مبارك للأمن، لتصبح منارة للعلم الأمنى، وأحدى ساحات العقل المصرى، وتمت دراسة كل احتياجاتها على مدار السنوات الثلاث الماضية، باستلهاهم أحدث ما وصل إليه العلم فى مجالات الإنشاءات وتجهيز المعامل الفنية ومسارح العمليات الأمنية، بمختلف تصوراتها وتخصصاتها، لتكون مفخرة لمصر وأبنائها كواحدة من أحدث وأشمل الأكاديميات الأمنية على مستوى العام بأسره. ولقد تم افتتاح المرحلة الأولى من الأكاديمية التى ستمكن من النهوض بالاحتياجات الأمنية الوطنية، كما وكيفاً، فضلاً عن تلبية مطالب النول العربية الشقيقة والإفريقية والأجنبية الصديقة لإعداد كوادرها الأمنية على مستوى عالٍ، ويعد

التدريب والتسليح محورين أساسيين في الاستراتيجية الأمنية، من أجل الاهتمام بالعنصر البشري في الشرطة ورفع كفاءته وأدائه وقايعية مهامه، وتنمية مداركه الذهنية وتوسيع آفاقه، وإعداده لمواجهة مختلف الأحداث الأمنية وتطوراتها الحالية والمستقبلية، وتضع وزارة الداخلية خطط التسليح لأجهزة الشرطة بما يتلاءم مع طبيعة عمل كل منها، كما تراعى المواصفات الحديثة للأسلحة والأخاطر وجوانب التدريب الخاصة بها، وقد أمكن من خلال هذه الخطط تحديث جميع الأسلحة والمعدات والأجهزة التكنولوجية اللازمة لأداء المهام العملياتية لأجهزة الأمن والشرطة في مصر. واهتماماً من وزارة الداخلية برعاية حقوق الإنسان وحرياته، حرصت على تدرسيها مادة أساسية في كليات ومعاهد الشرطة، ويتم حفز طلاب كلية الشرطة على التنافس في مسابقات حول حقوق الإنسان وصون حرياته الأساسية، حيث خصصت للفائزين جوائز قيمة ويجري تكريمهم في الاحتفال بعيد العلم كل عام. وتدعم مكتبة أكاديمية الشرطة بالمؤلفات العلمية والدراسات المتطورة عن حقوق الإنسان، وألحق بعض الضباط بالدراسة التدريبية المتخصصة في مجال حقوق الإنسان التي عقدت في المعهد الدولي لحقوق الإنسان في مدينة ستراسبورج في فرنسا، خلال الفترة من ١ إلى ٢٩ يوليو ١٩٩٢، فضلاً عن تنظيم دورات تدريبية في مجال حقوق الإنسان، بالتنسيق مع المركز الرئيسي للأمم المتحدة لحقوق الإنسان في جنيف، إذ تم إيفاد عدد من الضباط للحصول على هذه الدورات، روعي في اختيارهم أن يكونوا من المؤهلين علمياً، للحصول على درجات الدكتوراه أو الماجستير في موضوعات تتعلق بحقوق الإنسان، وأخيراً، وإيماناً من المؤسسة الأمنية بأهمية الاستثمار في سياق التنمية الشاملة، فقد عقد مؤتمر في أكاديمية الشرطة، تحت عنوان «نحو استراتيجية أمنية لتشجيع الاستثمار في مصر»، بهدف تهيئة المناخ الملائم لجذب رؤوس الأموال الوطنية والأجنبية، والوقوف على مشكلات ومعوقات النشاط الاستثماري، واقتراح الأساليب التي يمكن من خلالها أن تسهم مختلف الأجهزة الأمنية في تذليل أية صعوبات، وأسفر هذا المؤتمر عن استحداث آلية جديدة في مركز بحوث الشرطة يطلق عليها «مركز الاستشارات الأمنية للمستثمرين»، يختص بتقديم الخبرة والمشورة في المسائل الأمنية للمستثمرين، سواء في مرحلة التحضير للمشروع، أو الإنشاء، أو في أثناء ممارسة النشاط، وإجراء الدراسات ذات الأبعاد المتصلة بالأنشطة الاستثمارية وتقديم الطول المناسبة لها.

تم إنجاز هذا الجزء بالتعاون مع وزارة الداخلية، واعتماداً على المطبوعات التي قدمه إلينا من قبلها.

لم يكن برنامج الإصلاح الاقتصادي، والاهتمام الهائل الذي وجهه في سياقه، إلى مختلف قطاعات الدولة، ليمثل عاملاً يتقن من قدرات القوات المسلحة المصرية واستعدادها القتالي، على

الإطلاق، والضد هو الصحيح. فالتقدم الاقتصادي كان عاملا مساعدا، بطرق عديدة، في تطوير القوات المسلحة ودعمها، وهي تقوم بدورها الرئيسي، في حماية حدود الدولة وسلامتها ضد أية تهديدات خارجية، وتأمين الشرعية الدستورية. بينما هيأت قدرات القوات المسلحة العالية واستعدادها الدائم، البيئة اللازمة للانطلاق بعملية الإصلاح في الاتجاه الصحيح. وفوق ذلك، فإن مهام القوات المسلحة في المرحلة الراهنة من مراحل برنامج الإصلاح، تقضعاغ وتزاد جسامتها، إذ هي مطالبة الآن بإسناد المشروعات القومية الكبرى، والدفاع عن منجزات هائلة تحققت على مدى ستة عشر عاما ماضية من العمل والبناء، على طريق النهضة القومية. والحديث عن خفض نفقات التسليح، في هذا الإطار، لابد من أن يسترشد بالمعادلة التالية: إن تحقيق أمن ومصالح الدولة، في عهد السلام، يحتاج إلى قوة عسكرية حديثة، ونوعية متميزة من الأفراد، ومعدات ونظم تسليح متطورة، في حين أن الهدف الأساسي من السلام هو توفير مناخ الدفغ يخطط البناء والتنمية، يقتضى خفض نفقات الدفاع. ولهذا، يعمل الخبراء العسكريون والاستراتيجيون، في القوات المسلحة، على أساس خطة شاملة، لتحقيق أطراف هذه المعادلة، بكيفية تجعل من الإنفاق العسكري، في ظل فلسفة الإصلاح، استثمارا قوميا يخدم أهداف التنمية الشاملة الشامخة. ومع التزامها بدورها الرئيسي، فإن القوات المسلحة تسهم بقوة في خدمة وتنمية المجتمع، من واقع كونها أحد القطاعات الرئيسية للدولة التي تتبع سياساتها العامة، عبر مشاركتها في عمليات التصحيح الهيكلي والدفغ الإنتاجي، وقد نجحت القوات المسلحة في تحقيق إنجازات كثيرة، في مجالات متعددة، اعتمادا على ما لديها من إمكانات متميزة وطاقات بشرية ماهرة منضبطة. ففي مجال الإسكان، تمكنت من إنشاء عدد كبير من الوحدات السكنية لأفرادها والقطاع المدني، بتكاليف رمزية. وفي مجال المواصلات، كان لها إسهام مشهود في إقامة العديد من شبكات المرافق الأساسية والكبارى. وفي مجال الزراعة، نهضت باستصلاح وزراعة مساحات كبيرة من الأراضى. وفي المجال الصحى، وفّرت خدمات التأمين والرعاية الصحية لقطاع عريض من المواطنين داخل مستشفياتها وبسماز زهيدة. واستنادا إلى طاقاتها الذاتية، وبالتعاون مع الهيئات والأجهزة المعنية، أسهمت القوات المسلحة إسهاما هائلا وغير مسبوق في مجال محو الأمية، في القطاع المدني، بعد أن تمكنت من مواجهة هذه الآفة الاجتماعية، في صفوف أفرادها. ولعبت القوات المسلحة دورا متميزا، أيضا، في التعامل مع الكوارث الطبيعية التي تتعرض لها البلاد، بين وقت وآخر، والتي يفترض أن تكون عوامل معوقة لمسيرة الإصلاح. وتؤدى القوات المسلحة، في نطاق المرحلة الثالثة من برنامج الإصلاح الاقتصادي، جهودا ضخمة في إنجاز مشروعات مصر الكبرى، في توشكى وسيناء وغيرها. ولا شك في أن هذه الجهود، وغيرها، قد ساعدت، بشكل كبير، في تخفيف العبء عن القطاع المدني، إلى جانب ما تم على صعيد تحقيق الاكتفاء الذاتى للقطاع العسكرى، الأمر الذى جنّب ميزانية الدولة كثيرا من الأعباء. ويحسن التلحق إلى تفاصيل، فإن ما تم خلال الستة عشر عاما الماضية، على صعيد تطوير وتحديث القوات المسلحة، في مختلف الأفرع، وفي ميدان التصنيع الحربي، يمكن وصفه بأنه

تحول تاريخى غير مسبوق فى قدرة جيش مصر الذى هو درعها الواقية أمام مصادر التهديد والهيمنة، تحول يحركه فكر متطور لقيادته الوطنية المثقفة، يتوحد مع ملامح المشروع النهضوى المصرى/ العربى العام الذى يمثل الإصلاح الاقتصادى رأس الحرية فيه. وهذا التحول المتصل بمجمل عملية الإصلاح، يلخص، بمنتهى الدقة، رؤية القائد مبارك الاستراتيجية الساعية إلى ترسيخ مكانة مصر وبورها الرائد فى إقليمها، والانتقال بها إلى أفاق آفاق جديدة لها مطالبها ومقتضياتها، إن القوات المسلحة المصرية، فى ظل المشروع النهضوى الراهن، هى مساعد مصر التى تفرض السلام، وسياسها الذى يحضى الاستقرار، ورافعتها التى تفتح طريقا للأمل أمام شعبها الباسل والشعب العربى جمعاء، نحو مستقبل مشرق يعم فيه السلام الذى تحميه القوة.

اعتمد هذا الجزء على بيانات وزير الدفاع وإنتاج الحربى التى أفاد بها - على مدى عام ١٩٩٧ - فى مناسبات عديدة، كان آخرها إحياء الذكرى الرابعة والعشرين لحرب أكتوبر المجيدة.

المحور الثالث

مواجهة الآثار الجانبية

من طبيعة الإصلاح كعملية، على حد ما بين العرض السابق لمحورى التثبيت والتكيف الهيكلى، وما ذكرناه فى المدخل، أنه يصعب التخطيط الكامل الدقيق لإنجازه منذ البدء، والسبب، كما هو مفهوم، متغيرات البيئة والعوامل المتحركة فى سياسات وإجراءات العملية، والآثار الناجمة أو المترتبة على التفاعل فى ما بين هذه السياسات والإجراءات، وبينها وبين البيئة التى تجرى فيها، فى الداخل والخارج، وملاحة الاقتصاد الوطنى كنظام بالأنظمة الأخرى القائمة فى المجتمع وفى المحيط الدولى.

ولذلك، كان من البديهي أن يكون المحور الثالث فى الاستراتيجية العامة للإصلاح معنيا بمواجهة الآثار الداخلية المترتبة على عملية الإصلاح، والعوامل الخارجية المؤثرة فى جريانها، فى المدين القصير والطويل، من أجل تحييدها أو تدميرها أو حفزها أو المصافاة عليها، حسب الاقتضاء أو الحاجة.

والتجربة المصرية ليست فريدة فى ما تواجهه من آثار داخلية (سلبية) مترتبة على عملية الإصلاح، لكنها متكررة بالفعل فى الطول غير التقليدية والواقعية والممكنة التى أخذت بها، فى مقابلة هذه الآثار.

إن تطبيق البرنامج الإصلاحى يتسبب أساسا وبصورة اعتيادية فى رفع معدلات التضخم وفى دخول الاقتصاد بورة من الركود، وذلك فى تعاكس كامل مع الهدف الذى تتوخاه عملية الإصلاح فى هذين الاتجاهين. ويحدث الأثر التراكبى المؤدى إلى الركود، بسبب بعض الإجراءات التى لا يكون هناك مفر من اتخاذها لإعادة الاستقرار والتوازن إلى البنيان الاقتصادى، وأهمها خفض حجم الاستثمار العام، وخفض قيمة العملة المحلية، مما يؤدى إلى ارتفاع أسعار الواردات الوسيطة والإنتاجية فترتفع

تكلفة الإنتاج، ويترتب على ذلك تخفيض مستوى الإنتاج، فيحدث الركود الاقتصادي. ومن بين الإجراءات التي تسهم في حدوث الركود الاقتصادي أيضا رفع سعر الفائدة على القروض، لأنه يؤدي إلى رفع تكلفة الإنتاج، نظرا لارتفاع نسبة القروض إلى رأس المال.

أما ارتفاع معدل التضخم فيعود إلى إجراءات عديدة لازمة هي الأخرى، بالإضافة إلى الإجراءات السابقة، فتخفيض قيمة العملة المحلية يؤدي إلى رفع أسعار الواردات مما يترتب عليه رفع معدل التضخم، بشكل مباشر وغير مباشر، ولذلك، يضطر المنتجون إلى رفع أسعار بيع السلع التي تستخدم الواردات الوسيطة والإنتاجية، ومن ثم يرتفع معدل التضخم، ويزيد معدل التضخم، أيضا، عندما يستمر المنتجون في الإنتاج مع حصولهم على قروض بفائدة مرتفعة، الأمر الذي يدفعهم إلى رفع أسعار السلع، نظرا لارتفاع تكلفة إنتاجها.

ومن بين الإجراءات التي تسهم في رفع معدل التضخم، إلغاء أو تخفيض حجم الدعم على بعض السلع، مما يعني ارتفاع أسعارها، ويؤدي ارتفاع معدل التضخم إلى انخفاض مستوى الدخل الحقيقي للأفراد، فينخفض الطلب، ومن ثم مستوى الإنتاج.

والآثار الكلية التي تترتب على عملية الإصلاح الاقتصادي ترجع إلى أن العملية تقوم على فروض معينة لا تكون متوافرة في المراحل الأولى لها، وأولها أن العجز في ميزان المدفوعات يجب أن يكون مجزا تقنيا، في حين أن العجز في ميزان المدفوعات في هذه المراحل يكون هيكليا، والثاني هو أن مستوى الإنتاج يتحدد بجانب العرض، في حين أن الإنتاج يتحدد بجانب الطلب، والثالث هو أن التضخم تقدي في حين أن التضخم يكون هيكليا هو الآخر.

وتؤثر مختلف السياسات الاقتصادية - بصفة عامة - على الجوانب الاجتماعية المرتبطة بحياة الأفراد، وتعبير الجوانب الاجتماعية تعبير واسع النطاق يشمل العديد من العوامل التي تحكم مستوى معيشة الأفراد، فنذكر منها، على سبيل المثال، ما يتمتع به الفرد من مستوى صحة جسدية ونفسية سليمة، وما يحصل عليه من تعليم يمكنه من اكتساب قدرات ومهارات متباينة، ومدى توافر فرص عمل ملائمة لهذه القدرات والمهارات، ونوعية أو مستوى السكن الذي يعيش فيه الفرد، من حيث مدى توافر المياه الصالحة للشرب والكهرباء، وغيرها.

وتستخدم عدة مؤشرات لتقدير مستوى معيشة الأفراد، لعل أكثرها شيوعا هو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، باعتبار أن دخل الفرد يسمح له بالحصول على مختلف السلع والخدمات اللازمة له، وكلما ارتفع هذا الدخل زادت قدرة الفرد على الحصول على السلع والخدمات التي تمكنه من أن يعيش حياة كريمة وأن يرقى مستوى معيشته. وهناك مؤشرات أخرى لتقدير مستوى حياة الأفراد في المجتمع تبين قصور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر لتقدير مستوى معيشة معظم الأفراد في المجتمع، ومن بينها التوزيع الشخصي للدخل، وخط الفقر الذي يعرف بمستوى الدخل الذي

يقل عن المستوى اللازم للحصول على الاحتياجات الضرورية للحياة، وأهمها الغذاء.

وفي سنة ١٩٩٠، استخدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي U.N.D.P. مؤشرا جديدا لقياس مستوى حياة الأفراد، هو مؤشر التنمية البشرية الذي يعكس مدى تمتع الفرد بحياة لائقة. ويحسب هذا المؤشر باستخدام ثلاثة عناصر هي: العمر المرتقب، والتعليم، ومستوى الدخل. ويقاس العنصر الأول بالعمر المتوقع عند الولادة، والعنصر الثاني، وهو التعليم، يقاس بدرجة الإلمام بالقراءة والكتابة، أما العنصر الثالث، وهو الدخل، فيقاس بنصيب الفرد من الناتج القومى الإجمالى. ويرتفع مستوى التنمية البشرية كلما اقتربت قيمة المؤشر من الواحد الصحيح.

وفي ضوء ما تقدم، يمكن القول إننا نقصد بالآثار الاجتماعية لسياسة اقتصادية معينة مدى تأثير هذه السياسة على كل من مستوى الدخل، والتوزيع الشخصى له، ومستوى الفقر المطلق، ومستوى التنمية البشرية.

وهناك جوانب اقتصادية واجتماعية عديدة يمكن من خلالها قياس أثر عملية الإصلاح على المستوى الاجتماعى، منها مستوى الدخل الفردى الذى يتوقف على عدة عوامل، أهمها مدى توافر فرص عمل ومستوى الأجور.

والواضح أن عملية الإصلاح، بما تتضمنه من سياسات وإجراءات، تؤدي عادة إلى الركود الاقتصادى، تتسبب فى تقليل فرص العمل المتاحة ووجود البطالة. ويتأثر أصحاب الدخل المحدود والسكان الذين يعيشون تحت خط الفقر بانخفاض فرص العمل المتاحة أكثر من غيرهم من الفئات فى المجتمع، لأن هاتين الفئتين تضمّان عادة العمال غير المهرة، وهى أولى فئات العمل التى يستغنى عنها فى حالة الركود الاقتصادى. فالسياسة المالية التى تتبع ضمن عملية الإصلاح تتضمن، بالضرورة، تخفيض بعض بنود الإنفاق العام، ومن بينها بند الأجور، بتجميد أو تخفيض عدد العاملين فى الحكومة، وتجميد أو تخفيض أو تأجيل الزيادة فى الأجور، ووضع قيود على ربط الأجور بمستوى الأسعار، والتخفيض الجزئى أو الكلى للأجور. ويؤثر انخفاض الأجور بشكل مباشر فى انخفاض مستوى الدخل الفردى للفئات العاملة، فيترتب على ذلك انخفاض مستوى التنمية البشرية.

أما التضخم، فمن المعروف أن له آثارا اجتماعية كبيرة، فهو يؤدي إلى تخفيض الدخل الحقيقية للأفراد، نتيجة انخفاض القوة الشرائية لدخولهم. ويختلف، بالطبع، أثر التضخم فى مستوى دخول الأفراد من فئة إلى أخرى من الفئات فى المجتمع. فتنخفض الدخل الحقيقية لأصحاب الدخل التى تنسم بالثبات أو يبطئ التغيير، فى حين لا تتأثر الدخل الحقيقية لفئات أخرى فى المجتمع، مثل أصحاب المشروعات التجارية والصناعية والحرفيين وأصحاب المهن الحرة.

ويؤثر التضخم أيضا فى التوزيع الشخصى للدخل، لأنه يؤدي إلى انتقال بعض الأسر من فئة إلى فئة أدنى فى الترتيب التنازلى للأسر فى المجتمع، طبقا لمستوى دخل الأسرة، فقد تنتقل، مثلا، بعض

الأسر من فئة أصحاب الدخل المتوسط إلى فئة أصحاب الدخل المحدودة.

ويؤثر التضخم بشكل كبير في مستوى الفقر المطلق للسكان، نتيجة ارتفاع أسعار المواد الغذائية. وارتفاع أسعار هذه المواد يسهم في زيادة عدد السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر، كما يترتب على ارتفاع أسعار المواد الغذائية انخفاض مستوى التغذية في الفئات المحدودة الدخل، ونظرا لأن التضخم يؤدي إلى انخفاض مستوى دخل الفرد الحقيقي، فإنه يؤدي إلى انخفاض مؤشر التنمية البشرية.

ولأن السياسة المالية تتخمن تخفيض حجم الإنفاق العام، كما أسلفنا، بما في ذلك الإنفاق على الخدمات الأساسية، مثل التعليم والصحة، فإن مستوى معيشة مختلف الفئات في المجتمع يتأثر هو الآخر، وإن كان ذلك بدرجات متفاوتة. فتخفيض الإنفاق العام على كل من التعليم والصحة يشكل عبئا على أصحاب الدخل المتوسطة، لأنهم سينفقون جزءا من دخولهم للحصول على هذه الخدمات التي كانوا يحصلون عليها مجانا أو بمقابل رمزي، الأمر الذي يؤدي إلى تخفيض إنفاقهم على سلع أخرى قد تكون ضرورية، ومحصلة كل ذلك هي انخفاض مستوى معيشتهم، خاصة مع عدم توقع حدوث زيادة في دخول الأفراد، في فترة تطبيق برنامج الإصلاح. فالنحول تظل ثابتة أو تنخفض. وينخفض مستوى معيشة الفئات المحدودة الدخل أيضا نتيجة تخفيض الإنفاق العام على التعليم والصحة، بل إن بعض الأسر التي تنتمي إلى هذه الفئة قد تسحب أولادها من المدارس أو تقلل من مستوى إنفاقها على بعض السلع الضرورية، كما أن تخفيض الإنفاق العام على الصحة يضر هذه الفئة أكثر من غيرها، لأنها في الغالب لا تستطيع الحصول على الخدمات الصحية بمقابل، الأمر الذي يسهم في تدهور الحالة الصحية للأفراد في هذه الفئة، مما ينعكس في مستوى إنتاجيتهم وفي قدرتهم على العمل.

وبالنسبة إلى السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر، فإن تخفيض الإنفاق العام على التعليم والصحة يعني عدم استمرار أبنائهم في التعليم وعدم حصولهم على الخدمات الصحية، لانعدام قدرتهم على الحصول على هذه الخدمات بمقابل، الأمر الذي يسهم في تدهور حالتهم الصحية.

ولابد من التنويه إلى أن أثر تخفيض الإنفاق العام على الخدمات الأساسية، في مستوى معيشة الأفراد، يتوقف على تخفيض الإنفاق على البند الفرعية من بنود الإنفاق على كل خدمة من الخدمات الأساسية على حدة، فإذا كان تخفيض الإنفاق العام على التعليم ينصب أساسا على التعليم الجامعي مع عدم تخفيض الإنفاق على التعليم الأساسي، لن يكون لهذا التخفيض أثر كبير في مستوى معيشة الأفراد في الفئات المحدودة الدخل.

وينبع الاهتمام بالتخفيف من الآثار الاجتماعية لعملية الإصلاح من أهمية العنصر البشري، باعتباره هدفها ووسيلتها في آن، ومن ثم، فإن الاستثمار في العنصر البشري يعتبر أمرا ضروريا ومهما لتحقيق النمو الاقتصادي. فالعناية بعنصر العمل من حيث ضمان توافر فرص التعليم، وضمان تمتعه بمستوى

صحي سليم وظروف معيشية كريمة، تؤدي إلى رفع إنتاجية العمل، ومن ثم إلى زيادة الإنتاج، بينما تدنى مستوى معيشة عنصر العمل وإنتاجيته في المدى القصير، يعوق التقدم والنمو في الزمن الطويل.

وباستعراض خطة المواجهة التي استقر عليها واضعو برنامج الإصلاح المصري، وعمليات إعادة التوجيه التي جرت لها تباعاً لمواجهة المترتبة الاجتماعية السلبية للإصلاح، يلاحظ أنها عملت ومنذ البدء على ثلاث جبهات هي التعليم والصحة والعمل، وفي وقت واحد، وهو ما يشير إلى مدى الشفافية والعمق الذي تتمتع به عملية الإصلاح، حيث إن العمل على هذا النحو يمكن من معالجة هذه المترتبة أولاً بأول وبصورة متكاملة، إذ لا يخفى على الفطنة علاقة الارتباط القائمة بين المترتبة الناجمة عن عملية الإصلاح، بحيث يؤدي تأجيل التعامل معها إلى تفاقمها وتفاقم تأثيرها على المترتبة الأخرى والتالية، وعلى إجراءات وسياسات الإصلاح التقدي والمالي والهيكلي، فالتغييرات الإيجابية التي تتحقق جراء الأخذ بهذه السياسات الأخيرة، قد تماكسها أو تقضى عليها المترتبة الاجتماعية السلبية، ثم إن مؤشرات قياس مستوى معيشة الأفراد كمعيار نهائي لتقدير مدى كفاءة أداء عملية الإصلاح، هي، بالطبع، محصلة للوضع الذي تقوّل إليه مجالات العمل والصحة والتعليم، كما أوضحنا، ناهيك عن الاتصال والتداخل الواضح في ما بين هذه المجالات في حياة الفرد اليومية، ومن ثم في مستوى معيشته. وكل هذه العلاقات التداخلية ستظهر بوضوح عندما نتناول أهم الجهود التي بذلت في هذا المضمار.

في ثانياً نتناولنا للعمليات التي أدبرت لتطبيق سياسات التكيف الهيكلي للنهوض بمختلف قطاعات الإنتاج والخدمات، شرحنا بوضوح وإيجاز ما أدت إليه هذه السياسات من انتقال مؤثرة في قطاعات الصحة والتعليم والرعاية الاجتماعية والتوسع العمراني، شاملاً، هذا الأخير، مجالات المرافق الأساسية والإسكان.

وما نريد التوكيد عليه بينما نعالج هذا المحور، هو أن جهود المخططين خلال مرحلتى الإصلاح الأوليين أنصبت في زيادة عدد المنتفعين بالتأمين الصحي بقدر المستطاع، والعمل على إدخال جميع الأطفال الصغار تحت مظلة، على قاعدة أساسية تلتخص في توصيل خدمات الرعاية الصحية إلى أكبر عدد من غير القادرين المتأثرين بالإجراءات المتتابة لعملية الإصلاح. ورأى المخططون أن أولوية الاهتمام في مختلف مجالات التنمية البشرية، خاصة مجال التعليم، يجب أن تكون للأجيال الشابة، بحيث يمكن الدخول إلى عصر جديد يقوى بشرية صحيحة البنية متطمة وثقافة وقادرة على التعامل مع متغيرات العصر الجديد، ولذلك، اعتبرت السنوات ٨٩-١٩٩٩ عقداً لحماية الطفل المصري ورعايته.

ووضع في مقدمة أهداف التعمير إقامة ركائز عمرانية للتنمية المتكاملة، وتنمية المناطق المتطورة، والتوسع في المناطق العمرانية التي تجمع بين هدفى التوطين الصناعي والإسكاني، وتم توجيه موارد هائلة لمشروعات مياه الشرب والصرف الصحي في مختلف الأقاليم، وإنشاء وتطوير وسائل الانتقال

والاتصال والتوسع فيها بدرجة كبيرة، وتوفير الطاقة الكهربائية لمختلف الاستخدامات، خاصة مشروعات التنمية، بالنظر إلى العلاقة الوثيقة بين معدل زيادة الدخل القومي وزيادة استهلاك الكهرباء الذي أصبح مقداره السنوي معياراً لتقدم الشعوب ومستوى رخائها ورفاهية أبنائها.

أما التعليم، فقد وضع في صدارة الأولويات القومية، ليتوافق مع خريطة التنمية، ويتجاوب مع إجراءات الإصلاح المتتالية، وينسجم مع زيادة قدرة المجتمع على إسخال التكنولوجيا الحديثة. وكانت الأعمال التي تحقق كل هذه الغايات تسترشد باستمرار بمسار عملية الإصلاح، لكنها اهتمت عدداً من الجوانب والأسس الثابتة، تشمل استيعاب جميع الأطفال في سن الإلزام في المدارس، وزيادة الإنفاق على التعليم الإلزامي، وخفضه على التعليم العالي، والتوسع في التعليم الفني وتطويره، وتحمل القطاع الخاص أعباء متزايدة من نفقاته، والخفض التدريجي لأعداد المقبولين في الكليات النظرية، لصالح الكليات والمعاهد الفنية، والصناعية منها على وجه الخصوص.

واستكمالاً لهذه الجوانب، أعطيت دفعة قوية لمشروعات التكوين المهني والصناعات الصغيرة والأسر المنتجة، من أجل تمويل الأسر المحنودة الدخل وتحويلها إلى وحدات إنتاجية تضيف إلى الإنتاج بدلاً من الاعتماد على مساعدات الضمان الاجتماعي.

وبالخلاصة، أن تطبيق عملية الإصلاح طرح بقوة على الساحة الاقتصادية أهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه المشروعات الصغيرة، والتنمية المحلية، في التنمية الاقتصادية، للحد من مشكلة البطالة وخلق فرص عمل متزايدة، كآليات لتخفيف الآثار الجانبية السلبية المصاحبة لعملية التنمية، كونها تعتمد على أساليب جديدة لتكثيف العمل، وامتصاص العمالة الفائضة التي كانت تمثل بظالة مقنعة، نتيجة لخروجها إلى سوق العمل في ظل عمليات الخصخصة.

ومن أجل تفعيل هذه الاستراتيجية، وبالنظر إلى أن أهم معوقات نمو المشروعات الصغيرة يتمثل في نقص رأس المال اللازم لتمويل الاستثمار، وإلى تركيز المشروعات الصغيرة في نطاق المحليات - أنشئ الصندوق الاجتماعي للتنمية في عام ١٩٩١، بهدف تمويل هذه المشروعات، ووضع برنامج شامل للتنمية الريفية المتكاملة «شروي» لدعم العملية التنموية، وتوفير فرص الاستثمار في القرية، وتمويلها من مصادر متباينة.

وبالرغم من أن تعريف المشروع الصغير يتفاوت لاعتبارات عديدة، فإنه يعرف، بوجه عام، بأنه تنظيم يقوم بالإنتاج على نطاق صغير ويستخدم رءوس أموال صغيرة ويوظف عدداً محدوداً من الأيدي العاملة ويتبع أساليب الإنتاج الحديثة المرتبطة بالبيئة المحلية ويطبق مبدأ تقسيم العمل في الإنتاج، ونفهم من ذلك أن المشروعات الصغيرة يسود فيها نمط الملكية الفردية، ومن ثم تؤدي إلى توسيع هذا النمط، وهي أيضاً تحقق مطالب استراتيجية مواجهة الآثار الجانبية لعملية الإصلاح، في ما يختص بخلق فرص عمل متزايدة، وتحسين مستوى المعيشة، والاستخدام الأمثل للمدخرات، وبالإضافة إلى ذلك

فإنها تعطي البنيان الاقتصادي بالكامل مزيداً من المرونة والقابلية للتكيف مع مختلف المتغيرات، بما في ذلك النمو المستمر والتوسع.

ولعل في توضيح العوامل التي أدت إلى الاهتمام بالمشروعات الصغيرة في إطار عملية الإصلاح، توضيح دقيق لديناميكية هذه العملية. فالإصلاح وما يتخلق عنه من آثار يتطلب شبكة أمان اجتماعي، وإعادة هيكلة الاقتصاد بررت بالفعل الحاجة إلى زيادة الوزن النسبي لهذه المشروعات التي تقوم على وجود علاقات اقتصادية تبادلية بينها وبين المشروعات الكبيرة، لتعمل كمشروعات تقنية أو خدمات إنتاج أو قنوات تسويق وتوزيع، وقد أدى ظهور المجتمعات العمرانية الجديدة، وقيام أنشطة محلية جديدة، إلى تزايد الطلب على منتجات وخدمات هذه المشروعات. والمشروعات الصغيرة، فضلاً عن كل ذلك، هي آلية للوصول إلى الفئات الأكثر فقراً في المجتمع، بهدف رفع مستوى معيشتهم.

إذن، فالمشروعات الصغيرة مثلت احتياجاً ومكوناً جوهرياً لاستراتيجية مواجهة الآثار الجانبية لعملية الإصلاح، خير إن العائق الأساسي الذي واجه قيامها والتوسع فيها تمثل في المشاكل التمويلية للاستثمار فيها، ولهذا، شرع المخططون في نهاية الثمانينات في وضع خطة تفصيلية لإنشاء مؤسسات تمويلية متخصصة ومعنية بهذا الجانب.

لقد أنشئ الصندوق الاجتماعي للتنمية، ليقوم بمهمة تعبئة الموارد المالية والفنية العالية والمحلية، ثم استخدامها في تنفيذ حلول عاجلة، تتمثل في تطبيق برامج تتضمن مشروعات عديدة في مجال الإنتاج والخدمات، بفرض خلق فرص عمل جديدة دائمة ومؤقتة، لمساعدة الفئات الأكثر احتياجاً وتحقيق التنمية الاجتماعية والبيئية لها، وتنمية المؤسسات القادرة على الاحتفاظ باستمرارية برامج الصندوق ومشاريعه، عن طريق دعم قدراتها التنظيمية ورفع أدائها الفني والإداري.

وينفذ الصندوق برامج ومشاريعه من خلال جهات كفيلة ومنفذة كالأجهزة والوزارات والمؤسسات والشركات المصرية من القطاع العام أو الخاص والجمعيات الأهلية والشمعية.

وتتكون موارده التي تصل إلى نحو ٢ مليار جنيه (١٩٩٥) من مكونين رئيسيين هما المنح والقروض التي يقدمها الأفراد والمؤسسات والمنظمات المحلية والإقليمية والوالية والحكومات الأجنبية، إلى جانب المبالغ التي تخصصها الدولة له من الموازنة العامة لها.

وتستخدم القروض في تمويل الأنشطة الإنتاجية، ولدى استردادها يتم توويرها مرة أخرى. أما أموال المنح، فيتم استخدامها في تمويل المشروعات الخدمية التي تستهدف تنمية البنية الأساسية والمرافق في المجتمعات الأكثر احتياجاً، بهدف تحسين المستوى المعيشي لها.

وقد بلغ عدد المشروعات الممولة من الصندوق حتى نهاية ١٩٩٥ نحو ٦٩٠٠٠ مشروع، استفاد منها ٧١٣٥٥ مستفيداً في هذا التاريخ، وهو الأمر الذي ولد ١٧٢٨٩٥٠ فرصة عمل دائمة، وأثرت المشروعات التي تنوعت بين صناعية (٣٦٪) وزراعية (٤٥٪) وخدمية (١٢٪) وتجارية (٧٪) - على نحو ٢٠٪ من

إجمالي عدد السكان حتى هذا التاريخ، وكان إجمالي التمويل، في التاريخ نفسه، نحو ٧٢٥ مليون جنيه، وزعت على مختلف المحافظات، مع التركيز بصفة خاصة على المجتمعات المحلية.

والمستهدفون من خدمات الصندوق هم الفئات الأكثر تأثراً ببرنامج الإصلاح الاقتصادي، والطبقات الكاسحة ومحدودي الدخل، وشباب الخريجين، والنساء، وسكان المجتمعات الأقل نمواً، وسكان المناطق المحرومة من الخدمات.

ويقدم الصندوق خدماته إلى هذه المجموعات من خلال الجهات الكفيلة/ الوسيطة التي تدير وتتابع الأداء الكمي والفني للمشروعات الصندوق، والمنفذة التي تنفذ المشروعات، ويتعامل معها الصندوق كقنوات توصيل للفئات المستهدفة. ويمنح الصندوق للمشروعات الصغيرة قروضا تتراوح بين ١٠ و ٥٠ ألف جنيه، يمكن أن تصل إلى ٢٠٠ ألف جنيه للمشروع المتعدد الشركاء، بينما يمنح المشروعات الصغيرة جداً قرضا حتى ٥٠٠٠ جنيه.

والمصندوق ستة برامج أساسية يعمل عليها، أولها برنامج تنمية المجتمع الذي يقوم بتمويل المشروعات الإنتاجية التي تعمل على إتاحة التدريب وتوفير المعدات في مجال الصناعات اليدوية، وتوزيع المنتجات، والتصنيع الغذائي. كما يقدم التمويل اللازم للخدمات الصحية والتعليمية وغيرها من أنشطة التنمية الاجتماعية. والهدف منه إتاحة فرص عمل لزيادة دخول الفئات المستهدفة، وتشجيع المشاركة الشعبية في مجال الأنشطة الإنتاجية وأنشطة التنمية الاجتماعية، ودعم مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمرأة، والربط بين الجمعيات الأهلية المحلية والعالمية.

والثاني هو برنامج الأشغال العامة والخدمات البلدية، ويشمل تنفيذ المشروعات التي تستوعب عمالة مكثفة الهادفة إلى رفع المستوى المعيشي للفئات المستهدفة، مثل مشروعات تحسين الطرق، ومشروعات مياه الشرب والصرف الصحي، وأعمال الصيانة للمرافق والمنشآت العامة وتطهير قنوات الري. والهدف منه تحسين البنية الأساسية في المناطق الأكثر احتياجا، وخلق فرص عمل مؤقتة على نطاق واسع.

والثالث برنامج تنمية المشروعات، وهو يشمل إتاحة التمويل والمعونة الفنية والتدريب، للمساعدة في إنشاء مشروعات صغيرة وحرفية، والتوسع في المشروعات الصغيرة القائمة لتوفير فرص عمل جديدة. ويهدف البرنامج إلى تنمية ملكات العمل الحر لدى المواطنين الراغبين في الاستثمار، ودعمهم لمواجهة متطلبات السوق، عن طريق تنمية وتطوير المشروعات الصغيرة القائمة، بفرض رفع إنتاجيتها وزيادة قدرتها على توفير فرص عمل جديدة، وإتاحة إنشاء مشروعات صغيرة جديدة تخلق بئورها فرص عمل أخرى.

البرنامج الرابع هو برنامج هيكل القوى العاملة الذي يشمل بحث احتياجات تأهيل وتدريب وإعادة تدريب العمالة، وأهدافه تتحدد في تخطيط ومتابعة تنمية الموارد البشرية في جميع المشروعات التي يمولها الصندوق، وتمويل أنشطة توفير فرص العمل المطلوبة نتيجة تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي، وتشجيع وتمويل برامج التدريب وإعادة التدريب، بما يسهل الحصول على فرص عمل جديدة، وتطوير

الإمكانات المتاحة لتقديم خدمة المساعدة الفنية والترويج لها .

وهناك برنامج التنمية المؤسسية الذي يشمل مساعدة المؤسسات المحلية على تنمية وتخطيط برامجها، من خلال توفير البيانات، وتطوير نظام للمعلومات بالحاسبات الآلية، إلى جانب تدريب العاملين في الصندوق. وهو يهدف، كما هو واضح، إلى الارتقاء بقدرة الأجهزة والمؤسسات الحكومية على مشاركة الصندوق في تنفيذ برامج، وتقوية الجمعيات الأهلية والخاصة ورفع أدائها الإداري والتنظيمي. وأخيرا، هناك برنامج خدمات النقل العام الذي يسهم في تحسين وتطوير خدمات النقل الجماعي بالمراكز السكانية العالية الكثافة.

وتحقيقا لنشر أهداف الصندوق الاجتماعي للتنمية في أرجاء الجمهورية، مع إمكانية التأثير المباشر على الجماعات المستهدفة، ويفرض تحديد الأولويات المحلية بدقة - فقد تم التخطيط لإنشاء شبكة من المكاتب الإقليمية للصندوق في المحافظات، طبقا لأولويات خاصة تؤخذ في اعتبارها الكثافة السكانية ونسب العمالة العاطلة في مختلف المحافظات.

والعرض السابق يوضح، بغير شك، كيف استطاع القائمون على البرنامج المصري للإصلاح تطوير أو تمصير الأساس الفكري الذي بنى عليه الصندوق الاجتماعي للتنمية، لأن الدول الأخرى التي أخذت بهذا النظام تختلف برامجها كلية عن برامج الصندوق في مصر التي ترتبط باحتياجات متفردة للدولة.

والواقع أن مردود نشاط الصندوق لم يتضح بعد تماما، على أساس أنه بدأ نشاطه الفعلي بعد عامين من قرار إنشائه (القرار الجمهوري رقم ٤٠ لسنة ١٩٩١)، حتى إن عدد المستفيدين منه تضاعف خلال العامين ٩٦ و٩٧ خمس مرات ليصل إلى ٣٤٠ ألف مستفيد، وهو الأمر الذي رفع عدد المستفيدين من خدماته في مجموع السكان إلى نحو ٢٠ مليون مواطن.

ويعتبر مسئولو الصندوق في الوقت الحاضر الارتقاء بالحد الأقصى للإقراض للمشروع الفردي إلى نحو ٨٠ أو ٩٠ ألف جنيه للفرد. وقد تم تخفيض نسبة الفائدة على القروض تدريجيا، حتى وصلت إلى ٨٪ للمشروعات الجديدة، و١١٪ للمشروعات القائمة. وأخيرا، قرر الرئيس مبارك (مارس ١٩٩٧) النزول بهذه النسبة إلى ٥٪ فقط، ومضاعفة مدة الإعطاء الضريبي لتصبح عشر سنوات.

وفي مرحلة مبكرة من عملية الإصلاح، كان واضحا أن تنمية القرية المصرية والتجمعات الريفية، يجب أن تكون أولوية لاستراتيجية الإصلاح على مختلف محاورها، بما في ذلك المحور الذي نتناوله. وهذه الأولوية تراعيها، في الأصل، عملية التنمية الشاملة، حتى قيل أن تصاغ في إطار المنهج الإصلاحى، بسبب التباينات الواضحة، وإن كان قد بدأ يضيّق نسبيا، بين الحضر والريف، بالنظر إلى مختلف المؤشرات السكانية والاقتصادية والتعليمية والصحية وغيرها. ولذلك، فإن استمرار جهود التنمية في ظل عملية الإصلاح، بغير إيلاء الريف اهتماما مضاعفا، كان يعنى بكل تأكيد إخفاق هذه العملية، خاصة أن المجتمع الريفي كان مهيا أكثر من غيره لتقبل المفاهيم الاقتصادية الجديدة، نتيجة للتركيب

التميز لبنية العمل والإنتاج التي تدور حول الزراعة وملكية الأرض. لكن هذا الاهتمام ما كان بمقدوره أن يعطى أى مبرر، بغير بذل المزيد من العمل مع المجتمعات الريفية لتغيير بعض المفاهيم الاجتماعية التقليدية التي تعوق انطلاقها، وإعادة بناء الهيكل الاقتصادي القائمة فيها، حتى تتمكن من الاستفادة من الفرص الجديدة المتاحة كمجتمعات، وكفراد أيضا.

وبعد تقدير معدل التغير السريع في الريف يكون من المؤكد توقع أن الآثار الجانبية التي يعاني منها قاطنوه تتضاعف وتتداخل وتزيد الأعباء على مجموعة سكانية، تتحمل من الأساس أعباء مضاعفة، وترزح تحت وطأة عوامل تخلف عديدة تؤدي إلى انخفاض مستوى المعيشة هناك.

وقد كان هذا التفاوت المتعدد المستويات الذي نشير إليه، أحد الدوافع الأساسية لإنشاء جهاز بناء وتنمية القرية المصرية بموجب القرار الجمهوري ٣٦٠ لسنة ١٩٧٨ الذي بدأ عمله في نوفمبر ١٩٧٩، وفي إطاره تم، في وقت لاحق، بالتحديد في أكتوبر ١٩٩٤، إنشاء صندوق التنمية المحلية، ليكون بمثابة آلية إيمان مناسبة للتمويل والإقراض اللازم لقيام مشروعات اقتصادية ذات عائد مالى على المستوى المحلي.

ومن هنا يتضح أن عملية الإصلاح ليست منقطعة الصلة بكل الجهود التي بذلت في السنوات السابقة عليها، وأنها تستفيد أيضا من الهياكل القائمة، وتعتمد إلى تطويرها وإعادة صياغتها، لصالح العملية الإصلاحية، وأنها، من ثم، تعد بمثابة عملية إصلاح شاملة لختلف مياكل المجتمع، من أجل تحريك كل الموارد والهياكل المتاحة سعيا إلى حياة أفضل لجميع المواطنين.

ويقوم صندوق التنمية المحلية هو الآخر بتمويل الاستثمار في المشروعات الصغيرة، باعتبار هذا العمل قاعدة انطلاق لكل التنظيمات العاملة في مقابلة آثار عملية الإصلاح والتخفيف منها. لكنه، ونظرا لطبيعته المتميزة الظاهرة من العرض السابق، يتبع منهجا ونظما تختلف إلى حد بعيد عن نظيرتها المستخدمة في الصندوق الاجتماعي للتنمية.

ففي المقام الأول تنصب جهود صندوق التنمية المحلية في تنمية المشروعات الريفية فحسب، ومن خلال برنامج التنمية الريفية المتكاملة «شرق»، ويهدف توفير احتياجات المجتمعات الريفية من السلع والخدمات محليا، وتنمية مخزرات المواطنين فيها. ثانيا، لا يتعامل الصندوق على أساس أسعار الفائدة، وإنما يحصل على مصروفات إدارية وكفى. ويتبع الصندوق منهجية عمل محددة بنية، تستهدف تنمية البيئة والاقتصاد المحلى والبشر في الريف ومؤسسات المجتمع الريفى، كما أن له آليات تصاعدية للعمل تبدأ من المربعات السكنية مروراً بالوحدات المحلية القروية فالمحافظات، لتنتهى عند المستوى القومى. ويوجه الصندوق قروضه إلى مشروعات محددة تشمل الإنتاج السلى الزراعى، والتصنيع الزراعى، والصناعات البيئية والحرفية والصغيرة والمتوسطة، ومشروعات التسويق، والمشروعات الخدمية التي تحقق عائدا ماديا، كمحطات الوقود وخدمات الرى والعيادات البيطرية والأسواق العامة وغيرها. ويتميز

أيضا نوعية المقترعين الذين يستفيدون من الصندوق، فتشمل الأفراد الطبيعيين من الشباب والنساء، والمنظمات الأهلية كالتعاونيات والجمعيات وشركات الأموال والأفراد. ويمنح الصندوق فترة سماح قبل البدء في سداد الأقساط تعادل مدة تورة إنتاج أو تشغيل كاملة للمشروع، كما أنه يتيح فرص إقراض سريعة وميسرة.

وقد بلغ عدد المواطنين الذين تلقوا خدمات الصندوق في إطار برنامج «شروق» في ١٩٩٦ نحو ٦ ملايين مواطن، يتوزعون على ١٦٣٨ من القرى والتوايح في مختلف مناطق الجمهورية. وكان إجمالي المشروعات التي نفذت بتحويل الصندوق، في السنة نفسها - ١٥٨ مشروعا في مجال البنية الأساسية، و ٢٠٣ مشروعات في مجال التنمية البشرية، و ١١٧٨ مشروعا في مجال التنمية الاقتصادية، بجملة استثمارات بلغت نحو ٩٧ مليون جنيه.

والقياس للمموس للإنجاز الذي حققه صندوق التنمية المحلية إلى الآن، يمكن ملاحظته من خلال معايير تفضيل المشروعات المتبعة للإقراض، وفي مقدمتها إمكانية استيعاب عدد من القوة العاملة غير المشتغلة خاصة من الشباب والنساء والاستفادة من الخامات المحلية والبيئية المتاحة وزيادة قيمتها المضافة، وإمكانية التكامل، أفقيا ورأسيا، مع المشروعات المحلية الأخرى، أو القيام بدور المشروعات المغذية للنشطة الأخرى، وتوظيف التقدم التكنولوجي بصورة تتلاءم مع طبيعة المشروع والمجتمع المحلي.

ومن الجدير بالذكر، أن نشاط صندوق التنمية المحلية هو أحد النشاطات الأساسية في برنامج التنمية الريفية المتكاملة الذي يعد البرنامج القومي للدولة لتنمية القرية المصرية. وينتظر أن يغطي جميع القرى المصرية حتى عام ٢٠٠١، بهدف عام هو التقدم المستمر في نوعية الحياة الريفية، حتى تتساوى مع المستوى المتحقق في المدينة في مختلف أبعاد الحياة، والارتقاء المتوالى بمستوى مشاركة مواطني الريف في إحداث هذا التقدم. فالريف المصري هو المصدر الأساسي لثروة البلاد الحقيقية، وتنميته هي المدخل الطبيعي والجوهري لتحقيق التنمية الشاملة.

ولأن هناك شرائح من الفئات المتضررة من عملية الإصلاح لا تملك القدرة أو المهارة أو الاستعداد للاستفادة من الخدمات التي يقدمها الصندوق الاجتماعي وكذلك صندوق التنمية الريفية، فقد نشأت الحاجة إلى النهوض ببرنامج قومي لرعاية هذه الشرائح. ولطبيعتها تلك، فإن خدمات هذا البرنامج توجهت إلى الأسرة كوحدة تلقي الخدمة، إذ تشمل هذه الشرائح المعوقين والإيتام والمغتربين والمواطنين الأكثر فقرا واحتياجا والمتضررين من الكوارث الطبيعية كالسيول والزلازل.

وقد أطلق على هذا البرنامج الذي بدأ في تنفيذه عام ١٩٩٦ «برنامج مبارك للتكافل الاجتماعي»، وتنهض بانشطته وخدماته وزارة الشؤون الاجتماعية والجمعيات الأهلية، ومهدف توفير الرعاية المتكاملة

للأسر غير القادرة في مجالات التعليم والصحة، وتقديم الإعانات المالية والرعاية الشاملة للمواطنين الأكثر فقرا.

ويغطي البرنامج في الوقت الحاضر أكثر من ٥ ملايين أسرة، تحصل على السلع والمنتجات الأساسية بأسعار رمزية، وفي بعض الأحيان، بغير مقابل، بالإضافة إلى الإعانات الدورية التي تتراوح بين ٢٠ و ٥٠ جنيها شهريا.

ويتضمن البرنامج عددا من الأنشطة والمضروعات التي تستهدف توفير حياة أفضل للشرائح المستهدفة التي يتم حصرها باستمرار، عن طريق استمارات صممها المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، لضمان توجيه أموال البرنامج إلى المستحقين.

وحتى أكتوبر ١٩٩٦، كان عدد الأسر المستفيدة من البرنامج ٣٥ ألف أسرة، توزع عليها مبلغ ٢٨ مليون جنيه، وشارك في هذا الجهد نحو ٣٥٠٠ جمعية أهلية، قدمت بمفردها خدمات لنحو مئتي ألف مواطن. كما أسهمت مراكز العلاج الطبيعي ومصانع الأجهزة التعويضية في تقديم خدمات للشرائح المستهدفة. وقدمت وزارة الشؤون الاجتماعية خدمات تعليمية وصحية للمستهدفين، تنوعت بين إنشاء فصول تعليمية وتوفير الزئ والألوات المدرسية للتلاميذ. ومنحت مراكز الأسر المنتجة والتكوين المهني ومشروعات تنمية المرأة والصندوق الاجتماعي للتنمية، قروضا لبعض الشرائح المستهدفة، للعمل في مشروعات إنتاجية عديدة، تحتاج إلى قدرات ومهارات محدودة. هذا إلى جانب الأنشطة الأخرى المتمثلة في حملات التبرع وتنظيم الحفلات والمعارض والمسابقات الرياضية الخيرية.

ويتوقع المسؤولون عن البرنامج أن يصل عدد الأسرة المستفيدة بنهاية عام ١٩٩٧ إلى ٢,٦ مليون أسرة، وبحلول عام ٢٠٠٠ إلى ٥ ملايين أسرة.

إن مشكلة البطالة هي أحد أهم آثار السياسة الإصلاحية، على الرغم من تراكمها قبل هذه السياسة. والمعدل المرتفع للبطالة يشير إلى مدى الهدر في الطاقات البشرية المتاحة. وإذا كان من الممكن توقع قيام جهود أخرى لمحاصرة البطالة، فإن الدراسات تشير إلى أن مواجهتها في المدى الطويل تستلزم توفير نحو ٤٠٠ ألف فرصة عمل سنويا، وأن هذا يتطلب تحقيق معدل نمو للنتائج المحلى الإجمالى يتراوح بين ٤٪ و ٥٪. ولذلك، تشكل مواجهة هذه الظاهرة عن طريق تشجيع الاستثمار الخاص (بمختلف أشكاله)، وتوجيه الطاقات الاستثمارية نحو القطاعات المنتجة بشكل مباشر، شرطا جوهريا لخلق المزيد من فرص العمل. وعلى هذا الأساس، قامت الدولة بمنح هذا النوع من الاستثمارات العديد من المزايا والحوافز.

الفصل الثاني

بناء الدولة العصرية

هإننا ندخل عصرا جديدا، عصر الآمال المريضة والمشروعات القومية الكبرى التي تتيج لجهود التنمية انطلاقا جديدة، تغير صورة الحياة في مصر، وتضاعف قدرتها على الرداء بمطالب أبنائها، وتفتح آفاقا جديدة للعمل الوطني، كي ينتشر على مساحات أكبر من رقعة الوطن، يذرع الخير، وينشر العمران، ويستثمر كل فرصة متاحة.



من الأقوال الرئيس

إذا كانت المرحلة الأولى من برنامج الإصلاح الاقتصادي، قد اهتمت، أساسا، بإعادة تأهيل البنية الأساسية المادية، والوصول إلى وضعية مناسبة من الاستقرار المالي والنقدي، فإن المرحلة الثانية قد أعطت الأولوية لهدف تصحيح الاختلالات الهيكلية والمالية والنقدية.

ولقد كان الترتيب السابق للأولويات، أمرا حتميا، لتهيئة الاقتصاد القومي لمرحلة الانطلاق الإنتاجي والدفعات القوية. إذ لم يكن من الوارد، أن تتج مصر في الإصلاح الاقتصادي في ظل بنية أساسية مائلة، كما أن العجز الضخم في الموازنة العامة للدولة، ووجود هيكل تحكيمي وغير واقعي لأسعار السلع والخدمات والفائدة وسعر الصرف، وما كانت تواجهه البلاد من انفجار نقدي وموجات متلاحقة من التضخم، وغير ذلك من اختلالات - ما كان يمكن من إيجاد مناخ ملائم للاستثمار.

ولهذا، فإن إعادة تأهيل البنية الأساسية، وتحرير الاقتصاد القومي من الاختلالات المالية والنقدية، كان المقدمة المنطقية الضرورية، لتحقيق الانطلاق الإنتاجي. ومع ذلك، فقد بذلت جهود ملموسة لتجاوز الاختلالات الهيكلية وزيادة معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، بالتوازي مع السعي إلى استعادة التوازنات المالية والنقدية.

وكان في مقدمة الإنجازات التي تحققت في هذا السبيل هبوط العجز في الموازنة العامة للدولة إلى ١,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٩٥/٩٤، بعد أن كان يزيد على ٢٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٨٧/٨٨.

ولقد كان من أهم أهداف برنامج الإصلاح الاقتصادي، السيطرة على ظاهرة التضخم وضبطها، ثم خفض معدل التضخم، تدريجياً، حتى يصل إلى المعدلات المقبولة من الناحية الاقتصادية، ذلك إن ارتفاع معدل التضخم يعصف بقرضات الرقابة النسبية للأفراد، ويضر ضرراً بالغاً بأصحاب الدخل الثابتة والمحدودة، كما يعتبر من أهم عقبات الاستثمار. ونتيجة لما بذل من جهد، انخفض معدل التضخم من نحو ٢١,٤٪ في السنة المالية ١٩٩٠/٨٩، إلى ٩,٩٪ في عام ١٩٩٥، وإلى ٦,٧٪ في أغسطس ١٩٩٦، وإلى ٥٪ في أوائل عام ١٩٩٧.

لكن، لا يزال العجز في الميزان التجاري يشكل ظاهرة خطيرة، كما سبق الذكر، ويرجع ذلك، أساساً، إلى التدهور الواضح في معدل زيادة الصادرات. فقد بلغت حصيلة الصادرات نحو ٢١٤٤,٨ مليون دولار في عام ١٩٩٠/٨٩، ثم تذبذب بين الزيادة والنقص خلال الفترة ما بين عامي ١٩٩١/٩٠ و١٩٩٣/٩٢، وفي عام ١٩٩٤/٩٣، زادت حصيلة الصادرات زيادة ملحوظة على ما كانت عليه في عام ١٩٩٤/٩٣، إذ بلغت نحو ٣٣٣٧,٢ مليون دولار في عام ١٩٩٤/٩٣، ثم ارتفعت إلى ٤٩٥٧ مليون دولار في عام ١٩٩٥/٩٤، بزيادة تقدر بنحو ١٦١٩,٧ مليون دولار، ونسبة ٤٨,٥٪.

أما بالنسبة إلى ميزان المدفوعات، فقد سجل عجزاً بلغ نحو ٦٣٤ مليون دولار في عام ١٩٩٠/٨٩، ثم بدأ هذا العجز يتحول إلى فائض بلغ ٦٥١,٢ مليون دولار في عام ١٩٩١/٩٠، ثم ٥,١ مليار دولار في عام ١٩٩٢/٩١، ولكنه تراجع إلى ٤ مليارات دولار في عام ١٩٩٣/٩٢، نتيجة اتساع العجز في الميزان التجاري وتراجع الفائض في ميزان الخدمات، وفي عام ١٩٩٤/٩٣ انخفض إلى ٢,١ مليار دولار، وفي عام ١٩٩٥/٩٤ بلغ الفائض ٠,٨ مليار دولار فقط، نتيجة انخفاض الاستثمارات الأجنبية المباشرة وارتفاع أرصدة البنوك لدى مراسليها في الخارج، من ناحية، ونتيجة لزيادة ما لديها من إيداعات أجنبية، من ناحية أخرى.

ويعتبر تحرير سعر الفائدة الذي أصبح سارياً منذ يناير ١٩٩١، من الإجراءات الحكيمة التي اتخذتها الحكومة، خاصة إذا ما قورنت بالإجراء البديل الذي اقترحه بعض المؤسسات الدولية حينئذ، وهو تحديد سعر الفائدة على الجنيه المصري إدارياً، ويشترط أن يكون أعلى من معدل التضخم السائد بثلاث أو أربع نقاط مئوية على الأقل، حتى يتعادل مع سعر الفائدة على الدولار. ومن المؤكد أن هذا الإجراء كان سلباً على بعض الأعيان على الاقتصاد القومي، خاصة عمليات الاستثمار.

وقد أدى تحرير سعر الفائدة على الجنيه المصري، إلى ارتفاع هذا السعر تدريجياً حتى وصل إلى ٢١٪، لكن سعر الفائدة الحقيقي على الجنيه المصري، ظل سالباً وسجل اتجاهاً تنازلياً بعد ذلك، ثم بدأ

ياخذ قيمة موجبة بلغت ٠,١٪ في مايو ١٩٩٢، ثم ارتفع إلى ٤,٤٪ في يونيو ١٩٩٢، نظرا للانخفاض الكبير في معدل التضخم في ذلك الوقت.

وكان اتجاه كثير من المدخرين إلى التحول من الانفاق بالدولار الأمريكي، إلى الانفاق بالجنيه المصري، ماندا أساسا إلى الارتفاع الملحوظ في سعر الفائدة على الجنيه المصري، وإلى استقرار سعر صرف الجنيه المصري في مواجهة الدولار، وتحسنه في مواجهة بعض العملات الأخرى، منذ بداية سياسة الإصلاح الاقتصادي حتى الآن. ويمرر الوقت أصبح الجنيه المصري في مركز تنافسي كرماء اذخاري، خاصة اعتبارا من يونيو ١٩٩٢.

وكان من أهم الآثار الإيجابية لتحرير سعرى الفائدة والصرف، الزيادة المستمرة في الودائع غير الجارية بالجنيه المصري لدى الجهاز المصرفي، وكذلك الأمر بالنسبة إلى الوديعة الانفاقية خارج البنوك، حيث حقق إجمالي الودائع لدى البنوك التجارية زيادة ضخمة في فترة محدودة نسبيا، فارتفع حجم الودائع من ٤٨٨٧١ مليون جنيه في عام ١٩٨٩ إلى ١٣٨٥٥٥ مليون جنيه في عام ١٩٩٥، وبنسبة زيادة بلغت ١٨٢,٥٪. وقد شمل هذا الارتفاع الودائع الجارية والودائع الانفاقية المجددة أو المحتجزة.

أما بالنسبة إلى الودائع الانفاقية، فقد ارتفعت من ٣٤٥٧٢ مليون جنيه في عام ١٩٨٩، إلى ١١٣٠٠١ مليون جنيه في عام ١٩٩٥، وبمعدل زيادة بلغ ٢٢٦,٩٪. وارتفعت الودائع بالعملة المحلية من ٢٤٢٢٣ مليون جنيه عام ١٩٨٩ إلى ٩٧٩١٤ مليون جنيه في عام ١٩٩٥، والودائع بالعملة الأجنبية من ٢٤٦٤٨ مليون جنيه في عام ١٩٨٩ إلى ٤٠٦٤١ في عام ١٩٩٥.

وكان من أهم النتائج التي ترتبت على تحرير سعرى الفائدة والصرف، أيضا، الزيادة الكبيرة في تحويلات النقد الأجنبي إلى مصر. ومن المؤكد أن التحول إلى نظم تقوم على الديمقراطية السياسية والحرية الاقتصادية يعتبر من أهم العوامل التي حفزت القطاع الخاص على القيام بدور متنام في التنمية الاقتصادية في مصر. ومن المؤكد، أيضا، أن الإنجازات الضخمة التي تحققت في مجال البنية الأساسية ونجاح السياسات الاقتصادية والنقدية والمالية الجديدة، في استعادة التوازن المالي والنقدي، وما قدمته النولة من حوافز للاستثمار - قد لعب دورا مهما في خلق المناخ الملائم للاستثمار، ويمكن من اجتذاب استثمارات أجنبية ومصرية ووطنية ضخمة، للمساهمة في دفع عجلة التنمية والتقدم في مصر.

وتدل الإحصاءات والبيانات المتاحة، على أن استثمارات القطاعين الخاص والتعاوني قد بلغت نحو ٣٣٧٦ مليون جنيه في عام ١٩٨٢/٨٢، ثم اضطرت زيادتها بعد ذلك، حتى بلغت ٥٧٢١ مليون جنيه في عام ١٩٨٧/٨٦، ونحو ٢١٩٥٥ مليون جنيه خلال سنوات الخطة الخمسية الأولى، ونحو ٤٦٢٠٦ ملايين جنيه خلال سنوات الخطة الخمسية الثانية، أي بزيادة تقدر بنحو ١٢٠٪. أما جملة استثمارات القطاعين الخاص والتعاوني في الخطة الخمسية الثالثة التي تغطي الفترة من ١٩٩٣/٩٢ إلى ١٩٩٧/٩٦ فقد زادت على ٧٠ مليار جنيه. ومن المتوقع أن تسفر الإجراءات التي اتخذتها الحكومة منذ

بداية عام ١٩٩٦، عن زيادة ضخمة في استثمارات القطاع الخاص.

وعقب مفاوضات دامت عامين وافق نادي باريس، أخيراً، على إسقاط الشريحة الأخيرة من مديونية مصر الخارجية لبعض الدول التي قدرت بنحو ٤,٢ مليار دولار، وبذلك بلغ حجم الديون الخارجية التي أسقطت عن مصر ٢٤,٥ مليار دولار. وقد أراح إسقاط هذه الديون عن كاهل الدولة أعباء مالية ضخمة، تتحمل بصفة أساسية في رد أصل الدين وأعباء خدمته، وعلى سبيل المثال، تقدر فوائد الديون التي دفعتها مصر عن الشريحة الأخيرة بنحو ٧٥٠ مليون دولار. ويرجع هذا الموقف الذي اتخذته الدول الدائنة إلى عوامل عديدة، من أهمها النجاح الذي حققت تجربة الإصلاح الاقتصادي في مصر نفسها.

ولقد ترتب على تحرير سعر الفائدة وسعر صرف الجنيه المصري، أيضاً، ارتفاع حجم الاحتياطي من النقد الأجنبي بصفة مضطربة منذ نهاية عقد الثمانينات، حتى بلغ نحو ١٧ مليار دولار في نهاية يونيو ١٩٩٤، ١٧,٩ مليار دولار في آخر يونيو ١٩٩٥، و١٨,٦ مليار دولار في نهاية يونيو ١٩٩٦.

ولا شك في أن هذه التطورات الإيجابية، قد دعمت الثقة في الاقتصاد القومي، وزادت قدرة مصر على الاستيراد، سواء لمواجهة حاجاتها من الغذاء أو لأغراض التنمية. ويقدر البعض أن الاحتياطي السابق، يكفي لتغطية واردات البلاد لمدة تقدر بنحو ١٨ شهراً.

ولقد رأينا في ما سبق أن من أهم أدوات الإصلاح الاقتصادي، تحول الدولة إلى الحرية الاقتصادية، وآليات السوق. ولكن يجب أن يكون واضحاً، أن الحرية الاقتصادية في مفهومها المعاصر، وهو المفهوم الذي كشفت سياسات الدولة عن انحيازها له، لا يعنى قطعاً الحرية الاقتصادية في مفهومها التقليدي الذي يعنى تمكين الأفراد من مزاولة النشاط الاقتصادي الذي يروق لهم، وعدم تدخل الدولة في هذا النشاط، لأنها، وعلى حد تعبير آدم سميث، «أسوأ التجار وأسوأ الصناع». إن المفهوم الجديد (والتمييز) للحرية الاقتصادية الذي استلهمته عملية الإصلاح في مصر يحمل الدولة مسئولية اقتصادية كبرى، يمكن إيجازها في التدخل في الحياة الاقتصادية، لتحقيق الأهداف الاقتصادية للمجتمع، كلما عجزت قوى السوق عن تحقيق هذه الأهداف، عن طريق التخطيط التاشيري، وضبط الأسواق، وحماية أطراف المبادلات من الفش بكل أنواعه، وضمان عدالة المبادلات، وتحقيق أكبر قدر من المنافسة في الأسواق، والتصدى لمختلف أنواع الاحتكارات، وتحقيق حد أدنى من العدالة الاجتماعية في توزيع الدخل القومي، حماية لمحدودي الدخل من أبناء المجتمع.

ولقد اُتُرن هذا المفهوم ومنذ البداية ببرنامج الإصلاح الاقتصادي في مصر، وابتاع منهج التدرج في إحداث التغييرات المطلوبة في سياسات الدولة الاقتصادية والمالية والنقدية، وفي إطار الحرص على مراعاة البعد الاجتماعي في مختلف سياساتها. وقاومت الدولة بكل ما تستطيع من قوة ضغط المؤسسات الاقتصادية الدولية التي كانت تدعو إلى سياسة القفزات السريعة والتفاهي عن الأبعاد الاجتماعية.

ومن المؤكد أن إصرار الحكومة على ذلك، كان انعكاسا لسياسة اتسمت بالحكمة والواقعية، سياسة جنبت مصر الاهتزازات الاجتماعية والسياسية، وكفلت قنرا كبيرا من الاستقرار لتنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادى.

بإيجاز، ووضح، أى برنامج الإصلاح الاقتصادى، فى مرحلتيه الأولىين إلى ثبات قيمة الجنيه المصرى وانخفاض عجز الموازنة العامة إلى أدنى الحدود، حيث بلغ ١,٣ ٪ من الناتج المحلى الإجمالى فى موازنة ١٩٩٧/٩٦، وانخفاض معدل التضخم إلى نحو ٧٪ خلال عام ١٩٩٦، وتحقيق التوازن فى ميزان المدفوعات، وزيادة الاحتياطى النقدى إلى ١٩ مليار دولار، وإسقاط الشريحة الثالثة من الديون الخارجية بمقدار ٤,٢ مليار دولار، وعلاوة على ذلك، تسارعت وتيرة العمل فى برنامج الخصخصة بطرح أسهم شركات قطاع الأعمال العام والبنوك المشتركة أمام الجمهور والمستثمرين، وتزايد نشاط سوق المال، حيث بلغت قيمة التداول منذ أول يناير ١٩٩٦ حتى ١٥ ديسمبر ١٩٩٦ نحو ١٠ مليارات جنيه مقابل ٣,٨ مليار فى ١٩٩٥، لكن معدل الانخار المحلى لا يزال عند مستوى لا يسمح بالوصول إلى معدل النمو المستهدف وهو ٧٪ فى الأجل المتوسط، والمطلوب زيادة معدل الانخار الحالى من الناتج المحلى الإجمالى وهو ١٦٪ إلى ٢٥٪ بالتدريج. كل هذا بالإضافة إلى بلوغ إجمالى الاستثمارات الموجهة إلى البناء الهيكلى القومى منذ ١٩٨٢/٨١ حتى ١٩٩٦ - ٣٧٣ مليار جنيه، خص منها البنية الأساسية ١٨١ مليار جنيه، وتطوير وتحديث قواعد الإنتاج ١٥٨ مليار جنيه، والخدمات ٣٤ مليار جنيه.

إن النجاحات التى تلاقى مدها على مختلف محاور عملية الإصلاح، وفى مختلف قطاعات الاقتصاد، اتصالا بطبيعة ممارسة العملية نفسها، وبالسباق المتغير الذى تدور فيه، وبالموضع الأول الذى انطلقت منه، مربوذا فى الأساس إلى التحليل والتقويم المستمر الذى قام ويقوم به واضع البرنامج منذ البداية، والذى أدى إلى تأسيس هذا البرنامج وتمرحله وتشكيل سياساته على قواعد راسخة ودقيقة، أولها الفهم العميق للمشكلات التى تواجه الاقتصاد الوطنى وأسبابها، والصياغة الواضحة للأبواب المالية والتفدية والاقتصادية التى تمكن من التغلب على هذه المشكلات.

وثانيها، المصارحة والمكاشفة والطموح والواقعية والحكمة. فإنكار الحقائق أو كفى البصر عنها، يلقى وجودها، كما أن تجسيم الآمال، بحيث تفوق ما يمكن أن تحلقه قدرات الاقتصاد القومى، وتجاهل القيود الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التى يتسم بها الواقع، لابد أن يكون مخيبا للآمال ومسببا للإحباط وفقدان المصداقية.

والقاعدة الثالثة هى أن هذا البرنامج يأخذ فى الحسبان، الاتجاهات والمتغيرات التى يحفل بها عالمنا المعاصر، والتى بدأت تشكل نظاما اقتصاديا عالميا جديدا. كما كان من الضرورى أن يأخذ هذا البرنامج، العبرة من تجارب الآخرين.

وكان من الضرورى، أيضا، حتى يقدّر لهذا البرنامج النجاح، أن يراعى البعد الاجتماعى لعملية

الإصلاح الهيكلي، وأن يوفر الوسائل التي تكفل التخفيف من وطأة الآثار الجانبية لعملية الإصلاح الاقتصادي، على مستوى الدخل، لتجنب المترتبات السياسية والاجتماعية التي قد تعصف بالاستقرار والسلام الاجتماعي، وتحقيق هدف العدالة الاجتماعية.

خامسا، اتسام برنامج الإصلاح الاقتصادي بالشمول ووحدة الهدف والتكامل والاتساق في ما بين أدوات السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية.

وحتى يبلغ هذا البرنامج أهدافه، كان يجب أن يراعى التدرج والمرونة في تنفيذه لمنع الهزات الاجتماعية التي غالبا ما صاحبت إصلاحات الطفرة أو الصدمات الحادة المفاجئة والسريعة.

وأخيرا، أن يقوم بصياغة البرنامج، وأن يشرف عليه ويساهم في تنفيذه، فريق يؤمن إيمانا راسخا بضرورته وجوهره، وأن يعمل كل هؤلاء، كفريق، يجمع في ما بينهم رابطة وحدة الهدف.

ويؤكد واقع الحال، أن السمات السابقة قد توافرت إلى حد كبير، في برنامج الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي الذي أقدمت عليه القيادة بشكل جاد وفعال. فقد أقسم بخصوصيته المصرية، وحقق قدرا كبيرا من النجاح، وأصبح من التجارب الرائدة التي تسعى دول كثيرة إلى الاستفادة منها.

وعلى هذه القواعد نفسها تدخل مصر المرحلة الثالثة في البرنامج، وهي مرحلة تتواءم مع فترة انتقال حاسمة في تاريخ العالم بين عصرين، بين قرن يوشك على المغيب وآخر يطلع علينا قريبا، مما يلقي بأعباء تاريخية جسيمة على كاهل مصر، تتمحور حول الاستعداد لعصر جديد يتسم بشغافية هائلة، حيث يعمل الكل تحت سماع ويصر العالم بمختلف مؤسساته التي تلتقط جميع مؤشرات الأداء الوطني في كل الأرجاء، لتقرر هل تتجاوب معها أم تتصرف عنها. ومع ذلك، فإن الدخول إلى عالم يسعى إلى توحيد معايير المعاملات لا يعني الخضوع إلى معايير ثقافية واحدة تفرض على الجميع، إن مراعاة الحرية والمحافظة على الخصوصية في آن، هي تحدٍ آخر تفرضه تلك المرحلة الانتقالية التي يمر بها العالم، وفيه مصر، بين عصرين.

ومصر، بالذات، وهي تقع في قلب العالم، لا تملك ترف الانعزال عن هذا العالم ولا تقدر عليه، فعلى طبيعة واتجاه حركتها تتوقف مسارات الأحداث في منطقة هي الأكثر أهمية في أولويات السياسة الدولية دائما، بحيث لم تغب يوما عن اهتمامه سلما أو حربا. والحفاظ على دور مصر الإقليمي يتطلب، بصورة متزايدة، قوة اقتصادية، وهذه القوة لا تتحقق بالابتعاد عن المشاركة مع الآخرين، إقليميا وعالميا، وإنما بالتعاون معهم بأسلوب يؤدي إلى تعظيم المزايا النسبية التي تتمتع بها مصر، بما لا يجعلها تتخلف عن مواكبة الحركة العالمية السريعة التي تتجه نحو إيجاد عالم يخضع تدريجيا لمواصفات ومعايير واحدة أو متقاربة، في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

ومن ثم، فإن حركة مصر في المرحلة التحولية تلك، استرشادا بعوامل البيئة الدولية الراهنة، وبعمرة

التاريخ العام التي تؤكد أن الازدهار والقوة الوطنية ومن بالتواصل مع العالم، يجب أن تستهدف جعل البلاد في موقع متميز على خريطة الاستثمارات العالية، فالوصول إلى معدل النمو المستهدف الذي يؤول البلاد للانتقال إلى العصر الجديد، عبر مرحلة الانطلاق الإنتاجي، لبناء دولة عصرية قادرة بمقاييس المستقبل القريب - يحتاج إلى حجم هائل من الاستثمارات، يتجاوز، حسب التقديرات، ربع الناتج المحلي.

لذلك، تركز المرحلة الثالثة في برنامج الإصلاح التي بدأت في ١٩٩٧ على التحرك في اتجاهين: الأول هو الاعتماد على الاستثمارات المحلية واستثمارات المصريين في الخارج، والثاني تنشيط جذب الاستثمارات العربية والأجنبية، بما يتيح الانطلاق في المشروعات العملاقة التي ترسخ للدولة العصرية.

وترتبط على ذلك، أدار المخططون وواصفو البرنامج والقائمون على تنفيذه في الفترة الأخيرة مداورات ومشاورات، ونهضوا بدراسات وتطبيقات وزيارات ميدانية لمواقع العمل والإنتاج، وإقامات مع الجماهير، ومفاوضات مع العالم الخارجي، نولا ومؤسسات - لالتهام إلى تحديد ملامح العمل الأساسية في هذه المرحلة، في ضوء الهدف العام المتمثل في حفز وجذب الاستثمار. وتم اعتماد مجموعة من الإجراءات العامة والتفصيلية للأخذ بها من الفور، وتطبيقها بطريقة متدرجة، وإن كانت متسارعة، بعد أن بات البنيان الاقتصادي المصري قادرا على استيعابها بغير أن يتعرض للاعتزان، نتيجة لجهود وإنجازات ستة عشر عاما تحلقت بفضل قيادة واعية ورشيدة، تجلت رؤيتها منذ الوهلة الأولى في الانحياز إلى التنمية الشاملة المتواصلة، باعتبارها السبيل إلى الانطلاق الإنتاجي وإلى الرفاهية لكل أبناء الشعب.

وقد عرض بيان الحكومة أمام مجلس الشعب في تاريخ ٢٣ ديسمبر ١٩٩٦ هذه الإجراءات التي تضمنت تعديل القوانين والنظم والقوائم المعقدة التي أصبحت لا تلائم التطورات الراهنة في العمل الاقتصادي، ولا تواكب العصر، وإزالة العقبات البيروقراطية المعوقة والطاردة للاستثمار، مع توفير الحوافز اللازمة لجذب الاستثمارات، وإعطاء الهيكل المالي لها الثقل المطلوب للأنشطة الإنتاجية الحقيقية، كعنصر أساسي في منهج عمل الحكومة، تعزيزا لدور النشاط الخاص في الاقتصاد القومي.

ومن ثم استبقت المرحلة الثالثة من البرنامج بمجموعة من القرارات في هذه المجالات، منها جواز التصرف بالبحر أو الإيجار الرمزي للأراضي الصحراوية المملوكة للدولة، إقامة مشروعات استثمارية عليها، وتخفيض قيمة تقديرات الأراضي والمباني الخاضعة لرسوم التوثيق والشهر، بنسب كبيرة تصل إلى ٧٥٪ في بعض المناطق، وتخفيض الضريبة الجمركية على السلع الرأسمالية إلى ١٠٪ وهي التي كانت تتراوح من قبل بين ٢٠٪ و ٤٠٪، وتشكيل لجنة وزارية يمثل فيها القطاع الخاص، تكون مهمتها حل مشكلات المستثمرين وفرض المنازعات في ما بين الجهات الحكومية التي تؤثر على الاستثمار، ويكون قرار هذه اللجنة ملزما بعد اعتماده من مجلس الوزراء، ووضع خريطة استثمارية شاملة تتيح التعرف

بصورة واضحة إلى فرص الاستثمار في مصر، وتبسيط وتسريع الإجراءات في الحصول على التراخيص اللازمة للمشروعات الاستثمارية وتجنيدها، وإصدار تراخيص البناء للقناطر والمنشآت السياحية داخل كرويات المدن على مرحلة واحدة، وتيسير وتخفيض تكاليف تراخيص البناء ورسم التوثيق والشهر العقاري، وتيسير تملك غير المصريين للعقارات والأراضي، وتيسير وتخفيض رسوم تصاريح العمل المصريين وغير المصريين، وكذلك إعفاء السجل التجارى وتسجيل الشركات، وإلغاء تكاليف الخدمات التي تؤدها الهيئة العامة للتصنيع في مجال الاستثمار الصناعي، وإطلاق الحد الأقصى للاستثمار بدون الحاجة إلى موافقات مبدئية، وتخفيض رسوم السفن بالوانى المصرية لتكون مثل نظيراتها في موانئ البحر المتوسط أو أقل، لضمان التفوق في منافسة الموانئ الأخرى، وإعفاء نشاط صنائيق الاستثمار التي تعمل في سوق الأوراق المالية من الأرباح التجارية، وإلغاء ضريبة الأرباح الرأسمالية الناتجة من بيع الأوراق المالية، وإلغاء نظام تسجيل الأجانب كقاعدة عامة ومدّ مدة الإقامة إلى خمس سنوات، والسماح للقطاع الخاص بإنشاء الطرق السريعة والمطارات ومحطات توليد الكهرباء، وتخفيض الضريبة على التصرفات العقارية، وإنشاء المجلس الوطنى لاعتماد الجودة، وإنشاء مكاتب خدمة المستثمرين بالمحافظات لتقديم الخدمات في جميع مجالات الاستثمار، وتطبيق أحكام القانون المدنى على العلاقات الإيجارية الجديدة أيًا كان تاريخ إنشاء المبنى.

وقد ترتب على الإجراءات التيسيرية تلك بلوغ عدد المشروعات التي تقدم بها المستثمرون خلال الفترة من يناير حتى ديسمبر ١٩٩٦ نحو ٤٩٦٦ مشروعا، بتكلفة استثمارية بلغت نحو ٧٨,٢ مليار جنيه، منها ٣٦٣٥ مشروعا صناعيا، و١٧٠ مشروعا زراعيا، و٧٨٢ مشروعا سياحيا، و٢٧٩ مشروعا خدميا. وأسفر المؤتمر الاقتصادي الثالث للشرق الأوسط وشمال إفريقيا الذي انعقد في نوفمبر ١٩٩٦، في القاهرة، عن الارتباط بمشروعات جديدة تبلغ قيمتها نحو ٢٤ مليار جنيه، تغطي المجالات الزراعية والصناعية والسياحية، وتمتد إلى البنية الأساسية في أنشطة النقل والكهرباء والمياه، تتيح عند تنفيذها نحو ٢٥٠ ألف فرصة عمل.

ولما كان من غير المعقول أن يهث الناس على العمل والإنتاج بينما توضع القيود على حركتهم، فقد ارتأى واضعو البرنامج ضرورة تحقيق قدر أكبر من الانسجام بين البيئة الداخلية والبيئة الخارجية، فتم توجيه الاهتمام إلى تبسيط الإجراءات في التعامل مع الأجهزة الحكومية، وإقرار إعفاءات عديدة هي مجرد بداية لتخفيف الأعباء عن كاهل المواطنين، ومدّ البصر إلى إقامة بيئة جميلة نظيفة تحفظ على المواطن حياته وتصون صحته من عوالم التلوث، كخطوة مهمة في مشروع حضارى كبير يستهدف تحرير المواطن المصرى من كل الضغوط التي تستنفد طاقته، من أجل مواجهة تحديات القرن المقبل.

وخدمة لهذه الاتجاهات كلها، وتخفيفا على المواطن المصرى، اتخذت القيادة العديد من القرارات، منها خفض سعر استهلاك الكيلووات ساعة من الكهرباء للمستهلكين في أغراض الزراعة بنسبة ٣٠٪،

وتخفيض تكلفة توصيل الطاقة الكهربائية إلى الأراضى المستصلحة والتي يجرى استصلاحها، واستكمال البنية الأساسية للأراضى التى تتبع الجمعيات التعاونية المتعثرة، فى مساحة تبلغ نحو ٢٨٠ ألف فدان خلال سنتين، ومدّ العمل بالتقدير السنوى العام الأخير للأراضى الزراعية لضريبة الأطنان حتى ديسمبر ٢٠٠٣، وتحديد حدّ أدنى لسعر قنطار القطن مقداره ٥٠٠ جنيه مع ضمان ثباته عند انخفاض السعر عالمياً، بقصد تشجيع زراعة القطن، على أساس ما تتمتع به مصر من ميزة نسبية فيه، وحظر إقامة صناعات ثقيلة أو ملوثة للبيئة فى داخل المدن الكبرى ومناطق المحافظات، وإعفاء المبالغ التى تصرف عند الإحالة إلى المعاش أو انتهاء الخدمة أو وفاة العامل من الضريبة، وإعفاء فئات الاستهلاك من الكهرباء حتى ١٠٠ كيلووات فى الشهر من جميع الرسوم والدمغات التى تحصل على فاتورة الكهرباء، بما يفيد أكثر من ٧ ملايين مظهر، وتخفيض سعر الفائدة بمقدار ٣٪ على القروض التى يمنحها البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى، وتخفيض سعر الوحدة السكنية للشباب، وتخصيص قروض ميسرة تصل إلى ١٤ ألف جنيه للوحدة، وتخفيض الأقساط الشهرية لودعات الإسكان الشعبى التى أقامتها الحكومة، بحيث لا تزيد على ٧٣ جنيه للوحدة التى مساحتها ٧٠ متراً، وإلغاء ضريبة الأبلولة، وكل الرسوم التى يدفعها المواطن للحصول على تصريح بالعمل لدى أية جهة أجنبية، داخل البلاد، وتخفيض الرسوم على تصريح العمل بالخارج، والتأكيد على المعاملة القانونية العادلة فى مواجهة حالات التهرب الجمركى والضريبى، واتخاذ الإجراء المناسب لإزالة أسباب الشكاوى ومساطة المسئول إذا حققت المساءلة، وإسقاط غرامة التأخير عن كل ممول يقوم بإداء الضرائب المستحقة عليه، حتى إن تم السداد على دفعات فى ميعاد غايته نهاية الميزانية السنوية، وتخفيض رسوم الشهر العقارى إلى ٥٠٪ مما هى عليه الآن فى القانون القائم، واختصار خطوات التوثيق إلى ٣ خطوات بدلا من ١١ خطوة والانتهاء منها فى ذات اليوم.

والقرارات السالفة ما كان من الممكن صياغتها لولا ما تم من عمل وجهد فى إطار الخطة العشرينية التى بدأت فى ١٩٨٢/٨١، والتى هيأت خططها الخمسية الثلاث الأولى إمكانية الانطلاق إلى آفاق جديدة، تعتمد على جنى ثمار التطوير الهيكلى لقواعد الإنتاج والبنية الأساسية، والإصلاح المالى والنقدى، من أجل التقدم والإسراع فى مجال التنمية الإنتاجية، لعدة اعتبارات، أبرزها تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية المنتشرة على أرض مصر، وتخفيف الضغط السكانى على مناطق العمران المائية، ومساهمة جميع الأقاليم فى تحقيق التنمية القومية الشاملة، وإرساء العدالة فى توزيع عوائد التنمية على كافة. لذلك، فإن التحول إلى التنمية المكانية بما يحمل فى طياته من تنمية قطاعية، أصبح ضرورة. ومن ثم وضعت استراتيجىة التنمية حتى عام ٢٠١٧ الانتشار على أوسع رقعة ممكنة، وبما يصل إلى ٢٥٪ من المساحة الكلية للأراضى المصرية، هدفاً عريضاً لها، معتمدة فى ذلك على إمكانات الزراعة والصناعة والتعدينية والبترولية والسياحية التى تزخر بها البلاد.

وهكذا، تكون الخطة الخمسية الرابعة ١٩٧-٢٠٠٢ خطة مفصلية تكمل عشرين سنة من التنمية

التواصل، وتبدأ عشرين سنة ممتدة أخرى، وتعتبر بمصر إلى القرن الواحد والعشرين، تعمل على تبنى القويمة اللازمة لمواجهة تحديات القرن المقبل، ومنها المنافسة العالمية فى إطار حرية التجارة وبولية السوق وانتشار التكتلات الاقتصادية شرقا وغربا، والتطور غير المسبوق وغير المحدود فى المعلومات والاتصالات والتكنولوجيا، لتدخل مصر هذا القرن وقد استكملت أسباب النجاح من تحرر واستقرار وقيادة رفيعة القدر والإمكانات، وحكم وطنى ومناخ مناسب يخلو من العراقيل، وسوق واعدة وروح متوثبة تطمح إلى تحقيق التقدم المنشود، وتنقل حضارة جديدة إلى أماكن لم تكن مأهولة، وتعمل على التكامل والتفاعل فى ما بين الأقاليم، وتحافظ على مستويات المعيشة وترتفع بها، ويتوحد فيها البعد الاجتماعى فيشمل الكافة على درجات متساوية.

فالخطة الخمسية الرابعة تشكل جسرا بين القرنين، ومعبرا إلى تحقيق أهداف مصر فى إطار استراتيجية بعيدة المدى حتى عام ٢٠١٧، وتتمثل ملامحها فى: أولا، اعتبار البعد السكانى والمكانى محورا أصيلا من محاور التنمية، تأكيداً على دعم السياسة الهادفة إلى الانتشار السكانى خارج الودى المعمور، ثانيا، تعظيم الإنتاج - كما ونوعا - من خلال تحقيق كفاءة الإدارة وترشيد التكاليف، وتنمية إمكانات التطوير والتحديث، بما يؤدى إلى دعم واضطراد تزايد القدرة التنافسية للاقتصاد المصرى، محليا وخارجيا، من ناحية، وبما يؤدى إلى مواجهة الاستهلاك المتزايد وتخفيف الاعتماد على الواردات، من ناحية أخرى، ثالثا، تعظيم دور كل من القطاع الخاص والقطاع التعاونى والهيئات غير الحكومية فى جميع الأنشطة والمجالات الإنتاجية والخدمية، بحيث يتاح لها القيام بمهامها وأداء مسؤولياتها وتنفيذ مشروعاتها فى الخطة الخمسية التالية، بنسبة لا تقل من ٧٠٪ من استثماراتها، وبحيث لا يزيد نصيب الحكومة على ٢٥٪ منها، على أكثر تقدير، لينخفض بعد ذلك نصيب الحكومة إلى ٢٠٪ على الأكثر، وأبعا، توفير فرص عمل لنحو ٣ ملايين مشتغل لتشغيل قوة العمل الجديدة، مع استيعاب ما يقرب من نصف المليون من رصيد البطالة، بهدف خفض معدلها إلى نحو ٥٪ بصورة مبدئية، خامسا، إنشاء ما يزيد على مليون مسكن، والوصول بالمياه النقية إلى جميع القرى، ومد خدمات الصرف الصحى إلى جميع المدن والقرى الرئيسية، سادسا، إنهاء تعدد الفترات فى جميع المدارس، والتحديث المستمر للجامعات العامة والخاصة، بما يواكب تطورات العلوم الحديثة، سابعا، تحسين المؤشرات الصحية، بالتركيز على الصحة الوقائية، والقضاء الكامل على الأمراض الوبائية والمتوطنة، والتخطيط الوامى - بدون تدخل - فى إطار اقتصاديات السوق، ووضع الأطر والسياسات والإجراءات التى تضىء الطريق أمام القطاع الخاص، لتكثيف حركة الزحف إلى المناطق الجديدة خارج الودى، والانتشار فى ربوع الوطن على أسس اقتصادية واجتماعية سليمة، كما أن استمرار جذب الاستثمارات والمخدرات من الدول الفقيرة والصديقة، بما يؤدى إلى إسهامها - بالتعاون مع رأس المال المحلى - فى جهود التنمية بمختلف جوانبها، هو أمر أساسى فى مرحلة الانطلاق الإنتاجى، وكذلك الاستفادة من

التكنولوجيا الحديثة التي تعمل على تسارع الانطلاق نحو التنمية والتصنيع، بما يحقق زيادة الإنتاج كماً ونوعاً، ويمواصفات تتفق وتطابقها العالمية، مع خفض التكلفة ورفع مستويات الإنتاجية إلى أقصى حد ممكن. وأخيراً، فإن القوى البشرية هي الطاقة الأصلية التي يستقيم بطنائها المسار الاقتصادي، ومن هنا، فإن رفع كفاءة الموارد البشرية مع استمرار الجهود الرامية إلى الحد من التزايد السكاني، من الأمور اللازمة التي تسمح لعوامل التنمية بأن تؤتي ثمارها، وتنعكس آثارها على المستوى المعيشي للمواطنين وزيادة الدخل الحقيقي للفرد.

إن المرحلة الثالثة للإصلاح الاقتصادي تجيء على أبواب ألفية جديدة في تاريخ مصر والعالم، تحمل معها فرصاً ومخاطر عظيمة، وتتطلب صياغة رؤية مستقبلية تستند إلى المقومات الراسخة للوجود الوطني. ولهذا، فإن هذه المرحلة تقتزن، بمنأى سياسى واقتصادى واجتماعى له عوامل خاصة تميزه عن المناخات السابقة، لتحديد على مستويات عدة.

وعلى المستوى الاقتصادي، بالذات، تتوزع عوامل المناخ الذي تدور في سياقه المرحلة الثالثة من الإصلاح، على مجموعتين: إحداهما مثيرة للتفاؤل، والثانية تشكل تحديات هائلة يتعين التصدي لها.

وضمن المجموعة الأولى، تجب الإشارة إلى نجاح المرحلتين الأولى والثانية من برنامج الإصلاح الاقتصادي، في تحقيق إنجازات بالغة الأهمية، أشاد بها المجتمع العالمي، وأكثفتها المؤسسات الاقتصادية الدولية، والدول الصديقة، وخبراء المال والاقتصاد في كثير من دول العالم، وكذلك دم المؤسسات الاقتصادية الدولية، ونادى باريس، لبرنامج الإصلاح الاقتصادي المصري، سواء خلال المرحلتين الأولى والثانية، أو خلال مرحلة الانطلاق الإنتاجى الراهنة التي تهدف إلى استكمال مسيرة الإصلاح الهيكلي، وقد أسفر هذا الدعم عن إسقاط الشريحة الثالثة من ديون مصر لبعض الدول، وتوقيع الاتفاق بين مصر وصندوق النقد الدولي، وتأكيد واضع البرنامج ومخططي، باستمرار وثبات، إيمان مصر بجدوى الانحياز التام لفلسفة الحرية الاقتصادية في مفهومها الجديد، وإسراعها بتنفيذ برنامج توسيع قاعدة الملكية الخاصة، من خلال التصرف في مشروعات قطاع الأعمال العام، طبقاً لبرنامج زمني محدد، باستثناء بعض المشروعات ذات الأهمية الاستراتيجية من الناحية الوطنية، إلى جانب اتخاذ إجراءات حاسمة لحفز الاستثمارات الخاصة، وتحرير الاقتصاد القومي من كثير من القيود التي تعوق الاستثمار، وفتح الباب على مصراعيه للاستثمارات الخاصة في الأنشطة الاقتصادية كافة، بما في ذلك مشروعات البنية الأساسية.

ومما يدعو، أيضاً، إلى التفاؤل، تلك المشروعات الكبرى التي أقدمت عليها مصر أخيراً، والتي يتوقع، إذا تم تنفيذها بكفاءة، أن تدفع البلاد دفعة قوية في مسيرة التقدم، وتفتح آفاقاً جديدة أمام أبنائها، وتحسن مستوى الإدارة الائتمانية في مصر في أسواق المال العالمية، واعتماد الأمم المتحدة لمصر، ضمن مجموعة الدول التي تقوم بتوفير احتياجات هذه المنظمة. وأخيراً، استجابة عدد ضخم من

الدول والمؤسسات الاقتصادية الدولية وكبار رجال الأعمال، لدعوة مصر إلى الاستفادة من فرص الاستثمار المتاحة فيها، والترويج لهذه الفرص، من خلال جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة. وتدل الطموحات المتاحة على أن الكثير من خبراء صندوق النقد الدولي وممثلو الدول العربية والمؤسسات الاقتصادية الدولية، أكدوا أن نجاح التجربة المصرية في الإصلاح الاقتصادي، جعلت منها مثلاً يحتذى.

وقد شهد المؤتمر الاقتصادي العالمي الذي عقد في دافوس في سويسرا في يناير ١٩٩٧، إشادة صريحة بالنجاح الكبير الذي حققته مصر، كما أكد تميز الاستثمار بها، وتوقع زيادة ملحوظة في الاستثمارات الأجنبية فيها، خاصة بعد أن أكدت مؤسسة التقييم الدولية ما يتسم به الاقتصاد المصري من جدارة فائقة.

لكن، من جانب، آخر هناك الكثير من التحديات التي يتعين التصدي لها خلال مرحلة الانطلاق الإنتاجي، على الصعيدين الوطني والعالمي، فعلى الرغم من التحسن الذي سجله معدل الزيادة الطبيعية في السكان، خلال السنوات القليلة الفائتة، فلا يزال هذا المعدل مرتفعاً، ويمثل إحدى قوى الضغط على الموارد الاقتصادية المتاحة، ومن ثم يتعين الاستمرار في بذل الجهد لخفضه.

وهناك المعز الضخم في ميزان التجارة المنظورة الذي يعتبر واحداً من أهم الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد القومي، وتبقى مشكلة البطالة قائمة، ويعمل على تفاقمها، الزيادة المتوقعة في الطلب على العمل من القادمين الجدد إلى سوق العمل. وهناك، أيضاً، انتشار الكثير من مظاهر السلوك غير المحمودة بين المواطنين، وتحدي البعض سلطان القانون وهيبة الدولة لتحقيق أهداف غير مشروعة، أيًا كانت الوسيلة، وأياً كانت النتائج، إلى جانب عدم الارتقاء بكفاءة الأداء في الجهاز الإداري إلى الحد المطلوب، وسيطرة البيروقراطية العقيمة، وعلى الصعيد الوطني أيضاً، يوجد انخفاض لايزال كبيراً في مستوى الرعاية الصحية في المؤسسات العلاجية الحكومية، وفي مستوى التعليم، وما يترتب على ذلك من تفشي آفة الدروس الخصوصية التي تحمل أولياء الأمور أعباء مالية ضخمة، تقدر بنحو ١٠ مليارات جنيه سنوياً، تعتبر من أهم أسباب الركود الذي يعاني منه الاقتصاد الوطني، والانخفاض الرتيب لأعداد الأميين، وعلى الأخص في المناطق الريفية، ولدى النساء. وأخيراً، وعلى الرغم من أن الدولة قد تصدت لمشكلة تلوث البيئة منذ عدة سنوات، فلا تزال هذه المشكلة تتفاقم، وتترك آثاراً سلبية خطيرة على الإنسان وعلى اقتصاد مصر وثروتها القومية.

أما على الصعيد العالمي، فيتعين مواجهة مجموعة مختلفة من التحديات تبدأ بهيمنة الدول المتقدمة، بزعماء الولايات المتحدة الأمريكية، على الاقتصاد العالمي، والعلاقات الاقتصادية الدولية، ومحاولة هذه الدول فرض المزيد من الاتفاقيات الدولية التي تخدم مصالحها، على بقية دول العالم، ويدعم هذه الهيمنة، ما حققته هذه الدول من تقدم علمي وتكنولوجي من الصعب اللحاق به، مروراً، بالاتجاه الواضح

نحو المزيد من حرية التجارة الدولية، خاصة بعد تطبيق اتفاقية منظمة التجارة العالمية التي لم يكن أمام الدول النامية إلا قبولها ولو قصورا، واتسام الأسواق العالمية بدرجة حادة من المنافسة، لم يعرف العالم مثيلا لها من قبل، وهذا سوف يجعل مصر أعباء ضخمة، في محاولاتها الاندماج في الاقتصاد العالمي خلال المرحلة المقبلة.

وهناك، أيضا، تحدى الثورات العلمية والتكنولوجية التي يلهث كل من يحاول تتبعها، ويظهر ما يعرف بالصناعات القزمية التي يؤرخ ظهورها بداية الثورة الصناعية الثالثة. وقد ترتب على هذه الثورات آثار بعيدة المدى على اقتصاديات الإنتاج والمنافسة، نتيجة تماظم الأهمية النسبية لمكون المعرفة الإنسانية العلمية، في توليفة عناصر الإنتاج. فالقدرة على الخلق والإبداع، في مجال العلوم والتكنولوجيا، وكلها محصلة مهارات إنسانية فذة، سوف تلعب دورا حاسما في تحديد قدرة الدولة على المنافسة، وما تتمتع به من مزايا نسبية. فضلا عن هذا، فسوف يلعب التقدم العلمي والتكنولوجي دورا حاسما، في تحديد قيمة كل دولة على الصعيد العالمي، ومن المؤكد أن الدولة التي سوف تفشل في ملاحقة ركب التقدم العلمي، سوف تدفع ثمنا باهظا. ويعاظم هذا التحدي، تحد آخر هو ظهور التكتلات الاقتصادية الدولية، وتزايد أهميتها في الاقتصاد العالمي، وما ترتبه من تضائل أهمية ونفوذ الكيانات الصغيرة أو الدول المنفردة، وذلك تحدٍ تعمقه أزمة الغذاء العالمي المتعقدة أساسا في تزايد عدد الجياع، حتى بلغ نحو مليار نسمة.

ويرغم خطورة وجسامة هذه التحديات، فالأمل كبير في أن تستطيع مصر التغلب عليها، من خلال المشروعات الطامحة التي أقيمت عليها الحكومة في جراء، والتي تهدف إلى الانتقال من الوادي القديم، إلى أفاق جديدة أكثر رحابة، والالتزام باحترام الدستور والقانون وسيادة الدولة، وقدسسية المال العام، وتوسيع قاعدة الملكية، وضمان حقوق العمال ورعاية محدودي الدخل، واستمرار تصدي الدولة في صرامة، لكل أنماط الانحراف والفساد والجرأة على مخالفة قوانينها وشرائعها ونظامها العام، ومتابعة القيادات التنفيذية العليا لسير العمل في المشروعات الاقتصادية، في مختلف المحافظات.

بيد أن الانتصار على هذه التحديات يتطلب، إلى جانب جهود الدولة، إحداث تغييرات جذرية في سلوك المواطن، حتى يمكن الارتقاء بهذا السلوك إلى المستوى المطلوب، لإنجاز مشروع النهضة الشاملة التي يستحيل بدونها أن تستعيد مصر مكانتها المرموقة بين دول العالم المعاصر.

فالهدف الأساسي لمرحلة الانطلاق الإنتاجي، إذن، هو تحقيق تحسن ملموس في مستوى معيشة المواطنين، وخلق المزيد من فرص العمل. كما تهدف هذه المرحلة، في الوقت نفسه، إلى الحفاظ على ما تحققت من إنجازات خلال المرحلتين الأولى والثانية، ودعمها، مع التأكيد، على ضرورة الالتزام بمرعاة البعد الاجتماعي في مختلف سياسات الدولة.

ويتعبر اقتصادي رقمي، فإن الهدف الأساسي لهذه المرحلة هو زيادة معدل نمو الناتج المحلي

الإجمالي إلى ٦٪ سنوياً، ثم مواصلة الجهد حتى يبلغ هذا المعدل ٨٪ سنوياً، وبهذا يقترب من نحو ٤ أمثال معدل الزيادة الطبيعية في السكان.

وسوف تعتمد الدولة في تحقيق هذه الأهداف على مجموعة من الأدوات والسياسات، أبرزها دعم مسيرة الحرية الاقتصادية في مفهومها الجديد، والتعجيل بأكمل سياسة التوسع في قاعدة الملكية الخاصة، من خلال التصرف في مشروعات قطاع الأعمال العام التي لم يتم بيعها بعد، وفقاً لجنول زمنى محدد يستغرق عامى ١٩٩٧ و١٩٩٨، مع مراعاة الاستثناء الذى سبق ذكره الخاص بالمشروعات ذات الأهمية الاستراتيجية من الناحية الوطنية، وحفز الاستثمارات الخاصة، الوطنية والعربية والأجنبية، على الاستثمار المباشر، فى الأنشطة الاقتصادية كافة، بما فى ذلك مشروعات البنية الأساسية المادية والاجتماعية، وحفز الصناعات حتى يمكن مواجهة العجز فى ميزان التجارة المنظورة، وتحرير تجارة مصر الحولية تدريجياً، تنفيذاً للاتفاقيات التى عقبتها مصر مع صندوق النقد الدولى أو التزمت بها طبقاً لاتفاقية منظمة التجارة العالمية، وتطوير النظام الضريبى والمركبى، بما يسهم فى تحقيق أهداف هذه المرحلة، وتطوير الجهاز المصرفى، وتأكيد رقابة البنك المركزى على البنوك التجارية وغيرها، ودعم وتطوير سوق الأوراق المالية، والارتقاء بكفاءة جهازها الإدارى، وتوفير الوسائل والأجهزة التكنولوجية الحديثة الضرورية لذلك كافة، وخفض العجز فى الموازنة العامة للدولة، والاستمرار فى السياسات التى تمكن من خفض معدل التضخم، والتوسع فى مشروعات البنية الأساسية المادية، وتوفير ما تتطلبه من صيانة.

ومن أهم سمات المرحلة الثالثة من برنامج الإصلاح الاقتصادى، إعطاء أهمية خاصة للمشروعات الاقتصادية الكبرى، نظراً لأن هذا النوع من المشروعات يمكن أن يدفع الاقتصاد القومى دفعة قوية فى مسيرة التقدم، وأهم هذه المشروعات: المشروع القومى لتنمية سيناء وترعة السلام، ومشروع تنمية جنوب الوادى.

وينطلق المشروع القومى لتنمية سيناء وترعة السلام كغيره من المشروعات التنموية العملاقة من اعتبار استراتيجى حاكم، هو، فى هذا المشروع بالذات، ما تعكسه سيناء من عمق استراتيجى لمصر، وصلة رابطة بينها وبين المشرق العربى. ويستفيد هذا المشروع من موقع سيناء المتميز كأحد أهم مواردها التنموية، خاصة فى ضوء التطور المتوقع للتجارة الدولية، مما يشجع على توطئ مشروعات التخزين والتجميع وإعادة التصدير، وما يصاحبها، بالضرورة، من تطوير الخدمات الملاحية وخدمات الشحن والتفريغ والتخليط والمعارض الدولية.

ويقوم المشروع على ثلاثة أبعاد أساسية هى تطوير النشاط الصناعى، والتوسع فى زراعة المحاصيل التى تتميز بقلّة الاحتياجات المائية، كالأعشاب الطبية والفواكه والخضراوات، مما يفتح مجالات جديدة للتصدير، وتوجيه الاهتمام الكافى إلى النشاط السياحى، حيث تتمتع سيناء بالعديد من

عناصر الجذب السياحي العلاجي والديني والترفيهي.

وقد ارتكزت مكونات المشروع على عدة أسس تتضافر كلها وعلى مختلف المستويات وفي مراحل متتالية، بدأت منذ الخطة الخمسية الثالثة، ومن المقرر أن تنتهي عام ٢٠١٧، لتنتقل سيناء نقلة حضارية، بدمجها في الكيان الاقتصادي والاجتماعي للدولة، وإيجاد محور تنموي شمالي غربي يضم ثلاثة أقطاب رئيسية هي العريش والطور ونويبع، يعتمد على قاعدة جذب سكاني واستثمار صناعي وزراعي وسياحي، وإيجاد تجمعات عمرانية جديدة، ودعمها بالبنية الأساسية وطرق الاتصال والمواصلات، ومحور آخر شرقي في قطاع العقبة، يقوم أساسا على النهوض بالسياحة الدولية، ومحور أخير، في قطاع نخل، يشمل وادي التكنولوجيا ومعاهد متخصصة ومراكز أبحاث ومراكز للخدمات الإقليمية والدولية.

والتكلفة الاستثمارية المقدرة للمشروع حتى عام ٢٠١٧ تبلغ ٧٥ مليار جنيه، تتوزع من خلالها التنمية القطاعية مكانيا في مختلف أنحاء سيناء، ويهدف المشروع إلى زيادة سكان سيناء البالغ عددهم نحو ٢٧٠ ألف نسمة بمقدار ٢,٣ مليون نسمة حتى عام ٢٠١٧، وخلق نحو ٨٠٠ ألف فرصة عمل.

وعلى المستوى الاجتماعي يحقق المشروع هدف إيجاد نوعية حياة مصرية جديدة تهتم ببناء الإنسان والحفاظ على بيئته وتطويرها، أما على المستوى الاقتصادي، فمن اليديهي أن المشروع سيزيد نسبة الاكتفاء الذاتي من المحاصيل الزراعية، وسيدعم صادرات الدولة، حيث إن المستهدف زيادة الرقعة الزراعية من خلال المشروع بمقدار ٧٧٢ ألف فدان، وفي ما يتعلق بالأنشطة الصناعية، فإن المشروع يستهدف توظيف نحو ١٠ مليارات جنيه في مجالات صناعية عديدة أهمها البترول والصناعات الصغيرة.

أما مشروع تنمية جنوب الوادي، فيعتبر أهم وأضخم مشروعات التنمية المتكاملة، وهو يهدف إلى إنشاء منظومة متكاملة من المشروعات الزراعية والصناعية والبيئية، وإقامة مجتمعات عمرانية جديدة.

وتعطي الحكومة أهمية كبرى لهذا المشروع الذي تعتبره مشروع مصر في القرن الواحد والعشرين، لأنه سيمكن من الخروج من الوادي القديم إلى مناطق جديدة، حتى يمكن مواجهة اختلال التوزيع الجغرافي للسكان، أو على الأقل الحد من هذا الاختلال.

ويقوم المشروع على مد قناة من شمال مفيض توشكى إلى واحة باريس، حتى يمكن توفير موارد مائية ثابتة، لرى الأراضي التي سيتم استصلاحها، والتي تعد من أخصب أنواع الأراضي. وقد تم اعتماد مبلغ ٥,٥ مليار جنيه، في خطة العام ١٩٩٧/٩٦ لمد هذه القناة، وتم تخصيص ١٩٠ مليون جنيه للبدء في تنفيذها، اعتبارا من ديسمبر ١٩٩٦، لخطة مساحة ٥٠٠ ألف فدان كمرحلة أولى، تصل إلى مليون فدان عند استكمال المرحلة الثانية للمشروع، مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج القومي في الزراعة والصناعة والسياحة، وفتح للشباب فرص عمل جديدة.

ويعود التفكير في هذا المشروع إلى نحو أربعة عقود ماضية، حيث تدبّر المخططون اتجاهات النمو السكاني والإمكانات المتاحة للتوسع العمراني، فظهرت الحاجة الملحة إلى الخروج بعيدا عن الوادي القديم، وعندما وضعت الخطة العشرينية في عام ١٩٨٢، تكثفت الجهود البحثية والتخطيطية لإنجاز مشروعات عملاقة تعيد ترسيم الخريطة السكانية لمصر، كان في مقدمتها المشروع القومي لتنمية سيناء وترعة السلام الذي وضّحنا دلالته الاستراتيجية في السابق، غير إن المشروع القومي لتنمية جنوب الوادي، له دلالة استراتيجية أكثر عمومية، وهي التحرك إلى خارج الوادي، لمصاعفة الأرض الزراعية، والدخول القومي، وتوسيع المساحة العمرانية خلال خمسة عشر عاما، مما يؤدي إلى زيادة قدرة النواة على تحقيق كفايتها من الغذاء، وبغير وجه الحياة فيها.

وهناك مشروعات أخرى عملاقة، لا تقل أهمية عن المشروعين السابقين، وكلها تتسجم مع الطابع العام للمرحلة الراهنة في عملية الإصلاح الاقتصادي، نذكر منها المشروع القومي لتنمية جنوب مصر، والمشروع القومي للنهوض بالعشوائيات، ومشروع نقل الغاز المسال إلى تركيا الذي تقدر تكلفته بنحو ٤ مليارات دولار، والذي يمكن مصر من تصدير نحو ١٠ مليارات متر مكعب إضافية من الغاز الطبيعي السائل سنويا بحلول عام ٢٠٠٠. وهناك، أيضا، مشروع المنطقة العالمية الحرة شمال خليج السويس التي صدر قرار من مجلس الوزراء في عام ١٩٩٥ بإنشائها في منطقة عتاقة شمال خليج السويس، اعتمادا على نتائج دراسة الجدوى التي أعدها حكومة اليابان، وقامت بتمويلها منذ عدة سنوات، وأسفرت عن جدوى إنشاء المنطقة الحرة المشار إليها، نظرا لما تتميز به هذه المنطقة من موقع فريد، فهي تقع، على خطوط الملاحة التي تربط بين مراكز الصناعة الرئيسية في أوروبا، ومصادر المواد الخام في آسيا وإفريقية. ويتضمن المشروع إقامة منطقة سكنية في منطقة عتاقة والادبية، تستوعب ٢٥ ألف نسمة، وإقامة مدينة جديدة في العين السخنة تستوعب ٢٥٠ ألف نسمة. وتقدر تكاليف المرحلة الأولى من هذا المشروع التي تستغرق ٧ سنوات بنحو ١,٢ مليار جنيه، أما المرحلة الثانية فيبدأ تنفيذها سنة ٢٠٠٢، وتنتهي في عام ٢٠٠٦. وقد قام بعض المستثمرين الأجانب بشراء الأراضي الضرورية لإقامة المشروعات في هذه المنطقة، كما قاموا بدفع مقدم الثمن واستلموا الأرض فعلا. وتمت الموافقة على إقامة ٢٢ مشروعا فيها، تبلغ تكلفتها الاستثمارية ٣ مليارات دولار، بهدف إنتاج الحديد والصلب والأسمنت والبتروكيماويات، وبعض الصناعات المعدنية والخشبية وتكرير زيت الطعام وإنتاج الصابون والمنسوجات الحريرية والمواد الغذائية وبعض منتجات البلاستيك. كما أن هناك مشروعات لطحن الغلال وأخرى للتخزين. ومن بين الدول التي أقيمت على الاستثمار في هذه المنطقة، المملكة المتحدة التي ترغب في إقامة ثلاثة مشروعات صناعية كبرى لإنتاج البتروكيماويات وسماد اليوريا ومصفاة لتكرير البترول. كما قررت الصين مؤخرا الاستثمار في هذه المنطقة، وتمويل إنشائها، إذ من المتوقع أن تكون من أكبر المناطق في العالم القادرة على جذب استثمارات ضخمة.

وتقوم الحكومة في الوقت الحاضر بإعداد المشروع القومي لتنمية شمال الصعيد، تمشيا مع الاتجاه

الإقليمى الذى يأخذ فى الاعتبار التباين فى خصائص مختلف أقاليم مصر. ويهدف هذا المشروع إلى زيادة معدل النمو الاقتصادى، وتضيق الفوارق الاقتصادية والاجتماعية فى ما بين أقاليم مصر، وتنويع الهيكل الاقتصادى لها، والحد من تيارات الهجرة إلى الشمال، وخلق نحو ٨٥٠ ألف فرصة عمل جديدة. وسوف تبلغ الاستثمارات المخصصة لهذا المشروع نحو ١٠٠ مليار جنيه طبقا للتقديرات الميدانية، ويمتد النطاق الزمنى له حتى عام ٢٠١٧، ومن المنتظر أن يعرض المشروع على المجالس التشريعية فى المستقبل القريب.

وخلال فترة انعقاد المؤتمر الاقتصادى الثالث للشرق الأوسط وشمال إفريقيا، قامت وزارة السياحة، بالترويج لمشروعات سياحية كبرى، منها منطقة سياحية فى وادى الجبال، على مساحة ٤٠ كيلو متر مربع جنوب مرسى علم، تقدر استثماراتها بنحو ٣ مليارات جنيه، ومركز فوكا السياحى الذى يقام فى المنطقة ما بين الكيل ٣٧ والكيل ٧٥ على طريق الإسكندرية - مرسى مطروح، وتقدر استثماراته بنحو مليار جنيه، ومشروع سياحى فى منطقة إيكويرشيد، تقدر استثماراته بنحو ٨٢٥ مليون جنيه.

والمشروعات السابقة موصوفة ضمنا على الخريطة الاستثمارية التى انتهت الخبراء من إعدادها قبيل انعقاد المؤتمر الاقتصادى الثالث للشرق الأوسط وشمال إفريقيا، والتى رصدوا فيها مختلف الأنشطة الاقتصادية القائمة فعليا والمخططة للمستقبل، بالأرقام والخرائط، بحيث توضح الوجه الاقتصادى الجديد لمصر خلال العامين المقبلين.

والخريطة الاستثمارية تتبنى على الاستراتيجية العامة للمشروعات الصلاقة التى أشرنا إليها فى السابق، وهى الخروج من الشريط الضيق المتمثل فى الوادى والدلتا البالغة مساحته نحو ٦٪ من إجمالى مساحة البلاد، فهى تستهدف تشجيع الاستثمار فى مصر وتوسيع قاعدته ومناطق تشغيله، ومن ثم زيادة المساحة المستخدمة إلى نحو ٢٦٪ من المساحة الكلية للبلاد. وطبقا لهذا، توضح الخريطة الاستثمارية فرص الاستثمار ومواقع فى مختلف الأنشطة السلبية والخدمية، خلال عشرين عاما مقبلة.

ففى مجال الصناعة تحدد الخريطة مواقع ١٥ منطقة صناعية جديدة، تضم ٢٤ مركزا صناعيا تغطى مختلف أنحاء البلاد، فى نجع حمادى والوادي الجديد ومرسى علم، وفى مدينة السادات وبرج العرب، كمحور ثانٍ، وعلى محور ثالث فى جبل عتاقة. وقد اختيرت هذه المناطق استنادا إلى المشروعات القائمة فيها بالفعل، وإلى عامل مهم آخر، يتمثل فى وجود احتياطي ضخمة للثروة المعدنية فيها، الأمر الذى يجعلها جاذبة للصناعات.

وعلى صعيد التوسع العمرانى، تضمنت الخريطة ١٢ تجمعا سكانيا انتهت أعمال إنشائها عام ١٩٩١، و٤٠ تجمعا جديدا فى مناطق عديدة متفرقة، منها الصالحية الجديدة والنوبارية وبرج العرب الجديدة ومدينة الشيخ زايد ومدينة الشرق والعبور وبنى سويف الجديدة، والقاهرة الجديدة التى تعتبر امتدادا عمرانيا سكانيا للعاصمة.

أما القطاع الزراعي، فيعد أهم وأضخم طموح على الخريطة الاستثمارية لمصر، إذ هي تقفز بالمساحة المزروعة في البلاد إلى ١٤,٤ مليون فدان، اعتماداً على جهود القطاعين العام والخاص. وقد تم تحديد مناطق ذات طاقة كبيرة للنمو الزراعي مثل منطقة بحيرة ناصر والبرلس وقارون، ومناطق أخرى منها واحات الداحلة والخارجة والغرافة.

وفي مجال السياحة، وضعت الخريطة تصوراً شاملاً لفرص الاستثمار السياحي في مصر، تضمن تنمية ٢٢٠ كيلو متر على امتداد ساحل البحر الأحمر، والتوسع في تنمية مناطق العريش ورأس محمد وطابا وشرم الشيخ والغردقة، وتنمية مناطق جديدة في الواحات الغربية.

وفي ما يختص بقطاع الكهرباء والطاقة، فإن الخريطة تتضمن ثمانية محطات لتوليد الطاقة، يتم الانتهاء من إنشائها بحلول عام ٢٠٠٧، بالتعاون مع أكثر من ٥٠ شركة من كبريات الشركات العالمية، كما تتضمن تنمية الطاقة الشمسية في مناطق متعددة على الشاطئ الشمالي الغربي، وإنجاز مشروعات الربط الكهربائي مع المشرق العربي وتركيا، باستثمارات تصل إلى نحو ٤٠٠ مليون دولار.

واستكمالاً لهذه الصورة، تجدر الإشارة إلى أن المرحلة الثانية من نشاط الصندوق الاجتماعي للتنمية التي بدأت مطلع عام ١٩٩٧، تتطرق من إنجازات المرحلة الأولى التي فصلناها في السابق، وقد أضاف خبراء البنك الدولي، والكثير من الدول والمؤسسات المانحة، في الاجتماع الأخير للبنك الدولي في الولايات المتحدة الأمريكية، بهذه الإنجازات، وأكوا أن تجربة الصندوق الاجتماعي في مصر، كانت من التجارب الرائدة والناجحة، وأن هذه التجربة تأتي في المرتبة الأولى بالمقارنة بأكثر من ثلاثين دولة أخرى، ونتيجة لما حققه الصندوق من إنجازات ونجاح، استجابت المؤسسات الدولية والدول المانحة، لدعوة مصر إلى توفير التمويل الضروري لتنفيذ برامج ومشاريعه خلال المرحلة الثانية من نشاطه التي يقدر التمويل اللازم لها بنحو ٢٢٧٤ مليون جنيه، سوف توزع على مختلف برامج المشروع، لتوفر نحو ١٢٦ ألف فرصة عمل مؤقتة و٢٥٥ ألف فرصة عمل دائمة، وبهذا يساهم الصندوق الاجتماعي للتنمية، بشكل ملحوظ، في دفع مسيرة الإصلاح الاقتصادي.

منظور نظامي - حضاري للإصلاح

«لقد جاءت أكثر المصائب وأشدّها خطراً من تأمر قوى خارجية أمة أرادته... أن تصوق مسيرة الإصلاح، وتسد الطريق على تقدم الوطن، وتستنزف جهوده في معاركه جانيه، وتقلعه عن بلوغ أماله... لكن سفينة العمل الوطني وصلت أمانة في موعدها الصحيح، لتبحر إلى رحاب القرن الواحد والعشرين... واثقة من قدرتها على تحمل أميأء النهضة... لقد استمدنا للوطن مكانته... وعبّرنا به مرحلة صعبة... لنبقى على الطريق الصحيحة إلى عصر جديد من الرفاهية والرخاء... يبقى أمامنا العنصر الأساسي في هذا البناء هو الإنسان... المواطن الذي يراكم بوعيه وإسراكه مقتضيات التطور والإصلاح وصولاً إلى النهضة الكبرى... الذي يرتبط في أسرته وفي موطنه بما أسس به سلوكياته وأخلاقياته النهضة».



من أقوال الرئيس

ليست الحضارة لحظة عابرة في التاريخ، تجتمع لإحداثها عوامل معينة وتراكم لها وتطلقها، ويعدها تمضي وتزوي. إنما الحضارة ميراث مستمر ومتجدد ينتقل عبر التكوين النفسي والاجتماعي للشعوب. ويحدد هذا الميراث التكنو - ثقافي معالم الشخصية القومية للإنسان المنتمى حضارياً التي تمثل أحد أهم عناصر القوة القومية.

وتكشف دورة الحضارات عن أن قيام أية حضارة يرتبط بتفاعل البشر مع مفردات طبيعية تحيط بهم وتحدد تطوّرهم، فيبتكروا ويكتشفوا جديداً متميزاً، بمفرده، أو بالتوافيق مع موروث حضاري سابق. والحضارة كعملية مستمرة لتحسين الظروف المادية والمعنوية للمجتمع، تزود هذا المجتمع، بالذات، بنظرة ثابتة أو توجه عام تتوارثه أجياله، مَهْمَا دارت عليه السنين، كونه يصيغ، حال تشكله، معادلاً

موضوعياً الوجود القومى لهذا المجتمع. فإن وجدت عوامل قسرية أو اختيارية لتعديله أو تبديله، تعرض هذا المجتمع للانكسار وتهدد وجوده، ذلك إن هذا التوجه يجعل من المجتمعات التى تملكه مجتمعات محورية، تؤثر وجهتها تأثيراً عميقاً فى المجتمعات المحيطة بها، وفى علاقات أى نظام دولى يقوم.

وفى الحالة المصرية، اجتمعت عوامل فريدة لبُورَة التوجه العام للدولة، منذ خمسين قرناً من الزمان، تعود إلى تميزها الجغرافى، وهو توجه ثلاثى الأبعاد، أولها بعد الجنوب، نحو منابع النيل، والثانى هو البعد الشمالى الشرقى الذى أتت منه إلى مصر موجات الغزو دوماً، والبعد الثالث، الأقل أهمية، هو البعد الشمالى (الأوروبى).

ومكانة الدولة المصرية ليست هى التعبير الكامل عن توجيهها القومى، ففى تكوين المكانة شقان، أحدهما مكتسب والآخر موروث، وهذا الأخير هو الشرق الذى يعادل، تقريبا، التوجه القومى لها.

وإذا كانت مكانة الدولة فى المجتمع العالمى تعنى مجموعة من الحقوق والالتزامات التى تمنحها وضعا محدداً فى النظام الدولى، فإن ما نسميه دور الدولة هو المظهر الدينامى لها، أى إن قيام الدولة بدورها يرتبط بوضع محدد لمكانتها. وهذا الدور يتفق دائماً، بل يجب، مع مصلحتها القومية التى تنصب، أساساً، فى حماية سلامتها واستقلالها، للحفاظ على وجودها، والمصلحة القومية مع البقاء القومى، يكونان معا قوة الدولة القومية التى تسمح باستمرارها، وترتيباً على ذلك، فإن صيانة (القوة القومية) هى عملية ضرورية لتأكيد (مكانة) الدولة، وتثبيت (دورها) فى إقليمها، وفى العالم، وحماية (مصلحتها) وأمنها القومى من التهديد القائم، دائماً، فى بيئة صراعية ومتغيرة على الدوام. والدولة (أو المجتمع) المحورية، بهذا المعنى، تظل عاملاً أساسياً فى اتزان أى نظام دولى قائم أو يتشكل، بسبب توجيهها العام (أو شخصيتها القومية)، حيث إنه يفرض حقائق جيو- سياسية على هذا النظام أو ذاك. ومن ثم، فإن اتزان النظام الدولى ونظمه الفرعية يكون هشاً، عندما تتعرض دولة محورية، أو أكثر، لحالة من التردى تقال من مصادر قوتها القومية، وفيها شخصيتها القومية.

إن هذه الأهمية تجعل مصر (وبولا أخرى مماثلة كروسيا والصين) عنصر لا يمكن تجاوزه فى أية ترتيبات نظامية، وإذ ذلك، تكون مثل هذه الدول وتوجهاتها، باستمرار، عوامل ممانعة أمام الاستراتيجيات النازعة إلى الهيمنة والسيطرة، فى مختلف العصور، الأمر الذى يفسر المحاولات التى لا تتوقف للتأثير على عناصر قوتها القومية، والحيلولة دون نهوضها، وفى المقدمة منها توجيهها العام.

والحالة المصرية مثالية لتوضيح أولوية التوجه العام كهدف من أهداف الاستراتيجيات النازعة إلى الهيمنة. والمثال القريب هو الفترة التى أعقبت يونيو ١٩٦٧، وفيها كان المجموع الكلى لعناصر القوة القومية لمصر فى أدنى مستوياته، لكن مخزون الشخصية القومية والخبرة التاريخية مكنتها، فى عدد محدود من السنوات، من تجاوز انكسارها، وكان ذلك على مرحلتين، أولاهما استنزفت قدرتها الاقتصادية، كعنصر آخر من عناصر قوتها القومية، والثانية أفقدتها جانباً أساسياً وأصيلاً من

مكانتها الموروثة، بإسقاطها، لفترة، بعدا رئيسيا من أبعاد توجهها العام (العربي).

لهذا كان الإصلاح (الاقتصادي) ضرورة وحتمية لتحاشي انكسار جديد، ولإعادة تدوير مصادر القوة المصرية، على طريق تهينة الظروف الملائمة لحلم النهضة الشاملة المتسق مع إمكانيات هذه النواة ووجهتها الحتمية الذي بدوره تظل، وإقليم الذي تقع في قلبه، تعيش توترا لا ينتهى.

ولقد بدأ الإصلاح في مصر (في جانبه الاقتصادي)، بينما يداهم المجتمع العالمى شلال متدفق من التفسير الحاد، تواجه معه كل المجتمعات مخاطر إدماج العالم، بمنظور حصره حول مركز وحيد قادر يحلو الباقى حذوه، أى العولة التى هي تجميع حسابى لتأثير قوى عدة، اقتصادية وتكنولوجية، تأزرت على مدى النصف الثانى من هذا القرن، لإعطاء العامل الخارجى للجدل الاجتماعى أهمية تفوق بكثير عوامله المحلية. وهو يضمن (أى الإصلاح) إلى الآن (وفى المستقبل) فى بيئة متفجرة وغامضة وغير مستقرة، فى وقت تنتقص فيه العولة، ومضامفاته هو ذاته، من عنصر الخصوصية والتميز الذى لا يمكن تحقيق الوجود القومى بدونه.

ولأننا صرفنا النظر عن عوامل التدبير والتخطيط فى عملية الإصلاح (بكل جوانبه هنا) فى مصر، فمن الممكن رؤيتها، من المنظور النظامى - الحضارى، إملاء من الوعى التاريخى لهذه الدولة، استهلته بعبورها الأسطورى فوق محنة الهزيمة والانكسار، وتتابعه اليوم بنهوض متواصل الطلقات، وهذا هو شأن الحضارات القديمة التى تبعث إلى المعاصرة، فتمسك بأصول مكانتها الثابتة، وتؤكد دورها ووجودها.

وفى تقديرنا أن ما تم إنجازه، فى سياق مشروع مصر المتجدد للنهوض، هو استعادة قدرتها على تحريك مواردها واستثمارها، وإيقاف قدرة مصادر التهديد الصليقة على الإخلال بمتغيرات القوة المصرية، مرحليا، فى التقدير الأدنى.

لا بد، إذن، من أن تكون عملية الإصلاح (الاقتصادي) فى مصر حركة فى اتجاه عام، ولابد من أن تكون حركة حيوية، تؤكد مبدأ الاعتماد على الذات والقوى الذاتية، توطئة لتجميع الطاقة المصرية (العربية)، على أوسع نطاق، لإحداث النهضة المأمولة. فالإصلاح (الاقتصادي) فى مصر، برغم محدداته العالمية، يؤكد مفاهيم ومناهج وتصورات خاصة، تستند إلى تراث مصر وأصالتها ووعيمها الحضارى، فتشتر المزد من التساؤلات الواقعية عن صلاحية مفاهيم الغرب ومناهج وتصوراتها (التنموية) لمجتمعاتنا، ولجمل تحركاتنا وممارساتنا، فى كل الماوير الأخرى. إنه يطرح قضية حماية واستنهاض الشخصية القومية على مستويين: قهوى، من جانب، يفجر الحاجة الماسة إلى تنشيط الخبرة التاريخية، ومن جانب آخر، غير مباشر، يؤكد أهمية تجنب السقوط فى دوائر العولة والتماثل، من دون أن نفقد مزايا الاحتكاك بها والاشتباك معها.

والتحدى الأساسى الذى تواجهه مصر (والامة العربية) يكمن فى تجنيد الإصلاح المتواصل (بكل

جوانبه) مهمة تلويح المتغيرات السارية في المجتمع العالمي، لوجهتها الحضارية وشخصيتها القومية، وحمايتها في التهديد. وهذه معضلة حاولت مصر (والأمة العربية) تجاوزها مرارا، كي تنهض، وتتبوأ مكانتها الحقيقية في النظام الدولي، بيد أن استراتيجياتها في المواجهة لم تمكنها، أحيانا، من التعامل مع استراتيجيات الخصوم وهزمها، وفي أحيان أخرى، لم تختَر هي لا الوقت الملائم ولا الأسلوب المناسب للنهوض، ويبدو أن التحولات الجارية في النظام الدولي، بينما مصر قادرة اقتصاديا وأمنة، تقدم فرصة سانحة لأن تتمدد قدرة هذه الدولة لتعبر عن مكوناتها تعبيرا كاملا، باتجاه نهضة محيط كامل (عربي) تمثل فيه هي القلب الذي تمد إليه بقية الأعضاء الشرايين.

إن التفاعلات الجارية، في العالم، العائدة إلى الاتجاهات الرئيسية للتغيير، والانتقال الضاغط إلى نظام جديد، هي ثنائية الأثر على المشروع النهضوي، فهي تنتقص من القيمة النسبية لمكانة أية دولة، وتسمح لها بإمكانية للزبهار الاقتصادي، في إطار العملة. وهكذا، تتحدد بوضوح وجهة الحركة التالية المطلوبة بغير تأخير، حركة تجديد أسس المكانة الموروثة، والأخذ بعوامل المكانة المكتسبة، حسب ما يطرحها هذا العصر، بالمشاركة الفاعلة في أحداث العالم، وهذه الحركة لا تكون ممكنة بغير التقاطع مع التفاعلات والتأثير فيها أو مهادنتها أو الجرى عليها، كلما دعت القدرة والحاجة، بهدف تحقيق إنجازات متتابعة تراكمية في عناصر القوة القومية، أي اتباع أسلوب البناء والتأسيس المرحلي المتدرج لمشروعها النهضوي، بدلا من التثوير المباغت الصادم للمجتمع المشتت لجهوده، والمستقر للخصوم.

والتحول (الاقتصادي) الذي جرى، ويجري، في مصر، مريوطا بالتحولات النظامية الجارية، وفي مستويات قوة الاتجاهات العالمية للتغيير - يطرح إشكالية التغيير الاجتماعي فيها (وفي العالم العربي)، وملاحظة هذا التغيير بالشخصية القومية، ومكانة الدولة وبورها ووجهتها ووجودها.

فالأوضاع الناشئة عن كل هذه العوامل مجتمعة، تؤثر تأثيرا هائلا ومباشرا على البناء الاجتماعي بمختلف تشكيلاته، فتغيره بما لا يتناسب مع مضمون الشخصية القومية ووجهتها الحضارية التي تشكل مكانتها وبورها. وهناك علامات يتفق حولها الباحثون لا حصر لها: النظم القانونية تهتز مكانتها، طرائق التفكير ومجريات الفعل الاجتماعي تتخذ مسارات بعيدة عن المنطق السليم، المعايير وعلاقات القوة والتراتب تنقلق، الروابط الاجتماعية والثقافية تضعف، الاعتماد والتباعد في ما بين الأفراد يتضائل، أنوارهم تتمايز على أسس عديدة وغير مسبوقة، درجات الفهم التعاطفي تتدنس، ويتضخم الإحساس بالانفصال. أما العلاقة الكبرى المؤدية مباشرة إلى هوة الانزواء الحضاري، فهي المسافة الهائلة التي تفصل بين أجيال وأجيال لا يوجد فاصل زمني حقيقي في ما بينها، حتى تلخذ الأجيال الصاعدة في النأي بنفسها، شيئا فشيئا، عن خبرة الأجيال التي توارثت وجهة المجتمع الثابتة.

فلنقل إن الحركة التالية في الاتجاه العام، يجب، وبالضرورة، أن تتجه إلى إحداث إصلاح اجتماعي شامل، من أجل ومعالجة صحيحة للتناقضات داخل صفوف الشعب، بتعبير ماو تسي تونج، وبيننا وبين

الأخرين الذين يستعديهم تقدينا ونهوضنا ، نحن بحاجة إلى خطوة إصلاحية تالية في مسيرة النهضة. تستنقذ شخصية مصر القومية التي كانت دائما رصيدها الباقي كلما انكسرت، لتعود وتقف من جديد متطلعة إلى حلم النهضة.

يقول الدكتور صامويل منتجتون، في آخر إنجازاته عن صدام الحضارات وإعادة تشكيل النظام العالمى (١٩٩٧) «إن كل القوة هي قوة محلية... والحضارة تتبع القوة. وإذا شكلت الحضارة الغربية المجتمعات غير الغربية مرة أخرى، فإن هذا أن يحدث إلا نتيجة لتوسع القوة الغربية ونشرها. فالإمبريالية هي النتيجة المنطقية للنزعة الشاملة الكلية». وعلى هدى هذه العبارة، يمكننا مشاهدة الإصلاح (الاقتصادي) في مصر، كخطوة في اتجاه النهضة القومية، من كل الزوايا التي يقدمها المنظور النظامي - الحضارى، وفيها تكمن اتجاهات الحركة الإصلاحية التالية المطلوبة لإلحاح ومن الغور.

استلهمت هذه الخاتمة روح البحث القيم الذى أنجزه د. أنور عبد الملك بالإنجليزية، ونشره مترجما إلى العربية: المستحيل العربى، في أغسطس ١٩٨٠، بعنوان: «احتجاب مصر؟

المحتويات

٦	تقديم
٩	مقدمة
١٥	منخل
٢٩	الفصل الأول : استراتيجية الإصلاح
٣١	■ المحور الأول التثبيث
٤٤	■ المحور الثاني التكيف الهيكلي
٩٣	■ المحور الثالث مواجهة الآثار الجانبية
١٠٥	الفصل الثاني: بناء الدولة العصرية
١٢٣	خاتمة منظور نظامي - حفصاوى للإصلاح

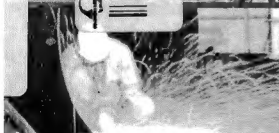
تنويه

اعتمد هذا الكتاب على مجموعة من التقارير والدراسات الرسمية الصادرة خلال السنوات الأخيرة، من جهات عديدة منها: مجلس الشورى (لجنة الشؤون المالية والاقتصادية)، والحزب الوطنى الديمقراطى (الأمانة العامة)، وزارة الإعلام (الهيئة العامة للاستعلامات)، ووزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية (لجنة تنمية الصناعات)، ووزارة الإدارة المحلية، والجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، والهيئة العامة للاستثمار، ومركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأمرام. واعتمد، أيضا، على بيانات رئيس الحكومة، خلال العامين الماضيين، وعلى أوراق بعض المقترحات التى نظمتها عدة جهات أكاديمية ومهنية وتجارية، فى غضون الأعوام الماضية، من بينها جامعة حلوان، والاتحاد العام للغرف التجارية المصرية، والبنك الأسمى المصرى.

مصر بين عصرين

ولعل أكثر ما يميز هذا العمل أنه قام
على إكتاف مجموعة من شباب الإعلاميين،
عاشوا معكم، وعاصروا فكركم، وتابعوا
خطواتكم، وشهدوا أولى خطوات تحقيق
الحلم القومي الكبير المتمثل في إقامة الدولة
العصرية، فجاء الكتاب ترجمة أمينة لفكر
القائد، وتعبيرا صادقا عن سياساته،
وطرحا شاملا لأماله الكبار لمصر الغد...
مصر التي تودونها - يا سيادة الرئيس -
في أعلى مكان، والتي تبدلون في سبيلها
كل الجهد وكل العرق والوقت.

محمد صفوت الشريف
وزير الإعلام



Bibliotheca Alexandrina

0353045

2